

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جامعة القدس  
عمادة الدراسات العليا

الأدوات المالية المستخدمة في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين  
ودورها في تشجيع الاستثمار

عبد المحسن "محمد جودي" عبد المحسن الجعبري

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1434 هـ / 2013 م

الأدوات المالية المستخدمة في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين  
ودورها في تشجيع الاستثمار

إعداد:

عبد المحسن "محمد جودي" الجعبري

بكالوريوس علوم مالية ومحاسبة-جامعة الخليل- فلسطين

المشرف: د. عزمي الاطرش

قُدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في  
التمية المستدامة - مسار بناء مؤسسات وتنمية موارد بشرية من معهد  
التمية المستدامة - جامعة القدس

1434 هـ / 2013 م



جامعة القدس  
عمادة الدراسات العليا  
معهد التنمية المستدامة

### إجازة الرسالة

الادوات المالية المستخدمة في المصارف الاسلامية العاملة في فلسطين  
ودورها في تشجيع الاستثمار

اسم الطالب: عبد المحسن 'محمد جودي' عبد المحسن الجعبري  
الرقم الجامعي: 20610423

المشرف: د. عزمي الاطرش

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2013/6/22م، من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم  
وتواقيعهم:

- |       |            |                                       |
|-------|------------|---------------------------------------|
| ..... | : التوقيع: | 1. رئيس لجنة المناقشة: د. عزمي الاطرش |
| ..... | : التوقيع: | 2. ممتحنًا داخليًا: د. سمير حزبون     |
| ..... | : التوقيع: | 3. ممتحنًا خارجيًا: د. بركات القصراري |

القدس - فلسطين  
1434 هـ / 2013 م

## الإهداء

إلى والدي الأعزاء..

إلى زوجتي الغالية..

إلى شقيقتي وأشقائي الأحباء..

إلى أبنائي قرّة عيني..

إلى معلمي وأصدقائي..

إلى كل من تمنى لي التوفيق..

إلى الباحثين دوماً عن الأفضل..

أهدي ثمرة جهدي وعملي هذا.

عبد المحسن الجعبري

## إقرار

أقر أنا معذ الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حينما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع: .....

عبد المحسن "محمد جودي" عبد المحسن الجعبري

التاريخ : 2013/ 9 /24م

## شكر وعرفان

الحمد لله القائل (وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا) (سورة النساء، آية 113)، أعانني، ووفّقني، وعلمّني، وفهمّني، تبارك وتعالى، (لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ وَلَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ) (سورة القصص، آية 70) والصلاة والسلام على نبي الأمة حضنّا على العلم والتعلّم، ووجّهنا فيما روي عنه: (الحكمة ضالّة المؤمن فحيث وجدها فهو أحقّ بها) (الترمذي، 1988م).

بكل معاني المحبة والتحية أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان والتقدير إلى كل من ساعد وساهم في إنجاز هذا العمل، وأخصّ منهم:

- سعادة الدكتور عزمي الاطرش رئيس المعهد العالي للتنمية المستدامة، المشرف على هذه الرسالة، على ما قدّمه لي من توجيه ونصح وإرشاد.
- جامعة القدس بطواقمها الإدارية والأكاديمية، والمعهد العالي للتنمية المستدامة.
- السادة الأكاديميين الأفاضل الذين تفضّلوا بتحكيم أداة الدراسة، وكذلك إلى السادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الدكتور عزمي الاطرش رئيس المعهد العالي للتنمية المستدامة والدكتور بركات فوزي القصرواي والدكتور سمير حزبون.
- الأصدقاء والزملاء والأقارب الذين غمروني بمؤازرتهم، وأخصّ منهم: د. محمد بدر، أ. مأمون راشد، أ.بلال المحتسب، أ.حسن عاشور، د. رائد الجعبري، المربية ختام الكركي، متمنيًا لهم التوفيق والسداد.
- سلطة النقد الفلسطينية، والإدارات العامة والفروع للبنك الإسلامي الفلسطيني والبنك الإسلامي العربي، على تکرّمهم بتسهيل مهمة الباحث، ومجتمع الدراسة، على تعاونهم ومنح جزء من وقتهم لتعبئة استمارة الدراسة.

عبد المحسن محمد جودي الجعبري

## المصطلحات

### المصطلحات النظرية:

- الأداة المالية : تتمثل في كيفية الحصول على الأموال وكيفية توظيفها بهدف تعظيم حقوق الملكية.
- المصرف التجاري : الشركة التي يرخص لها بممارسة الأعمال المصرفية (عبد الله، سعيفان، 2008).
- المصارف الإسلامية : مؤسسات مالية تستهدف تحقيق (الربح الحلال) وتقديم حزمة من الخدمات المالية للفرد والمجتمع وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية (الشمري، 2008).
- الاستثمار : تضحية بمبالغ حالية مؤكدة في سبيل الحصول على قيم أكبر غير مؤكدة في المستقبل. (عربيان، 2006).
- الاستثمار المباشر : هو الاستثمار الذي جمع فيه صاحب المال بين ملكية رأس المال والعمل في المشروع ومن أدواته (المشاركة، الإجارة، السلم) (الفاقي، 2010).
- الاستثمار غير المباشر : هو الاستثمار بطريق المشاركة بين رأس المال والعمل ومن أدواته (المضاربة، المزارعة، الصكوك) (الفاقي، 2010).
- التمويل الإسلامي : إطار شامل من النماذج والصيغ التي تغطي كافة الجوانب الحياتية وتضمن توفير الموارد المالية للنشاطات الاقتصادية في ظل الالتزام بالأحكام الشرعية (عبد المجيد، 2009).
- المرابحة : هي البيع بمثل الثمن الأول مع الزيادة، والأصل في البيوع أن تكون مرابحة حيث يستحيل أن يضع الرجل ماله في تجارة بهدف الخسارة. (الوادي و سمحان، 2007).
- المرابحة للأمر بالشراء : هي المرابحة المركبة التي يكون فيها أطراف ثلاثة، هم الأمر بالشراء والمصرف والبائع (العجلوني، 2008).
- المضاربة : هي عقد مشاركة بين طرفين يقدم أحدهما رأس مال ويقدم الثاني جهده المتمثل في الإدارة أو الخبرة أو المناظرة (قحف، 1991).

- الإجارة : هي تأجير موجودات وأصول مختلفة وفقا لاحتياجات المستفيدين وتتمتع بقابلية للتسويق، ثم قيام المصرف بإجارة هذه الأعيان لأي جهة ترغب بالاستفادة من منافعها خلال مدة محددة يتفق عليها، بعدها تعود الأعيان إلى حيازة المصرف ويقوم بالبحث عن مستأجر جديد(الدماغ، 2006).
- الإجارة المنتهية بالتملك : هي عملية شراء الأصول والموجودات بناء على طلب مؤكد من أحد المتعاملين ليمتلك تلك الأصول مع انتهاء عقد التأجير(الدماغ، 2006).
- الاستصناع : هو عقد يتعهد بموجبه أحد أطرافه بإنتاج شيء مخصوص وفقا لمواصفات مخصوصة يتم الاتفاق بشأنها وبسعر وتاريخ تسليم مُحدد (الدماغ، 2006).
- المشاركة : أداة توظيف أموال تمكن المصارف الاسلامية بالاشتراك الاخرين من انشاء مشروعات استثمارية من خلال المساهمة في راس المال، فيستحق لكل واحد من الشركاء نصيب من الارباح أو الخسائر حسب حصته (الهيتمي، 1998).
- السلم : عقد يتم بموجبه دفع ثمن سلعة وتأجيل تسليم السلعة إلى وقت محدد وهو بيع الآجل بالعاجل (الوادي وسمحان، 2007).
- المزارعة : اعطاء الارض لمن يزرعها على أن يكون له نصيب مما يخرج منها حسبما يتفقان عليه (الفقي، 2010).
- المساقاة : دفع أرض أو شجر إلى من يسقيه و يعتني به ويقوم بإصلاحه على أن يكون له حصة في الربح أو الثمر (الفقي، 2010).
- الصكوك الإسلامية : وثيقة بقيمة مالية معينة تصدرها مؤسسة بأسماء من يكتتبون فيها مقابل دفع القيمة المحررة فيها، و تستثمر حصيله البيع سواء بنفسها أو بدفع إلى الغير للاستثمار نيابة عنها، ويشارك المكتتبون في الصكوك في نتائج هذا الاستثمار حسب الشروط الخاصة بكل إصدار (منصور، 2009).



## المصطلحات الإجرائية:

- المصارف العاملة في فلسطين : هي المصارف الإسلامية العاملة في محافظات شمال الوطن  
المكونة من مصرفين هما البنك الاسلامي العربي والبنك  
الاسلامي الفلسطيني.
- الأدوات المالية : هي الأدوات المالية المستخدمة في المصارف الإسلامية  
(المرابحة، الإجارة، الاستصناع، المضاربة، الصكوك..)
- مصادر الأموال : هي الموارد الإجمالية للمصارف الإسلامية، وأهم عناصرها  
(المطلوبات، حقوق أصحاب حسابات الاستثمار، وحقوق  
الملكية).
- الموارد الذاتية : هي حقوق الملكية المكونة من (رأس المال المدفوع،  
الاحتياطيات، الأرباح "الخسائر" المدورة)
- الودائع الإجمالية : هي كل الودائع في المصارف الإسلامية وتشمل (ودائع مصارف  
ومؤسسات مصرفية، وودائع عملاء، تأمينات نقدية، حقوق  
أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة).
- التوظيفات الإسلامية : ضخ المدخرات التي تمكنت المصارف الإسلامية من جذبها  
واستثمارها عن طريق الأدوات المالية المختلفة (المرابحة،  
الاستصناع، الإجارة،..) أو الاستثمار المباشر.
- التمويلات المباشرة : هي التمويلات التي يقدمها المصرف باستخدام الأدوات المالية  
(مرابحة للأمر بالشراء، إجارة منتهية بالتمليك، تمويل  
استصناع) بالإضافة إلى (القرض الحسن، وحسابات جارية  
مكشوفة).
- الاستثمارات : هي الأموال التي تقوم المصارف الإسلامية باستثمارها في  
(استثمارات عقارية، استثمارات لدى بنوك إسلامية، استثمارات  
في صكوك محتفظ بها).
- موجودات مالية متوفرة للبيع والمتاجرة : هي الأوراق المالية المدرجة في الأسواق المالية الأجنبية  
والبورصة الفلسطينية.
- الأدوات المالية الأخرى : هي الأدوات المالية المستخدمة في المصارف الإسلامية غير  
المرابحة (الإجارة، والمضاربة، والاستصناع).

## ملخص:

أجريت هذه الدراسة في الفترة ما بين 2011-2013، وهدفت الى الوقوف على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في فلسطين من حيث: (مدى إسهامها في استقطاب المدخرات، مدى إسهامها في تمويل الاستثمار)، والتعرف على تقييم الخبراء والمتخصصين في الصناعة المصرفية لأداء المصارف الإسلامية في فلسطين، من حيث: (تحديد أسباب تركيز عمليات التمويل الإسلامي على أداة المراهجة، وتحديد أسباب انخفاض استخدام أدوات التمويل الإسلامية الأخرى، والتعرف على تأثير انخفاض استخدام أدوات التمويل الإسلامية الأخرى على تشجيع الاستثمار، وتحديد طرق وآليات زيادة استخدام المصارف الإسلامية لأدوات التمويل الإسلامية الأخرى).

وإستخدام الباحث المنهج الوصفي التحليلي لهذا الغرض، وجمع بين طريقتين في إجراء الدراسة: التحليل المالي للقوائم المالية للمصارف الإسلامية في فلسطين في الفترة 2008-2011، من خلال إخضاع البيانات المالية للمصارف الإسلامية مجتمع البحث، لعدد من معايير التحليل المالي المعتمدة في مجال الصناعة المصرفية الإسلامية، وربطها بأهداف الاستثمار والتنمية، وتصميم أداة استبانة لجمع البيانات من مصادرها الأولية، حيث مثل الخبراء والمتخصصون في الصناعة المصرفية الإسلامية من أعضاء هيئات الرقابة الشرعية ومسؤولو وموظفو أقسام التمويل في المصارف الإسلامية في فلسطين، وموظفون في سلطة النقد الفلسطينية، وأكاديميون في الجامعات الفلسطينية، مجتمع هذه الدراسة، وتم اعتماد أسلوب المسح الشامل، لاستطلاع رأي المبحوثين، حيث كان إجمالي مفردات المجتمع (105) مفردة، تمكن الباحث من استرجاع (81) استمارة سليمة صالحة للتحليل، وتمت معالجة البيانات وتحليلها إحصائياً باستخدام برنامج (SPSS).

وأظهرت النتائج دوراً محدوداً للأدوات المالية المستخدمة في المصارف الإسلامية في فلسطين نحو تشجيع الاستثمار، وذلك لضعف إسهامها في تعبئة المدخرات، وضعف إسهامها في تمويل الاستثمارات الإنتاجية، وتركيزها على أداة المراهجة بنسبة وصلت إلى (93%) عام 2011، واستخدام الأدوات المالية الأخرى بنسب محدودة من التمويلات بالإضافة إلى تناقص تلك النسب من عام إلى آخر، كما أظهرت النتائج دوراً محدوداً في تمويل القطاعات الاقتصادية الحيوية، وهو ما انعكس في صورة تمويل محدود للمشاريع الصناعية، والمشاريع الجديدة، وبالتالي ضعف الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية، وضعف المساهمة في زيادة قدرة المجتمع على الإنتاج.

ومن أهم التوصيات التي تقدمت بها الدراسة، ضرورة أن تقوم المصارف الإسلامية ببذل جهود أوسع في التعريف بأدوات التمويل الإسلامية والترويج المتكامل لها، وأن تستحدث دوائر متخصصة بدراسة الفرص الاستثمارية في السوق المحلي، بالإضافة إلى تطوير القدرات التسويقية لكوادر العمل المصرفي الإسلامي، وتطوير قدرات الكوادر المتخصصة في إدارة المخاطر، وزيادة حجم رؤوس أموالها، من خلال حزم حوافز للمدخرين، بل وتصميم برامج تشجيعية للمدخرين للمشاركة في المشاريع الاستثمارية، وضرورة ربط محفظة التمويل للمصارف الإسلامية بأولويات التنمية الاقتصادية/ الاجتماعية، من خلال تفعيل المسؤولية المجتمعية لكبار المستثمرين، ضرورة مشاركة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في القرار التمويلي، والتأثير على إدارات المصارف في توسيع استخدام أدوات التمويل الأخرى غير المرابحة، وبتطبيق أكثر وضوحاً لمبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة، وأن تعمل سلطة النقد الفلسطينية على سن قوانين وتشريعات ملزمة للمصارف الإسلامية بتحديد نسب مساهمة أدوات التمويل فيها.

# **Financial Instruments used in Islamic Banks operating in Palestine and its role in encouraging Investment**

**Prepared by: Abd Almohsen Al Ja'bari**

**Supervisor: Dr. Azmi Al Atrash**

## **Abstract:**

This study was conducted in the period between 2011-2013. It aimed at investigating the financial performance of the Islamic banks in Palestine so as to look at the extent to which Islamic banks contributed to attract savings and financing investment in Palestine. It also aimed at recognizing the evaluation of experts and specialists regarding the performance of the banking industry of the Islamic banks in Palestine in terms of the reasons of concentrating the operations of Islamic financing on the Murabaha; identifying the reasons of the decline in using the other tools of Islamic financing; recognizing the effect of the decline in using the other tools of Islamic financing on promoting investment; and identifying the ways and mechanisms of increasing the use of other Islamic financing tools by Islamic banks.

The researcher used the descriptive methodology in this study since the researcher integrated two methods in conducting this study. The first one was a financial analysis for the financial lists of the Islamic banks in Palestine during the period 2008-2011. The financial data of the Islamic banks complied with the criteria of accredited financial analysis in the Islamic banking industry and related them to the objectives of the investment and development. The second was designing a questionnaire to collect the data from primary sources. The study population included members of Shar'i censorship, officials and employees at financing departments in the Islamic banks in Palestine, employees at the Palestinian Monetary Authority, and academics at Palestinian universities. This research adopted the inclusive survey approach to study the population. 105 questionnaires were distributed and 81 intact ones were sent back. The data were statistically processed and analyzed by using (SPSS) Program.

The results showed a limited role for the financial tools used in the Islamic banks in Palestine towards the process of encouraging investment due to the weakness of its contribution in mobilizing savings. In addition to the weakness of financing the productive investment and focusing on the Murabaha with a percentage that reached (93%) in the year 2011, and using the other financial tools with limited percentages of facilitation. The results have also showed a limited role in financing the vital economical sectors, the matter that was reflected in a limited financing for the industrial and new projects, therefore, the weak response to the economical variations and the weakness of the contribution in raising the ability of production by the society.

The study has proposed a number of recommendations. First, the administrations of the Islamic banks should make more efforts to identify the tools of Islamic financing and their integrated promotion. They should also establish specialized departments to study the investment opportunities in the local market. Second, they should prepare a directory for the procedures to obtain financing from the Islamic banks. Besides, they should develop

the marketing abilities of the Islamic banking cadres, and develop their specialized faculties in risk management. Third, they should increase their capitals through a number of actions such as bundles of motives to savers; designing promotional programs for savers to participate in investment projects; connecting the financing case of the Islamic banking with the priority of economic / social development through activating the community responsibility of senior investors; participation of Shar'ia censorship board in financing decisions; practicing influence on banks administrations to broaden the use of other financing tools other than Murabahah; and clearer implementation for the principle of partnership regarding profit and loss. Finally, the Palestinian Monetary Authority should enact binding laws and legislations for Islamic banks to identify the ratios of financing tools contribution.

## الفصل الأول

### خلفية الدراسة

#### 1.1 مقدمة

التنمية المستدامة هدف تسعى الدول والمجتمعات إلى تحقيقها في كافة القطاعات وعلى جميع الأصعدة، خاصة الدول النامية التي تمر في ظروف اقتصادية صعبة، و في ظل التحولات التي يشهدها العالم مع تداعيات الأزمة المالية في العام 2008 التي أدت إلى إفلاس مؤسسات مالية ومصارف تقليدية تجارية حول العالم، جعلت الدول تفكر جدياً بعملية التحول في الأنشطة الاقتصادية والمالية وإعادة هيكلة السياسات الاقتصادية، ويعد القطاع المصرفي أحد القطاعات الاقتصادية، حيث يحتل أهمية على المستوى التمويلي للقطاعات الإنتاجية، ويعد وسيطاً بين طرفي الادخار والاستثمار.

وقد أثبتت الصناعة المصرفية الإسلامية حضوراً متميزاً منذ أواسط السبعينيات حتى وقتنا الحاضر، فهناك نحو 300 مؤسسة مالية تمارس نشاطها طبقاً للشريعة الإسلامية وتبلغ أصولها المالية 400 مليار دولار موزعة على أكثر من 60 بلداً في العالم (عريقات وعقل، 2012)، الأمر الذي جعل منها علامة كبيرة في النظام المصرفي العالمي مع أن عمرها لا يتجاوز أربعة عقود.

بالإضافة إلى تعدد أساليب التمويل الإسلامية التي تشكل عامل جذب للمستثمرين والمتعاملين، لذلك تحتاج المصارف الإسلامية إلى توفير مجموعة متنوعة من الأدوات المالية التي تمكنها من توفير المرونة في التعامل مع متغيرات البيئة الاقتصادية، وتواكب عجلة المنافسة التي تشدّد حدتها.

والصناعة المصرفية في فلسطين تعدّ حديثة العهد نسبياً، حيث بدأ الجهاز المصرفي الفلسطيني بالتبلور بعد توقيع اتفاقية باريس الاقتصادية عام 1994، وإنشاء سلطة النقد الفلسطينية، الأمر الذي أتاح إنشاء أول مصرف إسلامي عام 1995، ومع نهاية عام 2011 بلغ صافي الموجودات للمصارف الإسلامية 693 مليون دولار وحقوق الملكية 109 مليون وإجمالي الودائع 565 مليون والتمويلات المباشرة 324 مليون دولار (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2011) و(البنك الإسلامي العربي، 2011).

تعدد صيغ أدوات التمويل المتاحة للمصارف الإسلامية يتطلب البحث عن دور هذه الأدوات في تشجيع الاستثمار في البيئة الفلسطينية، وإيجاد البدائل الأكثر ملائمة أمام المستثمرين لنجاح استثماراتهم، وقد استخدم الباحث لهذا الغرض نوعان من التحليل: تحليل مالي للقوائم المالية المعتمدة للمصارف الإسلامية في الفترة 2008-2011، وباستخدام أدوات التحليل المالي المتعارف عليها في الصناعة المصرفية، والنوع الثاني هو التحليل الإحصائي باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وعدد آخر من طرق التحليل الإحصائي بما يتناسب مع إجراءات الدراسة.

## 2.1 أهمية الدراسة

تتلخص أهمية الدراسة بالنقاط الآتية:

### • الأهمية العلمية:

- تحاول هذه الدراسة الربط بين الأدوات المالية في المصارف الإسلامية و بين تشجيع الاستثمار في الحالة الفلسطينية بخصوصيتها، وهي إضافة جديدة إلى التراكم العلمي في هذا السياق.
- إمكانية أن تفتح الدراسة آفاقاً بحثية في هذا المجال لاحقاً، خاصة وأن القطاع المصرفي يعد أحد أهم القطاعات الاقتصادية في البيئة العالمية المعاصرة وعلى وجه الخصوص في الحالة الفلسطينية، التي تعدّ المصارف الإسلامية نسبياً وافداً جديداً على ساحتها.

### • الأهمية العملية:

- إسهامها المتوقع في تسليط الضوء على تنوع واتساع الأدوات المالية المتاحة للمصارف الإسلامية، التي قد تلعب دوراً مهماً في تشجيع الاستثمار، وتضع أمام

صناع القرار المفاضلة بين الأدوات المالية التي تتفق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

• نابعة من حدود البحث:

- خصوصية المصارف الإسلامية، التي تتخذ الشريعة الإسلامية منهجاً في تعاملاتها ولا تتعامل بالربا كما هو الحال في البنوك التجارية.
- خصوصية الحالة الفلسطينية التي تتفرد بكونها تحت الاحتلال المباشر منذ 1967، التي زادت من المصاعب الاقتصادية وفرص النمو والتنمية المستدامة.
- خصوصية المرحلة الراهنة في ظل الأزمة المالية العالمية، التي بدأت منذ العام 2008، وما تزال آثارها تظهر في صور ركود اقتصادي، وإفلاس العديد من المؤسسات المالية الكبرى في العالم.

### 3.1 مبررات الدراسة

من خلال رجوع الباحث وإطلاعه على الأدبيات والدراسات في هذا السياق، فقد انطلقت هذه الدراسة من المبررات الآتية:

- تركيز المصارف الإسلامية في فلسطين على التمويل بأداة المرابحة، حيث بلغت نسبتها 94% بالمقارنة مع أدوات التمويل الأخرى (مشتهى، 2011).
- الحاجة الفعلية لجذب الاستثمار في الحالة الفلسطينية، وتعزيز قدرات الاقتصاد الفلسطيني على الصمود بالاعتماد على الموارد الذاتية، والتخلص من تبعية الاحتلال وقيوده، الأمر الذي يتطلب إيجاد بدائل تمويلية أكثر نجاعة في استقطاب المدخرات.
- ندرة الدراسات التي بحثت دور الأدوات المالية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في تشجيع الاستثمار - حسب إطلاع الباحث.

### 4.1 مشكلة الدراسة:

في ضوء المبررات أعلاه، التي أشارت إلى تركيز المصارف الإسلامية في فلسطين على التمويل بأداة المرابحة والحاجة إلى إيجاد بدائل تمويلية أكثر نجاعة في تعبئة المدخرات على وجه



الخصوص في الحالة الفلسطينية، فإن مشكلة الدراسة تتمثل في بحث مدى نجاعة الأدوات المصرفية الإسلامية المستخدمة في المصارف الإسلامية في فلسطين في تشجيع الاستثمار.

## 5.1 أهداف الدراسة :

تتلخص أهداف الدراسة بهدفين رئيسيين، وهما:

الهدف الرئيس الأول: الوقوف على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في فلسطين خلال الفترة 2008-2011، من حيث:

- مدى إسهام المصارف الإسلامية في فلسطين في استقطاب المدخرات.
- مدى إسهام المصارف الإسلامية في فلسطين في تمويل الاستثمار.

الهدف الرئيس الثاني: التعرف على تقييم الخبراء والمتخصصين في الصناعة المصرفية لأداء المصارف الإسلامية في فلسطين من حيث:

- تحديد أسباب تركيز عمليات التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية في فلسطين على أداة المراجعة.
- تحديد أسباب انخفاض استخدام أدوات التمويل (الإسلامية) الأخرى في المصارف الإسلامية في فلسطين.
- التعرف على تأثير انخفاض استخدام أدوات التمويل (الإسلامية) الأخرى في المصارف الإسلامية في فلسطين على تشجيع الاستثمار.
- تحديد طرق وآليات زيادة استخدام المصارف الإسلامية لأدوات التمويل (الإسلامية) الأخرى.

## 6.1 أسئلة الدراسة:

في ضوء الأهداف السابقة، تطرح الدراسة السؤال الرئيس الأول: ما واقع الأداء المالي للمصارف الإسلامية في فلسطين خلال الفترة 2008-2011، وينبثق عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

- السؤال الفرعي الأول: ما مدى إسهام المصارف الإسلامية في فلسطين في استقطاب المدخرات؟
- السؤال الفرعي الثاني: ما مدى إسهام المصارف الإسلامية في فلسطين في تمويل الاستثمار؟
- السؤال الرئيس الثاني: ما هو تقييم الخبراء والمتخصصين في الصناعة المصرفية لأداء المصارف الإسلامية في فلسطين، وينبثق عنه الأسئلة الفرعية الآتية:
- السؤال الفرعي الأول: ما أسباب تركيز عمليات التمويل الإسلامية في المصارف الإسلامية في فلسطين على أداة المربحة؟
- السؤال الفرعي الثاني: ما أسباب انخفاض استخدام أدوات التمويل الإسلامية الأخرى (غير المربحة) في المصارف الإسلامية في فلسطين؟
- السؤال الفرعي الثالث: ما تأثير انخفاض استخدام أدوات التمويل الأخرى (غير المربحة) في المصارف الإسلامية في فلسطين على تشجيع الاستثمار؟
- السؤال الفرعي الرابع: ما الطرق والآليات التي يمكن من خلالها زيادة استخدام المصارف الإسلامية لأدوات التمويل الإسلامية غير المربحة؟

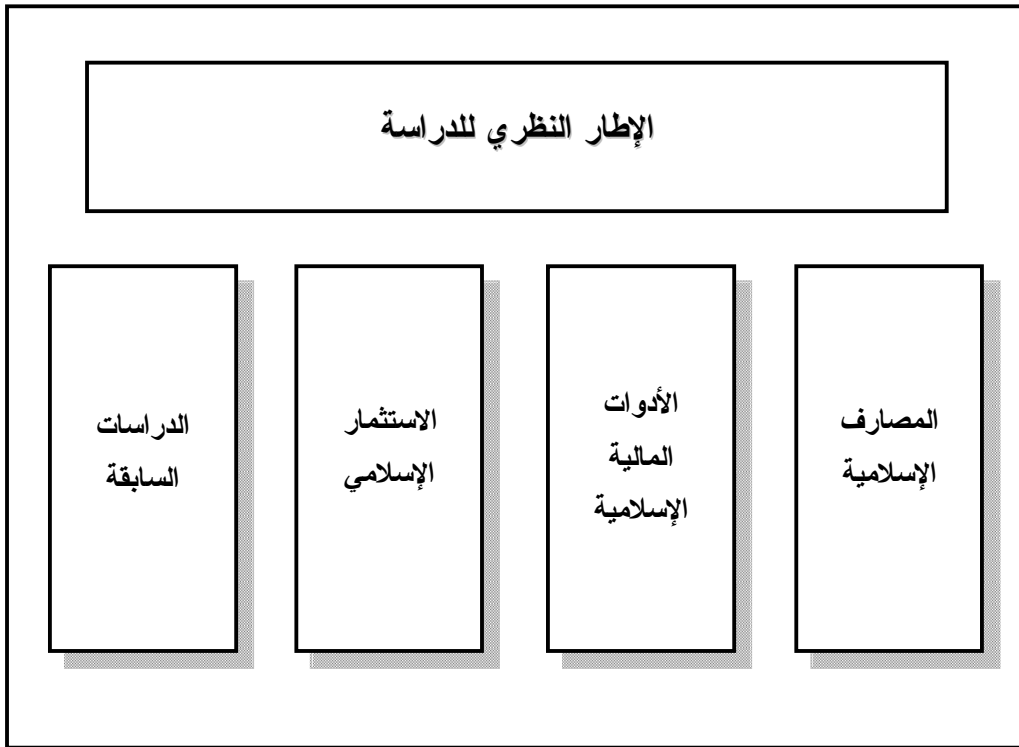
## 7.1 هيكلية الدراسة

- الفصل الأول: خلفية الدراسة: مقدمة، أهمية الدراسة، مبررات الدراسة، مشكلة الدراسة، أهداف الدراسة، أسئلة الدراسة، هيكلية الدراسة.
- الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة.
- الفصل الثالث: إجراءات الدراسة: منهجية الدراسة، مجتمع الدراسة، أداة البحث، صدق الأداة، ثبات الأداة، حدود ومحددات الدراسة، المعالجة الإحصائية.
- الفصل الرابع: نتائج الدراسة: التحليل المالي، التحليل الإحصائي.
- الفصل الخامس: الاستنتاجات، والتوصيات.

## الفصل الثاني

### الإطار النظري

يحاول الباحث في هذا الفصل بلورة الأسس النظرية المتعلقة بموضوع الدراسة، والربط بين متغيرات الدراسة واتجاهاتها، من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات ذات الصلة، ولهذا الغرض تم تصنيف أربعة مباحث، يوضحها الشكل الآتي:



شكل: 1.2 الإطار النظري للدراسة.

المصدر: الباحث

## 1.2 المصارف الإسلامية

يتناول هذا المبحث مفهوم المصارف الإسلامية، من حيث أهميتها وأهدافها، وخصائصها، والتعريف بالمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.

### 1.1.2 مفهوم المصارف الإسلامية:

أصل كلمة مصرف مأخوذ من الصرف أي بيع النقد بالنقد (عبد الله وسعيفان، 2008)، والمصرف المكان الذي يتم فيه صرف النقود أي تبديلها ببعض لذلك سمي البنك مصرفاً، ولفظ مصرف هو البديل العربي لكلمة بنك الانجليزية التي يرجع أصلها إلى كلمة ايطالية تعني المائدة أو المنضدة (Banco) (العيادي، 2010)، وأورد الباحثون العديد من التعريفات للمصارف الإسلامية تتقاطع أغلبها في امتثال تلك المصارف لأحكام الشريعة الإسلامية وعدم قبول الفائدة أو الربا أخذاً أو إعطاء، ومن ذلك:

- عرّف (العجلوني، 2008) المصارف الإسلامية على أنها: مؤسسات تقدم الخدمات المصرفية وتقوم بجذب الموارد المالية وتوظيفها بشكل فعال يكفل نموها وبكفاءة تحقق أعلى عائد يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضمن أحكام الشريعة الإسلامية.
- وعرّفها الباحثان (عبد الله وسعيفان، 2008): مؤسسة مالية مصرفية، تقوم بجمع الأموال واستثمارها بما يحقق مصلحة المشتركين وبناء مجتمع متكافل يحقق عدالة التوزيع وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- وعرّف (عريقات وعقل، 2012) المصارف الإسلامية على أنها: تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً أو إعطاء. حسب اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية.

من خلال مناقشة هذه التعريفات يمكن تحليل أهم الأبعاد لمفهوم المصارف الإسلامية، كما يأتي:

- مؤسسات مالية تقدم الخدمات المالية والمصرفية بحيث تعمل في حقل المال أخذاً وإعطاءً وتمويلًا واستثماراً.
- جمع وجذب الموارد والمدخرات المالية والتشجيع على عدم الاكتناز واستثمار الأموال في المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية.

- توظيف الأموال والمدخرات باستخدام الأدوات المالية الشرعية، لتنمية الأموال وتحقيق الأرباح المناسبة لأصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين.
- تحقيق التوازن في مجالات الاستثمار بما يحقق أهداف التنمية، وذلك من خلال التوازن بالتعامل بالأدوات المالية وصيغ التمويل الإسلامية المتنوعة والمناسبة للقطاعات الاقتصادية.
- الالتزام بالأحكام الشرعية الإسلامية في المعاملات والإجراءات المالية للمصرف، وعدم التعامل بالربا والأعمال المحرمة.
- المصارف الإسلامية مؤسسات اقتصادية واجتماعية حيث لا تتوقف في تعاملاتها عند العامل الاقتصادي بل تتعدى ذلك لتعمل على ترسيخ القواعد الاجتماعية.

وفي ضوء ما سبق يمكن تعريف المصارف الإسلامية على أنها: مؤسسات مالية تقدم الخدمات والأعمال المصرفية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية وبما يحقق المقاصد الشرعية، وتقوم بدور الوساطة بين قطاع الادخار والاستثمار من خلال جذب الموارد المالية، وإعادة توظيفها بكفاءة وفاعلية بأدوات مالية عديدة بما يحقق نموها وبما يكفل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

## 2.1.2 نشأة المصارف الإسلامية:

جاء إنشاء المصارف الإسلامية تلبية لاحتياجات المجتمعات الإسلامية في إيجاد صيغ للتعامل المصرفي بعيداً عن التعامل بالربا وبالاعتماد على القرآن والسنة في المعاملات التجارية، ومواكبة التطورات الاقتصادية.

والأعمال المصرفية عرفت في العصور القديمة وقد تطورت تبعاً لتطور استعمال النقود التي تعد وسيطاً في المبادلات التجارية، وعرفت الحضارة الإسلامية صوراً وأشكالاً من التعامل المصرفي في مجال الإيداع والاستثمار حيث اعتبر الباحثون أن بداية العمل المصرفي الحديث كانت على يد المسلمين (الفقي، 2010) ومن الأشكال والصور التي تعبر عن ذلك:

- الأمانات: بمفهومها الجديد الذي عبر عنه الزبير ابن العوام حيث تعامل مع الأمانات بأنها:
  - الانتقال بالودائع من مفهوم الأمانة إلى مفهوم القرض المضمون الرد.
  - إعطاء ضمان مؤكد لصاحب المال بحيث يكون هلاك المال على المقترض.

- صرف العملات: حيث شمل هذا المفهوم مبادلة العملات باختلاف أنواعها وأوزانها وعمليات تحويل العملات ... الخ
- الاستثمار: عرف المسلمون فنون الاستثمار في التعاملات التجارية المختلفة مثل المضاربة والمشاركة وغيرها.

وأنشأ أول مصرف إسلامي في العالم الإسلامي في نهاية الخمسينات في باكستان ولم تستمر طويلاً، ثم انشأ في عام 1963 مصرف إسلامياً في "ميت غمر" بريف مصر وهي التجربة الأولى المسجلة في العصر الحديث حيث استمرت لأربع سنوات، وكانت الانطلاقة الحقيقية للمصارف الإسلامية في السبعينات من القرن العشرين حيث تم إنشاء (بنك ناصر الاجتماعي) و(بنك دبي الإسلامي) و(البنك الإسلامي للتنمية) ومع نهاية السبعينات بلغ عدد المصارف الإسلامية ما يقارب سبع بنوك (الفاقي، 1998) وحاليا المصارف الإسلامي تنتشر في أكثر من 60 دولة ويزيد عددها عن 300 مصرفاً ومؤسسة مالية إسلامية (عريقات وعقل، 2012).

### 3.1.2 أهمية المصارف الإسلامية:

تتبع أهمية المصارف الإسلامية من خلال تطبيقها أحكام الشريعة الإسلامية التي تؤسس مبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة بعيداً عن الربا أو الفائدة، من خلال تشجيع الاستثمار الحقيقي الملتزم بالأسس الاجتماعية والاستثمارية بما يؤدي إلى تحقيق الهدف الأسمى للمصارف الإسلامية وهو تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية تضمن التعاون والتكافل الاجتماعي، ويوضح (الحرر، 2000) أهمية المصارف الإسلامية من خلال وظائفها الرئيسية، التي تتضمن الآتي:

- إيمانية: مرتكزة على نظام عقائدي وثوابت واضحة، (يأبها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون) (البقرة، آية 278، 279).
- استثمارية: تقدم مجموعة متنوعة من الأدوات المالية أو أدوات التمويل، بالإضافة إلى القدرة على مواكبة التطورات الاقتصادية من خلال إصدار منتجات استثمارية متطورة، بالاعتماد على نظم المشاركة في الربح والخسارة وتفاعل المال مع العمل وفق القاعدة: الغنم بالغرم وامتثال لقول الله تعالى (وأحل الله البيع وحرم الربا) (البقرة، 275).
- تنموية: تقوم على دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في إطار متوازن يحقق العدالة الاجتماعية.

## 4.1.2 أهداف المصارف الإسلامية:

تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيق جملة الأهداف التي تتقاطع مع منطلقات وخصائص الصناعة المصرفية الإسلامية، وأهم هذه الأهداف:

- محاربة الربا والابتعاد عنه والامتنثال لأمر المولى عزّ وجلّ: (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة واتقوا الله لعلمكم تفلحون) (آل عمران، 130).
- تشجيع الاستثمار والحكمة والأمان في التصرف بالأموال من خلال تنويع الاستثمارات وتقليل المخاطر، وتحقيق الأرباح وتنمية موارده الذاتية (محمود، 2005)
- تلبية الاحتياجات المتنامية في المجتمعات ، وذلك من خلال جذب المدخرات ورأس المال وإعادة توظيفها من خلال استثمارات في القطاعات الاقتصادية وتمويل السلع والخدمات الأساسية في إطار الأولويات التنموية لتلك المجتمعات (الفتي، 2010)
- الإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أساس الكفاءة في استخدام الثروات وتحقيق التوازن في تنمية القطاعات (الفتي، 2010)
- الإسهام في الربحية الاجتماعية من خلال تجميع الزكاة وتوزيعها بالإضافة إلى تفعيل القرض الحسن لأغراض اجتماعية (العجلوني، 2008).

## 5.1.2 خصائص المصاريف:

أهم خصائص المصارف الإسلامية في إطار النظام الاقتصادي الإسلامي تتمثل في الآتي:

- استبعاد الفائدة في كل أعمال المصرف، فالمصرف الإسلامي لا يتعامل مع الربا لا أخذاً ولا إعطاءً استجابة لقول الله تعالى (وأحل الله البيع وحرم الربا) (البقرة، 275).
- التطوير وتوجيه الجهود نحو الاستثمار الحلال والمشروعات النافعة (العيادي، 2010).
- الشمول حيث تقدم المصارف المالية حزمة من الأدوات المالية التي لا تقتصر على الربح إنما تتعدى ذلك إلى إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية (العجلوني، 2008).
- العمل على تعبئة الادخار المجدد ومحاربة الاحتكار الذي تفرضه بعض شركات الاستثمار ومحاربة كنز المال وإحياء نظام الزكاة (عبد الله، سعيان، 2008).
- الربط بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية على اعتبار أن التنمية الاقتصادية لا تؤدي إلى نتائج مثمرة إلا بمراعاة التنمية الاجتماعية (العيادي، 2010).

## 6.1.2 عوامل نجاح المصارف الإسلامية:

أشار (عبادة، 2008) إلى أبرز العوامل التي تساعد وتسهم في نجاح المصارف الإسلامية كالاتي:

- العامل الشرعي: ما يميز المصارف الإسلامية عن غيرها التزامها بالأسس الشرعية، لذلك فإن نجاحها يتوقف على نظر المتعاملين لمعاملاتها وعدم انحرافها في التطبيق.
- العامل الاجتماعي: وضع المصارف الإسلامية المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع وتخصيص قدر كاف من الإنفاق في أعمال الخير والمشاريع التي تستهدف الفئات المهمشة.
- العامل الاقتصادي: توجه المصارف الإسلامية نحو الصيرفة الشاملة التي تسهم في تمويل القطاعات الاقتصادية (الصناعية، الزراعية، التجارية، الخدمات) والتي تدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال الصيغ الاستثمارية والأدوات المالية.
- العامل المصرفي: إن الخدمات والأعمال المصرفية التي يقوم بها المصرف الإسلامي بالإضافة لنشاطاته المختلفة لكي تحقق النجاح يجب أن تتسم بما يأتي:

- كفاءة التسويق المصرفي: وتعني قدرة المصرف على زيادة الوعي الادخاري لدى المتعاملين وجذب الموارد المالية .
- كفاءة إدارة الهندسة المالية: زيادة قدرة البنك على ابتكار واشتقاق أدوات مالية جديدة تتوافق مع الشريعة الإسلامية.
- كفاءة إدارة المخاطر: إدارة مخاطر الأدوات المالية، ومخاطر الائتمان وقدرتها على الالتزام بمعايير لجنة بازل.
- كفاءة إدارة الربحية: والتي تشمل نسبة المصروفات إلى الإيرادات ونمو حقوق المساهمين ونمو الأرباح والأرباح الموزعة.
- كفاءة إدارة السيولة: الكفاءة في إدارة الودائع الاستثمارية، والقدرة على توظيفها في استثمارات متنوعة وفي إطار الموازنة بين القدرة على الوفاء بالالتزامات وتحقيق أقصى ربح ممكن.

## 7.1.2 المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين:

المصارف الإسلامية العاملة في السوق الفلسطيني والمرخص لها بالعمل من قبل سلطة النقد الفلسطينية هما مصرفان: البنك الإسلامي الفلسطيني، والبنك الإسلامي العربي.



### 1.7.1.2 البنك الإسلامي العربي:

تأسس البنك الإسلامي العربي كشركة مساهمة عامة بتاريخ 1995/1/8 تحت رقم (563201011) وبأشر نشاطه المصرفي في مطلع عام 1996، ويقوم البنك بممارسة الأعمال المصرفية والمالية والتجارية والاستثمارية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية السمحاء، ويعمل البنك الإسلامي العربي على توفير كافة الخدمات المصرفية لعملائه من خلال الإدارة العامة بمدينة البيرة بالإضافة إلى 9 فروع ومكتب و27 جهاز صراف آلي منتشرة في مختلف محافظات الوطن (البنك الإسلامي العربي، 2011) ويسعى المصرف الإسلامي العربي لتحقيق الأهداف الآتية:

- تقديم مجموعة شاملة من المنتجات التي تلبي المتطلبات المصرفية وفقاً لتعاليم الشريعة الإسلامية السمحاء، إلى جانب التأكد من تلبية متطلبات واحتياجات المتعاملين وهذه المنتجات تركز كلياً على القيم الإسلامية الراقية.
- توفير تعاملات مالية خارجية سريعة ومميزة.
- توفير خدمات تتمحور حول راحة ورضا المتعاملين وتتميز بالفعالية والسرعة والدقة وتولي اهتماماً كبيراً للنشاطات الخاصة بالمجتمع وتحاول دوماً الإسهام في تطوير المجتمع من كافة النواحي الممكنة.
- تنمية الموارد البشرية في البنك واستخدام أحدث التقنيات وتطبيق أرقى المعايير المهنية.

### 2.7.1.2 البنك الإسلامي الفلسطيني:

تأسس البنك الإسلامي الفلسطيني كشركة مساهمة عمومية محدودة تحت رقم (563200922) بتاريخ 1995/12/16 بموجب قانون الشركات لسنة 1929 وتعديلاته وحصل البنك على ترخيص سلطة النقد الفلسطينية بتاريخ 1997/5/15 حيث صرحت سلطة النقد الفلسطينية للبنك بمزاولة جميع الأعمال المصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2011)، وفي عام 2005 قامت إدارة البنك الإسلامي الفلسطيني بتاريخ 13 مايو 2005 بشراء صافي موجودات بنك القاهرة عمان فرع المعاملات الإسلامية بمبلغ وقيمة ثلاثة ملايين دولار، وفي عام 2010 تم شراء محفظة بنك الأقصى، يمارس البنك الإسلامي الفلسطيني أعماله من خلال فرعه الرئيسي في مدينة رام الله منذ العام 2010، وشبكة فروع المنتشرة في مختلف المحافظات وعددها خمسة عشر فرعاً ومكتباً واحداً، (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2011) ويسعى المصرف الإسلامي الفلسطيني لتحقيق الأهداف الآتية:

- تقديم ونشر الخدمات المصرفية الإسلامية المتميزة.
- تنمية وتطوير وجذب كوادر بشرية متميزة.
- المساهمة الفعالة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.
- تعظيم العائد وتحقيق أرباح مجزية.

## 8.1.2 مؤشرات نشاط المصارف الإسلامية في فلسطين:

### 1.8.1.2 الحصة السوقية للمصارف الإسلامية في فلسطين:

جدول 1.2: الحصة السوقية للمصارف الإسلامية في فلسطين مقارنة بالقطاع المصرفي الفلسطيني.

| البنك الإسلامي العربي |             | البنك الإسلامي الفلسطيني |             | البيان         |
|-----------------------|-------------|--------------------------|-------------|----------------|
| الحصة السوقية         | الإجمالي \$ | الحصة السوقية            | الإجمالي \$ |                |
| 3.3%                  | 300 مليون   | 4.3%                     | 393 مليون   | الموجودات      |
| 3.6%                  | 133 مليون   | 5.2%                     | 187 مليون   | التمويلات      |
| 3.1%                  | 236 مليون   | 4.3%                     | 329 مليون   | ودائع العملاء  |
| 4.8%                  | 57 مليون    | 4.3%                     | 52 مليون    | حقوق المساهمين |

المصدر: (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2011) ص (28)، (البنك الإسلامي العربي، 2011) ص (46).

### 2.8.1.2 مؤشرات عن الأداء المالي للمصارف الإسلامية في فلسطين:

جدول 2.2: مؤشرات عن الأداء المالي للمصارف الإسلامية في فلسطين وترتيبها من بين ثمانية عشر مصرفاً في الجهاز المصرفي الفلسطيني.

| البنك الإسلامي العربي |        | البنك الإسلامي الفلسطيني |        | المؤشر                       |
|-----------------------|--------|--------------------------|--------|------------------------------|
| الترتيب من 18         | النسبة | الترتيب من 18            | النسبة |                              |
| 13                    | 1.9%   | 6                        | 8.8%   | العائد على رأس المال المدفوع |
| 13                    | 1.6%   | 6                        | 7.7%   | العائد على حقوق الملكية      |
| 12                    | 0.3%   | 7                        | 1%     | العائد على الموجودات         |
| 11                    | 24.2%  | 9                        | 30.1%  | كفاية رأس المال              |

المصدر: (جمعية البنوك في فلسطين، 2011) ص (23-27).

## 2.2 الأدوات المالية الإسلامية:

تحتاج المؤسسات المالية لمجموعة من الأدوات المالية المتنوعة وصيغ التمويل، وذلك لتقديم الخدمات المالية المصرفية وتمويل المشاريع الاستثمارية وتلبية الحاجات الفردية والمجتمعية، والمصارف الإسلامية كونها إحدى أهم تلك المؤسسات فإن قدرتها على الإسهام الفاعل في الحياة الاقتصادية والتنمية الشاملة تزداد بتنوع ومرونة أدوات التمويل التي تمتلكها والأدوات المالية التي يمكن أن تبتكرها ، والأدوات المالية الإسلامية متنوعة وعديدة ويتناول المبحث الآتي مفهوم التمويل وخصائصه وأهم الأدوات المالية الإسلامية المستخدمة في المصارف الإسلامية.

### 1.2.2. مفهوم التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية وخصائصه:

الاقتصاد الإسلامي يعطي عملية التمويل وتحقيق الاستثمار أهمية بالغة لما لها من دور مهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ودور في استغلال الموارد وعدم تعطيلها، فالاحتياجات التمويلية للمنشآت الاقتصادية تزداد بسبب قصور الموارد المالية المتاحة واحتياجات الأفراد متعددة ومتجددة وتتطور باستمرار، فعملية التمويل بأدواتها تقوم بإنفاق الأموال وتشجيع الاستثمار لتحقيق تلك الاحتياجات، والتمويل الإسلامي بامتلاكه مجموعة من الأدوات التمويلية المختلفة يجعل منه قادراً على استيعاب أكبر قدر ممكن من رغبات المتعاملين (الفسفوس، 2010).

وعرّف (الوادي، سمحان 2007) التمويل الإسلامي، بأنه: تقديم الأموال من مالكيها إلى آخر للتصرف فيها، ضمن أحكام الشريعة الإسلامية بهدف تحقيق الربح.

وقدم (عبد المجيد، 2009) تعريفاً يعكس الجانب التنموي لمفهوم التمويل ذكر فيه: إن التمويل إطار شامل من النماذج والصيغ التي تغطي كافة الجوانب الحياتية وتضمن توفير الموارد المالية للنشاطات الاقتصادية في ظل الالتزام بالإحكام الشرعية.

وعرف (قحف، منذر، 2004) التمويل الإسلامي: تقديم ثروة بقصد الربح من مالكيها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

من خلال مفهوم التمويل يمكن تحديد أهم خصائص التمويل الإسلامي (عبد المجيد، 2009) و(مسعودة، 2007)، كالآتي:

- التمويل الإسلامي متنوع من حيث الصور والأدوات والصيغ والنماذج، ويتناسب مع كافة نواحي الحياة ويلبي كافة الاحتياجات.
- التمويل الإسلامي يقوم بتمويل المشروعات لتحقيق التوازن بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية وضمان استخدام الموارد بما يحقق حاجات المجتمع.
- التمويل الإسلامي يتيح للمستثمر خيارات مختلفة في تحديد طريقة التمويل، التي تنصف بتنوع عوائدها حيث يتوزع العائد بين عائد ثابت (كالإجارة) أو نسبة شائعة (كالمشاركة) ويختلف العائد أو الربح حسب صيغ التمويل.
- التمويل الإسلامي مربوط بالاستثمار، فلا يرى منفصلاً عنه، وهو تمويل حقيقي تقدم فيه الأموال بشكل فعلي وليس وهماً أو تمويلاً مصطنعاً.
- السمة الجوهرية للتمويل الإسلامي قيامه على فرضية شيوع الأمانة والصدق في التعامل وحرمة أكل مال الغير، بالإضافة إلى عدم التعامل بالربا أخذاً أو إعطاءً.

وفي ضوء ذلك يرى الباحث أن التمويل الإسلامي يمكن تعريفه على أنه: مجموعة من الأدوات والصيغ التمويلية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والتي تتيح لطرفي عملية الاستثمار توظيفها بقصد الربح المتوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع، والمساهمة في التنمية المستدامة.

## 2.2.2. مبادئ التمويل في الاقتصاد الإسلامي:

تحكم عملية التمويل مجموعة من الضوابط والمبادئ، يلخصها (عبد المجيد، 2009) كالاتي:

- الالتزام بالضوابط الشرعية في المعاملات:
  - تحريم الربا (يمحق الله الربا ويربي الصدقات) (سورة البقرة، آية 275).
  - تحريم الاكتناز.
  - استثمار المال في الطيبات وتجنب الخبائث.
- مبدأ السلامة الاجتماعية في المعاملات:
  - الإسهام في زيادة العمالة ومحاربة البطالة.
  - التوزيع العادل للثروة و تحقيق العدالة الاجتماعية .

• مبدأ السلامة الاقتصادية للمعاملات:

- زيادة صافي القيمة المضافة للدخل القومي.
- كفاءة استخدام الموارد المتاحة.
- الإسهام الفعلي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- الإسهام في تحسين ميزان المدفوعات.
- المشاركة الحقيقية في الإنتاج.

**3.2.2 التحديات والمعوقات التي تواجه التمويل الإسلامي:**

تواجه المصارف الإسلامية تحديات كبيرة وصعوبات في تنفيذ سياسياتها التمويلية والتموية وإدارة عمليات توظيف مواردها وفيما يأتي تصنيف تلك المحددات والمعوقات:

**1.3.2.2 معوقات البيئة الخارجية:**

• معوقات البيئة الاقتصادية:

- منافسة المصارف التجارية بما تتميز به من إمكانيات وقدرات، بالإضافة إلى هيمنة النظام الرأسمالي على اقتصاديات الدول الإسلامية (محيسن، 2006).
- ضعف قدرة المصارف الإسلامية على مواكبة الصناعة المصرفية من حيث تطوير أنظمتها وخدماتها كإصدار الصكوك الإسلامية التي تساعد على حل مشكلة السيولة الفائضة (محيسن، 2006).
- الانتقال إلى سوق رأس المال المحلي، وهروبه إلى الخارج (محيسن، 2006).
- الانتقال إلى سوق مالي إسلامي، والعمل في ظل أسواق مالية تتعامل بقيم ومبادئ لا تتوافق مع قيم ومبادئ المصارف الإسلامية.
- عدم وجود أوراق مالية إسلامية قابلة للتداول في ظل غياب سوق مالي إسلامي (نزال والوادي، 2010).
- ارتفاع كلفة صيغ التمويل الإسلامي وخاصة المرابحة عن المصارف التجارية.
- الأوضاع الاقتصادية الصعبة الخاصة بفلسطين وحالة عدم الاستقرار التي تؤثر على العمل المصرفي بشكل عام (شاهين، 2009).

## • معوقات البيئة الاجتماعية:

- اختلاف الاجتهادات والفتاوى الشرعية التي عكست الاختلاف في التطبيق وأدت إلى تنوع نماذج وعقود التمويل (شاهين، 2009).
- الثقافة السائدة في المجتمع ونظرتها السلبية للمصارف الإسلامية في ظل غلبة بيع المرابحة وفشل المصرف في إقناع العملاء بالفرق بين المرابحة والقرض (نزال والوادي، 2010).
- تعامل المصارف الإسلامية مع سلطة النقد وما ينتج عنه من تعامل بالفائدة بالإضافة إلى العلاقات مع المصارف التجارية، والتي تؤثر على صورة المصارف الإسلامية بشكل سلبي مما يضعف من فرص المصرف في جمع المدخرات (نزال والوادي، 2010).
- ضعف السياسة التسويقية مما يؤدي إلى ضعف استقطاب شريحة واسعة من الجمهور (طارق ودعاس، 2003).
- عدم تمسك بعض المصارف بقواعد الشريعة ومخالفتها في بعض الأحيان.

## • معوقات قانونية:

- عدم وجود تشريعات وقوانين خاصة تنظم عمل المصارف الإسلامية انطلاقاً من قيمها ومبادئها الإسلامية، حيث تخضع لقوانين سلطة النقد الذي يماثلها بالبنوك التقليدية.
- عدم وجود جهاز قضائي لينفذ الأحكام الخاصة بالعمل المصرفي الإسلامي (نزال والوادي، 2010).
- عدم وجود إطار قانوني موحد لنظام الصيرفة الإسلامي الفلسطيني (شاهين، 2009).
- الالتزام بمعايير لجنة بازل وما تحمله من متطلبات خاصة القدرة على إدارة المخاطر و تطبيق ضوابط التحكم المؤسسي (شاهين، 2009).

## 2.3.2.2. معوقات البيئة الداخلية:

أشار (مصلح، 2007) إلى أن أبرز معوقات ومحددات البيئة الداخلية للمصارف الإسلامية تتمثل بالآتي:

- كفاءة العاملين: تواجه المصارف الإسلامية في تنفيذ سياساتها التمويلية ضعف الكوادر العاملة وذلك لعدم وجود عاملين متخصصين في التمويل الإسلامي والعمل المصرفي الإسلامي.
- ضعف المصارف الإسلامية في إدارة العمليات المصرفية من حيث سرعة الإنجاز واستخدام التكنولوجيا الحديثة، واختصار إجراءات العمليات المصرفية، كما أنها لا تركز على تفويض الصلاحية وتعاني من جمود في فهم التعليمات.
- ضعف المصارف الإسلامية في سياسة خدمة العملاء، من حيث جاهزية المصرف لإنجاز الخدمة وثقة العميل بقدرة المصرف وموظفيه على الإنجاز وتوفير وسائل الراحة المادية.
- ضعف سياسيات الاستثمار وعدم تنوع الأدوات المالية المستخدمة في تشجيع الاستثمار، وحصر 85% من حجم التمويلات في تمويل المرابحة.
- افتقار المصارف الإسلامية إلى النظم الخاصة التي تحدد إجراءات التأسيس، وقواعد المراقبة والتفتيش، وسقوف الائتمان، ومشاكل نسب الاحتياطيات والسيولة، والتنسيق فيما بين الإدارات وفيما بين المصارف الإسلامية الأخرى.

## 4.2.2 الأدوات المالية في المصارف الإسلامية:

تتميز أدوات التمويل في المصارف الإسلامية باستبدال علاقة الفائدة بعلاقة المشاركة، ولكل صيغة أو أداة من هذه الأدوات طبيعتها التمويلية الخاصة، وفي هذا المبحث استعراض للأدوات المالية الإسلامية المدرجة ضمن المحددات الموضوعية للدراسة، وذلك كالآتي:

### 1.4.2.2 المرابحة:

تعد المرابحة من الأدوات المالية الأكثر استخداماً من قبل المصارف الإسلامية، و بدأ استخدامها مع نشأة أول مصرف إسلامي عام 1975، وبلغت نسبة استخدام المرابحة ما مقداره ثمانون بالمائة (80%) تقريباً من حجم التمويلات المقدمة من المصارف الإسلامية، وبيع المرابحة بصورته المطبقة في المصارف الإسلامية (المرابحة للأمر بالشراء) لم يكن يعرف في الفقه الإسلامي كأداة من أدوات التمويل إلا في عام 1976، وكان أساس النموذج المقترح للمصرف الإسلامي أداة المضاربة والمشاركة (العزيمي، 2004).

#### 1.1.4.2.2. مفهوم المراجعة وأركانها:

تعدّ المراجعة من عقود بيوع الأمانة التي تقوم على أساس كشف رأس مال السلعة (التكلفة)، ويحدد البائع الثمن بمثل رأس المال أو زيادة أو نقص (الوادي وسمحان، 2007).

والمراجعة لغة: مصدر مشتق من الربح وهو النماء والزيادة في التجارة الحاصلة من المبايعة (الهييتي، 1999).

أما المراجعة اصطلاحاً: هي البيع بمثل رأس المال (التكلفة) مع زيادة ربح معلوم، وصورتها أن يذكر البائع سعر الشراء (التكلفة) ويطلب ربها معلوماً (المكاوي، 2009).

ومن خلال مفهوم المراجعة، يتضح أن أركان هذه الأداة تتمثل بالآتي (البلتاجي، 2005):

- العاقدان: المشتري والبائع ويشترط فيهما الأهلية.
- الصيغة: وهي تعبير بالإيجاب والقبول واتفقهما على إتمام العقد.
- المحل: ويتكون من السلعة والثمن.

ولأداة المراجعة صورتان أساسيتان هما: المراجعة البسيطة، والمراجعة للأمر بالشراء أو المراجعة المركبة، ويعد النوع الثاني هو الأكثر شيوعاً في الاستخدام، حيث تمثل المراجعة للأمر بالشراء (المركبة) الصيغة العملية المطبقة في المصارف الإسلامية لأداة المراجعة في منح التمويل، وفيها يكون أطراف التعاقد أكثر من طرفين حيث تتضمن ثلاث أطراف هم (مكاوي، 2009):

- الأمر بالشراء: المشتري.
- المأمور بالشراء: المصرف (المشتري الأول والبائع الثاني).
- البائع الأول: المالك للسلعة.

وصورة المراجعة للأمر بالشراء: أن يتفق المصرف والعميل على أن يقوم المصرف بشراء البضاعة ويلتزم المصرف ببيعها للعميل، ويلتزم العميل أن يشتريها، وذلك بسعر عاجل أو أجل مع تحديد نسبة المراجعة على سعر الشراء مسبقاً (الهييتي، 1999)، أو هي: قيام البنك بتنفيذ طلب المتعاقد معه على أساس شراء الأول ما يطلبه، وذلك في مقابل التزام الطالب بشراء ما أمر به، وحسب الربح المتفق عليه عند الابتداء (عبد الله، سعيقان، 2008)، أو هي: اتفاق بين طرفين



وتعهدهما معلق على حصول أمر في المستقبل هو بالنسبة للأمر بالشراء تملك البائع للسلعة وأن تكون بالموصفات التي يطلبها، وبالنسبة للبائع شراء الأمر بالشراء لتلك السلعة إذا جاءت كطلبه (الهييتي، 1999).

ويلاحظ من التعاريف السابقة أن بيع المرابحة للأمر بالشراء يمرّ بمرحلتين أو عقدين: وعد بالشراء وبيع بالمرابحة، والوعد ملزم للطرفين، والمؤتمر الخامس لمجمع الفقه الإسلامي في الكويت أجاز هذا البيع في حال تملك البنك السلعة على اعتبار أن الاتفاق بين الطرفين جاء على سبيل المواعدة لا البيع والشراء، بشرط أن تقع على البنك مسؤولية هلاك السلعة قبل تسليمها، أو وجود عيب فيها (الخياط، العيادي، 2004).

يتضح مما سبق أن صورة المرابحة للأمر بالشراء تتمثل: بقيام المصرف الإسلامي بشراء سلعة بمواصفات محددة بناء على وعد من الأمر بشراء السلعة مقابل ربح محدد، ولأجل معلوم على أن يتحمل المصرف مسؤولية السلعة ما بين الاستلام والتسليم إذا ما وجد فيها عيب.

#### 2.1.4.2.2 شروط بيع المرابحة:

يخضع بيع المرابحة شروط محددة لا بد من تحققها حتى يكون صحيحاً، وتلخص هذه الشروط بالنقاط الآتية:

- العلم بالثمن الأول: شرط لصحة العقد لان المرابحة بيع من بيوع الأمانة التي تقوم على أساس معرفة الثمن الأول، و المرابحة بيع بالثمن الأول مع زيادة ربح معلوم، وبدون العلم بالثمن الأول يكون البيع فاسداً (الهييتي، 1999).
- أن يكون الربح معلوماً ويمكن أن يكون مقطوعاً أو بنسبة مئوية.
- إيضاح المصرف للعيوب التي لحقت بالسلعة بعد شرائها.
- صحة العقد أولاً بين المصرف والبائع.
- أن يكون رأس المال من المثليات -عينياً، فإن كان قيماً لم يجز بيعه مرابحة- (عبد الله، سعيفان، 2008).
- وجود السلعة عند إبرام عقد البيع في حوزة المصرف (الفتحي، 2010)
- أن يتحمل المصرف تبعه الهلاك قبل التسليم وتبعه الرد بالعيب الخفي بعده (مشعل، 2005).

## 2.4.2.2. المضاربة:

تعد المضاربة من أهم أساليب الاستثمار، وهي الشكل الوحيد من أشكال الاستثمار الذي عرفه العرب وأقره الإسلام، وهي تأتي بالدرجة الثانية بعد المرابحة من حيث الاستخدام في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين (مشتهى، 2011).

### 1.2.4.2.2. مفهوم المضاربة:

المضاربة لغة: مفاعلة، والفعل ضارب اسم مشتق من ضرب في الأرض أي سار فيها، وهي المرادف للقراض (الفسفوس، 2010)، في القاموس المحيط عرّف المضاربة على أنها: ضارب له أي اتجر في ماله (الوادي وسمحان، 2007)، أما المضاربة اصطلاحاً: فعرفها المالكية: هي أن يعطي الرجل المال على جزء معلوم يأخذه العامل من ربح المال، أي جزء كان مما يتفقان عليه: ثلثاً، أو ربعاً، أو نصفاً (القرطبي، ب ت).

وعرفها الزحيلي: بأنها عقد على المشاركة في الاتجار بين مالك لرأس المال، وعامل يقوم بالاستثمار بما لديه من الخبرة، ويوزع الربح بينهما في نهاية كل صفقة بحسب النسب المتفق عليها، أما الخسارة إذا وقعت فيتحملها رب العمل وحده، ويخسر المضارب جهده أو عمله، أي أن رأس المال من طرف، والإدارة والتصرف فيه من طرف آخر (الوادي وسمحان، 2007)، أما (الشرع، 2003) فعرفها بأنها: نوع من المشاركة بين صاحب الأموال وصاحب الخبرات، يقدم فيها الأول ماله، والثاني خبرته، ويقتسمان نتيجة النشاط بنسب متفق عليها مسبقاً.

وعليه يمكن القول أن المضاربة هي عقد بين طرفين، أحدهما يقدم المال (رأس المال) والآخر يقدم العمل والخبرة (الجهد)، على أن يوزع الربح بينهما حسب النسبة المتفق عليها، أما في حالة الخسارة فإن مقدم رأس المال يتحمل الخسارة المادية ومقدم العمل يخسر جهده في العمل، ويعدّ أغلب الباحثون المضاربة نوع من أنواع الشركات بشرط فصل الإدارة عن رأس المال.

### 2.2.4.2.2. أركان المضاربة:

- يمكن توضيح أركان عقد المضاربة (المكاوي، 2009) كآتي:
- العاقدان: صاحب المال، والمضارب الذي يشترط فيه أهلية التوكيل.

- الصيغة: هي تعبير عن تحقق إرادة العاقدین على إبرام عقد المضاربة ويشترط فيها، الإيجاب والقبول، و التوافق على نفس العمل بنفس الوقت.
- المحل: يتكون هذا الركن من ثلاثة أجزاء هي:

- مال المضاربة: المال المقدم من رب العمل إلى المضارب
- العمل: ما يقدمه المضارب، وهو إدارة العمل (المضاربة)، ويشترط فيه اختصاص المضارب بالعمل، وعدم التضيق على المضارب من قبل رب المال، والالتزام بأحكام الشريعة وشروط رب المال
- الربح: الاشتراك بين العاقدین بالربح وفق الأحكام المتعلقة بالمضاربة.

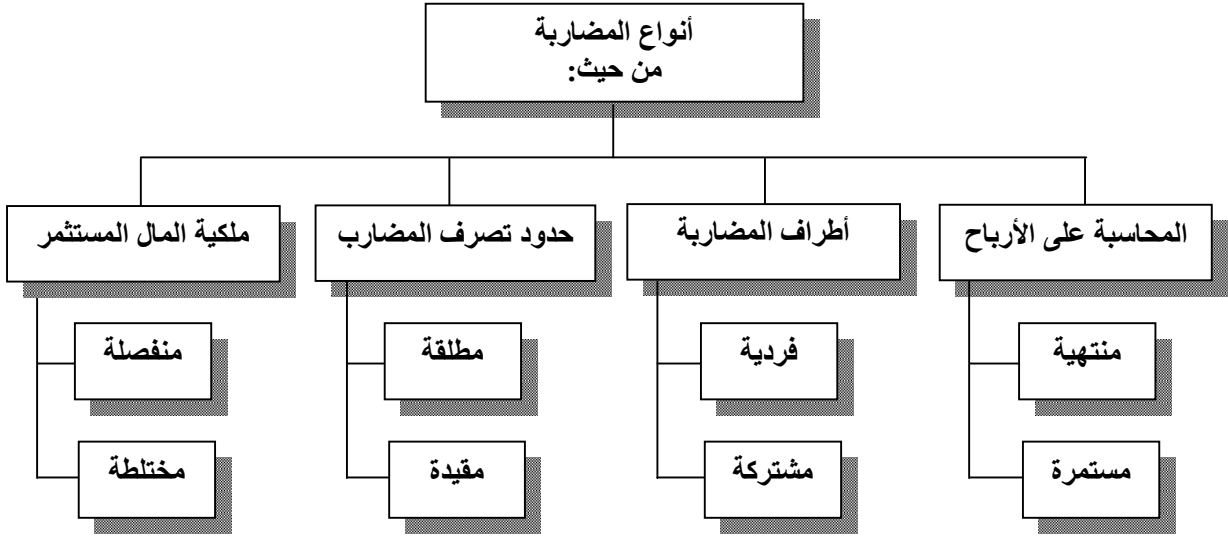
### 3.2.4.2.2 أنواع المضاربات:

- من حيث تعدد أطراف المضاربة (عبد الله، سعيان، 2008):
  - المضاربة الفردية: وهي علاقة ثنائية - بين رب مال واحد ومضارب واحد.
  - المضاربة المشتركة: وهي علاقة بين مجموعة من أصحاب رؤوس الأموال والمضاربين.
- من حيث طبيعتها أو حدود تصرف المضارب في الأموال (المكاوي، 2009):
  - المضاربة المطلقة: وهي مضاربة مفتوحة غير مقيدة بمجال اقتصادي محدد أو فترة زمنية محددة، حيث يترك للمضارب حرية التصرف المطلقة.
  - المضاربة المقيدة: وهي المضاربة المقيدة بمجال عمل معين أو بفترة زمنية محددة أو مكان متفق عليه أي أن المضارب يتصرف بالأموال وفق ما هو متفق عليه بين الشركاء.
- من حيث توقيت المحاسبة على الأرباح (أمين، 2000):
  - المضاربة المنتهية (المؤقتة): حيث يتم المحاسبة على الأرباح بعد ردّ رأس المال إلى صاحبه، بحيث تأخذ المضاربة شكل صفقات تتم خلال فترة زمنية محددة قصيرة.
  - المضاربة المستمرة: وهي التي يتم المحاسبة فيها على الأرباح بشكل دوري دون إرجاع رأس المال إلى صاحب المال و دون تصفيتها.

• من حيث ملكية المال المستثمر (عبد الله، سعيان، 2008):

- مضاربة منفصلة: وهي التي يكون رأس المال فيها من صاحب المال فقط.
- مضاربة مختلطة: وهي التي يكون فيها رأس المال من شريكين أو من طرفين أحدهما يكون المضارب.

والشكل الآتي يلخص أنواع المضاربة كالآتي:



شكل : 2.2 أنواع المضاربة. المصدر: الباحث

#### 4.2.4.2.2 شروط المضاربة:

يحكم عقد المضاربة ثلاث مجموعات من الشروط، فيما يأتي تفصيلها (مكاوي، 2009):

• شروط رأس مال المضاربة:

- أن يكون رأس المال نقداً ويجوز أن يكون على شكل موجودات ولا يجوز أن يكون ديناً في ذمة المضارب.
- أن يسلم إلى المضارب، ويجوز أن يكون على دفعات.
- أن يكون معلوماً مقدار وصفة.

## • شروط الربح والخسارة في المضاربة:

- الاتفاق على نسبة محددة من الأرباح لكل من صاحب المال والمضارب.
- أن يكون الربح حصة شائعة في الربح ، ولا يجوز المساس برأس المال.
- عدم جواز اشتراط ضمان الربح على المضارب، وأجاز البعض طلب ضمانات لمواجهة تعديه وتقصيره.
- تحمل صاحب المال الخسارة وحده مع شرط حدوثها دون تقصير من المضارب.
- توزيع الربح بين الطرفين (صاحب المال و المضارب) حسب الاتفاق.

## • شروط متعلقة بمدة المضاربة ونفقاتها:

- مدة المضاربة: تختلف حسب نوع هذه المضاربة وطبيعتها، ويكون اتفاق الطرفين أساسا في تحديد مدتها، والفقهاء اختلفوا حول جواز تحديد فترة زمنية.
- نفقات المضاربة: تتحملها الشركة، فيجب خصمها قبل احتساب الأرباح وتوزيعها.

### 3.4.2.2. الاستصناع:

الاستصناع هو الأداة الثالثة المستخدمة في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين (دراسات مصرفية، 2009) وتعدّ من الأدوات الاستثمارية التي تستخدمها المصارف في خدمة التنمية الاقتصادية، وبرزت أهمية الاستصناع في هذا العصر في ظل تغير حاجات الإنسان وتطورها والنمو الاقتصادي وتطور الصناعات والتطور العقاري والتكنولوجي.

### 1.3.4.2.2. مفهوم الاستصناع:

الاستصناع لغة: طلب صناعة الشيء، والصناعة عمل الصانع، و صنع الشيء عالجه صناعياً مقيداً بمجال صناعي (الفاقي، 2010)، وفي المعجم الوسيط: استصنع فلاناً أي طلب منه أن يصنع (السالوس، 2002).

أما الاستصناع اصطلاحاً: يرى الباحثون والفقهاء الاستصناع إما أن يكون وعداً بمعنى أن يعلن شخص لآخر ما سيفعله تطوعاً لأجله في المستقبل، أو أن يكون عقداً وهو الشائع والراجح، وفيما يأتي مجموعة من التعريفات لتكوين فكرة متكاملة عن الاستصناع:

- طلب صناعة شي ما، نظير ثمن معين على أن تكون المواد اللازمة للصنع من عند الصانع (الوادي وسمحان، 2007).
- هو عقد يتم الاتفاق فيه على صناعة عين غير موجودة أصلاً وفقاً لمواصفات معينة يلتزم فيها الصانع، مقابل ثمن معين متفق عليه مسبقاً (عربيات، 2006).
- عقد من العقود التي يتم بموجبها تقدم العميل للمصرف بغرض تصنيع أو بناء سلعة غير جاهزة حالياً بمواصفات معينة، ويقوم المصرف بتلبية رغبة العميل وتوفير تلك السلعة بعد تصنيعها وفق المواصفات المحددة من قبل العميل، وهو من عقود البيوع (البلتاجي، ب.ت).
- عقد على مبيع في الذمة شرط عمله على الصانع (عبد السلام، 2009).
- هو عقد بين مستصنع (مشتري) وصانع (بائع) على شراء سلعة موصوفة في الذمة، يصنعها الصانع بمواد من عنده، مقابل ثمن معين يدفع حالاً أو مؤجلاً (الفاقي، 2010).

من هنا يتضح أن الاستصناع أداة تمويل إسلامي في صورة عقد بين طرفين أحدهما يرغب بالحصول على سلعة أو بناء موصوف في الذمة، والآخر يقوم بتلبية تلك الرغبة، في مقابل ثمن محدد يحصل عاجلاً أم آجلاً، والصانع هنا يضمن تسويق صناعته، كما أن المستصنع يحصل على ما يرغب، وفق المواصفات التي تم الاتفاق عليها، وينطوي ذلك على أهمية كبيرة، لما يؤديه الاستصناع من دور مهم في تمويل ورفد المشرعات الإنتاجية الحقيقية، ودعم جهود التنمية، خاصة في مجال الإسكان، والصناعات المختلفة، الأمر الذي يسهم بشكل فعال في تلبية الحاجات المتصاعدة للأفراد والمجتمعات.

وأشار (الوادي وسمحان، 2007) إلى أن استخدام المصارف الإسلامية لأداة الاستصناع يجنبها عيوب تطبيق أداة المرابحة، لعدم التزام المتعاملين أحياناً بعقد المرابحة، كرهبتهم في استغلال جزء من التمويل في دفع الأجور في بعض العمليات التي تتطلب ذلك خاصة عند إنشاء السكن.

#### 2.3.4.2. خصائص الاستصناع:

تتضمن أداة الاستصناع مجموعة من الخصائص يمكن تلخيصها كالآتي (الزرقا، 1999):

- أنه في طبيعته وحقيقته أحد أنواع البيوع.
- أنه عقد أو اتفاق ملزم، أي اتفاق بيع بائع هو الصانع ومشتري هو المستصنع، وليس مواعدة غير ملزمة.

- بيع عين ليس موجودة أي لا يملكها البائع ويتعهد بصناعاتها في المستقبل فإذا كان مالكا لها لا يكون استصناعا، أي أنها ثابتة في ذمة الصانع.
- الاستصناع يجري في السلع التي تصنع صنعا ويجب أن تكون السلعة المصنعة مطابقة للمواصفات المحددة في عقد التصنيع.
- المواد المستخدمة في التصنيع على الصانع.
- العمل على الصانع سواء قام به بنفسه أو استخدم غيره بأجر من عنده.

#### 3.3.4.2.2. مزاي الاستصناع:

أشارت عبدو (2009) أن لعقد الاستصناع مزايا بالغة الأهمية على الصعيد الاقتصادي، منها:

- يمكن استخدام هذه الصيغة في تمويل المشروعات الضخمة والمرتفعة الثمن والتي لا تستطيع أداة المراجعة تمويلها مثل: تمويل عملية شراء السفن والطائرات...إلخ.
- تساهم أيضا في الاستغلال الأمثل للمهارات وتخفيض معدلات البطالة من خلال توفير فرص عمل باعتبار أن الاستصناع عادة ما يتطلب استخدام مهارات معينة للحرفيين.
- تساعد المستصنع على تلبية حاجته باعتباره غالبا ما يكون مفقرا للخبرة الكافية لتقييم المشروع أو الوقت اللازم لمتابعته أو المال الحاضر لتمويله.
- عمليات الاستصناع تحرك عجلة الاقتصاد لأنها تنطوي على مشروعات حقيقية تولد الدخل وتزيد من الطلب الفعال.

#### 4.4.2.2. الإجارة:

الإجارة هي أداة التمويل الرابعة المستخدمة في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، وهي من الأدوات الملائمة للأنشطة الاقتصادية وتعدّ إحدى صيغ الاستثمار المباشر وتوظيف الأموال.

#### 1.4.4.2.3. مفهوم الإجارة:

الإجارة لغة: مشتقة من الأجر وهو الثواب والمكافأة والعوض عن الانتفاع (الفاقي، 2010)، واصطلاحاً: من العقود المسماة في الفقه الإسلامي، تخضع للضوابط المطبقة على المعاملات، وفي الآتي مجموعة من تعريفات الباحثين لمفهوم الإجارة:

- بيع منفعة معلومة بعوض معلوم ديناً أو عيناً (عبد الله وسعيفان، 2008).
- وعرفها الحنابلة: عقد على منفعة مباحة معلومة، مدة معلومة، ومن عين معلومة أو موصوفة في الذمة، أو عمل بعوض معلوم، والعقد يرد على المنفعة لا العين (حميش، 2009).
- عقد على المنافع بعوض هو مال (الفتي، 2010).
- أما المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية فعرفها: عقد يفيد تملك المنفعة بعوض (العيادي، 2010).

من هنا يتضح أن الإجارة ليست مجرد أداة مالية، وإنما هي نشاط تجاري ينطوي على مخاطر مختلفة، تتعلق بعملية الشراء وامتلاك الأصول، ويمكن أن تعدّ بديلاً للمنشآت التي ترغب بالحصول على الأصول التي تحتاجها للتوسع.

#### 2.4.4.2.2. أركان الإجارة:

أما أركان الإجارة فنتمثل بالآتي (حميش، 2009):

- العاقدان: مالك العين والمستأجر.
- الصيغة: ذكر كلمة الإجارة في العقد، وتحديد المدة الزمنية، ويشترط فيها ما يشترط في عقد البيع.
- العين: أن تكون من الأصول الثابتة (سيارة، الآلات، بناء، محلات،..).
- المنفعة: يشترط فيها الإباحة، والقدرة على التسليم.
- الأجرة: معلومة و محددة و يمكن تحديد كيفية دفعها.

#### 3.4.4.2.2. شروط الإجارة:

وللإجارة شروط حدّدت بالآتي (العجلوني، 2008):

- المستأجر أمين على العين فلا يضمن العين إلا في حالات التقصير والإهمال و التعدي.
- عدم قدرة أحد الأطراف على فسخ العقد من طرفه في حال استيفاء المنفعة المعقود عليه إلا باتفاق الطرفين أو هلاك العين أو ظهور عيب فيها.



- الأجرة تكون إما نقداً أو عينا أو أجرة متبادلة.
- انتقال المنفعة بمجرد العقد على المستأجر وفق شروط العقد، وعليه فلا يجوز للمؤجر التصرف بالأصل.
- حقوق المؤجر: تتحدد حقوق المؤجر في الأجرة المحددة في العقد، وتستحق له بمجرد العقد ووقت تملكه للأجرة أو استيفائها بقول الحنفية والمالكية شيئاً فشيئاً، أي كل شهر أو سنة.

#### 4.4.4.2.2 خصائص الإجارة:

ومن خلال التعاريف السابقة نجد أن الإجارة يتميز بخصائص أهمها (المكاوي، 2009):

- نص العقد على انتقال منفعة العين المؤجرة من المؤجر إلى المستأجر.
- مدة العقد تكون طويلة بما لا يقل عن 75% من العمر الإنتاجي للأصل المؤجرة، وتحديد الأجرة بما يضمن 90% على الأقل من القيمة السوقية للأصل.
- يتحمل المستأجر كل تكاليف الأصل المؤجر من صيانة وإصلاح وتأمين وأي مصاريف أخرى، وبالاتي فإن المستأجر يتحمل جميع المنافع والمخاطر.

#### 5.4.4.2.2 صور الإجارة:

- الإجارة التشغيلية: (إجارة منفعة الأعيان)، وهي عقد بموجبه ينتفع المستأجر من المأجور في مدة معينة بمقابل محدد، ولا يشترط فيها انتقال ملكية المأجور في نهاية العقد إلى المستأجر (عبد الله وسعيفان، 2008).
- الإجارة الموصوفة في الذمة: وهي عقد يشتمل على عقدين (الإجارة، والسلم)، فالإجارة الموصوفة في الذمة تعرف على أنها عقد تأجير منافع مستقبلية بثمن حال، أو هي سلم في المنافع (نصار، 2009).

أما أكثر هذه الصور وأشهرها فهي:

- التأجير التمويلي (الإجارة المنتهية بالتمليك): العقد الذي يتم بموجبه انتفاع المستأجر بالمأجور مدة معينة وبمقابل محدد، على أن يتم بموجب هذا العقد انتقال ملكية المأجور إلى المستأجر بعد انتهاء مدة العقد، إما تلقائياً أو مقابل مبلغ متفق عليه كما ويمكن شراء

المأجور خلال فترة العقد (العجلوني، 2008)، وتعرف أيضاً بأنها: صيغة تمويلية تجمع بين البيع والتأجير، وذلك باتفاق طرفين على بيع سلعة معينة بسعر محدد بشكل نهائي ولمدة معينة، على أن تنتقل ملكية السلعة إلى المشتري بعد سداد قيمتها، مع الالتزام بقواعد الإجارة خلال مدة السداد (المكاوي، 2009).

من خلال تمويل الإجارة يمكن تقديم التمويلات التي لا يمكن توفيرها بغير هذه الأداة، وهي متنوعة كإجارة السيارات والسفن والمحلات والآلات فيمكن تقديم تمويلات طويلة الأجل تناسب فئة مهمة من طالبي التمويل بما يلبي احتياجاتهم، ولكن المصارف الإسلامية تقيد تعاملاتها باستخدام هذه الأداة بصورة (الإجارة المنتهية بالتمليك) لكونها أقل مخاطرة، ما يجعلها أقرب في الاستخدام إلى صيغة المرابحة طويلة المدى.

#### 5.4.2.2 المشاركة:

المشاركة مصطلح مصرفي معاصر وصيغة من صيغ الاستثمار المباشر التي تطبقها المصارف الإسلامية في تعاملاتها، وتعد المشاركة نموذجاً لتحقيق العدالة في التوزيع، ورعاية الجانب الأخلاقي والقيم لدى أصحاب رؤوس الأموال.

#### 1.5.4.2.2 مفهوم المشاركة:

المشاركة لغة: مشتق من الشركة ويعني الاختلاط، والامتزاج، أو مخالطة الشركاء، حيث يقال اشتركنا بمعنى تشاركنا (الفاقي، 2010)، أما المشاركة اصطلاحاً: فهي أداة توظيف أموال تتضمن مشاركة المصرف للآخرين لإنشاء مشروعات مختلفة تهدف للربح، ويعدّها (العجلوني، 2008) أهم أدوات التمويل الإسلامي للقضاء على الخلل الذي تعاني منه المصارف الإسلامية التقليدية وهو انقطاع الصلة بين عوائد رأس المال والمخاطر، وفما يأتي استعراض لبعض التعاريف للمشاركة:

- عقد بين المتشاركين في رأس المال والربح (العيادي، 2010).
- عقد على الاشتراك في رأس المال بهدف تحقيق الربح الذي يجب أن يكون مشتركاً بين الشركاء (العجلوني، 2008).
- استقرار ملك شيء له قيمة مالية بين مالكين فأكثر لكل واحد أن يتصرف فيه تصرف المالك (الوادي وسمحان، 2007).

- عملية تتعلق بالصفقات طويلة الأجل ما بين مؤسسة مالية ومشروع تجاري أو صناعي وفي مثل هذه العملية تتحمل المؤسسة المالية مخاطر الخسارة مثلما تستفيد من الربح، مبدأ غنم بغرم.

في ضوء ما سبق يمكن تعريف المشاركة بأنها: عقد بموجبه ينشأ كيان (شركة أو مشروع) تنتقل فيه الأموال من أصحابها إلى الكيان الجديد مقابل المشاركة في الإدارة والأرباح أو الخسائر وفق ما يتفق عليه بخصوص ذلك، وتعد من أهم أدوات تمويل عمليات الاستثمار الجماعية في المشاريع المختلفة، حيث تتيح للمصرف الإسلامي أن يشارك بفاعلية على اعتبار أنه قائم على مبدأ الربح والخسارة، أحد أهم ما يميزه عن المصارف التجارية.

#### 2.5.4.2.2. خصائص المشاركة:

من خلال استعراض مفهوم المشاركة نجد أنها أحدثت تغييراً في طبيعة التعامل مع المصرف من خلال دائن ومدين إلى علاقة شراكة تختلط فيها الأموال وتنتقاسم الأرباح والخسائر، وعليه فإن المشاركة تتميز بمجموعة خصائص يلخصها (العجلوني، 2008) كالآتي:

- المبادلة: بين ما يملكه كل طرف، حيث يتم خلط الأموال وتوحيد مصيرها وتقاسم الربح والخسارة وتوزيع المخاطر لكل طرف .
- التعاون والتضامن: بين رؤوس الأموال في تمويل المشروعات الكبيرة التي تحتاج إلى رأس مال كبير.
- الادخار: عقود المشاركة تزيد من قدرة المصرف على جمع المدخرات وتوظيفها.
- تحقيق التوازن: مشاركة المصرف والمودعين تحقق التوازن بين ما يدفعه المصرف للمساهمين وما يدفعه المصرف للمودعين، ويتحمل الجميع الخسارة.
- آثار الفوائد: المشاركة تخفي الآثار التراكمية لعملية الاستثمار بالفائدة.

#### 3.5.4.2.2 أركان المشاركة وشروطها:

وللمشاركة أركان هي: العاقدان/ الشركاء، والصيغة التي يجب أن يتوفر بها الإيجاب والقبول، أخيراً المحل ويشتمل على: رأس المال، والربح والخسارة، والعمل، وفيما يأتي تفصيل شروط عناصر المحل كما يأتي:

• شروط رأس المال:

- أن المال شراكة بين الطرفين، فإن كان المال من طرف واحد أصبح العقد عقد مضاربة.
- أن يكون المال نقدا حاضرا معلوم القدر والجنس والصفة، ويمكن أن يكون من العروض (الأصول) مثل الآلات والسيارات.. (الفاقي، 2010).
- لا يشترط خلط رأس المال، وان كان من الأفضل، كما لا يشترط التساوي في حصص رأس المال (العجلوني، 2008).

• شروط الربح والخسارة (العيادي، 2010):

- يجب أن يكون الربح مشتركا بين جميع الشركاء دون استثناء.
- أن يكون العقد مبينا نسبة كل شريك من الربح أو الخسارة، وموضحا لقوانين (طريقة) توزيع الأرباح.
- أن يكون الربح نسبة شائعة منه، وذلك يعني عدم تحديد مبلغ محدد.
- لا يشترط تساوي حصص الأرباح بين الشركاء كما ويمكن أن تزيد حصة الربح عن حصة رأس المال.
- الخسارة توزع على الشركاء كلا حسب حصته برأس المال.

• شروط العمل (العجلوني، 2008):

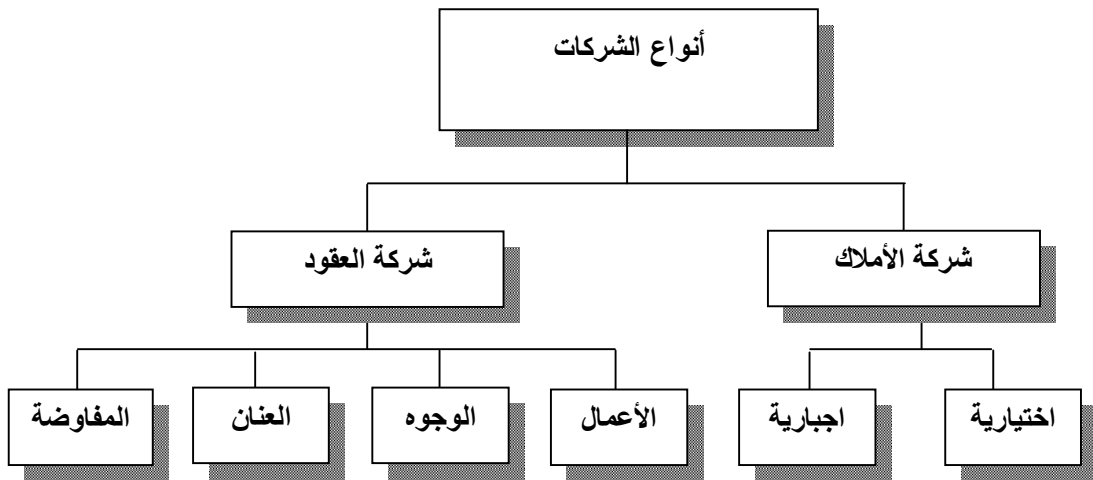
- العمل من حق الشركاء، مع جواز اختصاص احد الشركاء بالعمل مقابل أجر أو نسبة في الأرباح.

4.5.4.2.2. أنواع الشركات:

وتقسم أنواع الشركات إلى قسمين، يمكن توضيحها كالاتي:

- شركة الأملاك (الملك): تملك شخصان أو أكثر لمال واحد على الشيوع بسبب من أسباب الملك بدون عقد، وهي نوعان (الفاقي، 2010):

- شركة أملاك إجبارية: الناتجة دون إرادة الشركاء كالإرث والهبة والوصية.
- شركة أملاك اختيارية: تشارك شخصين على ملكية عين باختيارهما، ومثل هذه الشركة لا يقصد فيها التجارة والربح.
- شركة العقود: وهي عقد اثنين أو أكثر على الاشتراك في مال وما ينتج عنه من ربح (الوادي وسمحان، 2007)، وفيما يأتي توضيح لأهم أنواع شركة العقود:
  - شركة العنان: وهي شركة ناتجة عن اتفاق طرفين على تشاركهما بحصة من المال والاتجار به والربح بينهما أو الخسارة ولا يجوز التصرف فيها لأحد الشركاء دون باقي الشركاء، ولا يشترط تساوي رأس المال (عبد الله وسعيفان، 2008).
  - شركة المفاوضة: هي عقد بين اثنين أو أكثر على التشارك في عمل معين مع اشتراط التساوي بين الشركاء في المال والتصرف والدين والتكامل بين الشركاء بحيث يفوز كل شريك فيها شركاءه على الإطلاق (الفاقي، 2010).
  - شركة الوجوه: هي شركة بدون مال تنشأ بين شركاء لهم بين الناس وجاهة وأمانة فيشترون بئمن مؤجل ويبيعونها، والربح بين الشركاء حسب الاتفاق، والخسارة توزع على قدر ضمان كل شريك (الوادي وسمحان، 2007).
  - شركة الأعمال: وهي شركة قائمة على اتفاق صانعين أو أكثر على انجاز عمل معا وتوزيع الربح بين الشركاء كلا حسب نسبته، وأساسها الجهد البدني أو الفكري، وتسمى شركة أبدان (الوادي وسمحان، 2007).



شكل : 3.2 أنواع الشركات. المصدر: الباحث.

## 5.5.4.2.2. المشاركات المستخدمة في المصارف الإسلامية:

تستخدم المصارف الإسلامية أنواعاً محددة من المشاركات، يمكن توضيحها كالاتي:

- المشاركة الدائمة: وتعني قيام المصرف بالاشتراك مع مستثمر أو أكثر في مجالات الاستثمار المختلفة، حيث يدفع المصرف وشركائه حصتهم من رأس المال المستثمر، وتوزع الأرباح بينهم كلا حسب حصته (المكاوي، 2009)، وأنواع المشاركة الدائمة هي:

- المشاركة الثابتة المنتهية (مشاركة في مدة معينة): تكون هذه الشركة إما لصفقة تنتهي بنهايتها، أو محددة بوقت معين كمقاوله (الفتي، 2010).
- المشاركة في رأس المال العامل: كالمشاركة في التمويل لشراء مواد بناء للشركات العقارية، والمواد الأولية للشركات الصناعية.
- المشاركة المستمرة: المشاركة بحصة دائمة في رأس مال المشروع (العجلوني، 2008).

- المشاركة المتناقصة أو المنتهية بالتملك: أداة تمويل طويل الأجل، وتعدّ من أهم أشكال المشاركة المستخدمة في المصارف الإسلامية، تنتهي مساهمة المصرف في الملكية بالتدرج، هذا النوع من الاستثمارات يتيح للمصرف بناء مشروعات وتحقيق أرباح منها، ومن ثم إعادة توظيف الأموال في مشروعات أخرى، أو هي إحدى صيغ الاستثمار المباشر بمقتضاها يدخل المصرف شريكا مع شريك أو أكثر على أن يتضمن العقد وعد من المصرف بتمليك الشريك حصته إما دفعة واحدة أو على عدة دفع (الفتي، 2010)، وصور المشاركة المتناقصة أو المنتهية بالتملك يمكن توضيحها كالاتي:

- يتفق المصرف مع الشريك على تحديد حصة كل منهما في رأس المال، على حرية الشريكين الكاملة بالتصرف ببيع حصته لشريكه أو لغيره، على أن يكون حلول الشريك محل المصرف بعقد مستقل (عربيّات، 2006).
- الاتفاق بين المصرف والشريك على تمويل مشروع يدر دخلا متوقعا، على أن يحصل المصرف على نسبة من صافي الدخل مقابل حصته في الشركة مع حق المصرف في الحصول على باقي الدخل أو جزء منه لسداد ما قدمه المصرف من تمويل للشركة (الفتي، 2010).

○ تقوم هذه الصورة على أساس توزيع رأس المال على أسهم محددة القيمة، ويحصل كل شريك على حصة من الإيراد المتوقع فعلاً، ويحق للشريك أن يشتري من المصرف بعضاً من أسهمه حتى تتناقص أسهم المصرف تدريجياً حتى انتقال الملكية للشريك كاملة (المكاوي، 2009).

#### 6.4.2.2 السلم:

يعد بيع السلم من صيغ الاستثمار المباشر وأداة توظيف الأموال في تمويل مختلف المشروعات كما أنه يصنف من البيوع الآجلة، التي تشمل أيضاً بيوع التقسيط (الفاقي، 2010).

#### 1.6.4.2.2 مفهوم السلم:

السلم لغة: السلف والتقديم والتسليم، يقال أسلم إذا أسلف (داود، 2005)، واصطلاحاً:

- عقد بموجبه يتم تسلم عوضاً حاضراً في عوض موصوف بالذمة إلى أجل (الكبي، 2002).
- بيع شيء موصوف في الذمة (عمر، 2004).
- عقد يتم بموجبه دفع ثمن سلعة وتأجيل تسليم السلعة إلى وقت محدد وهو بيع الآجل بالعاجل (الوادي وسمحان، 2007).

انطلاقاً من التعاريف السابقة، فإن السلم أداة في صورة عقد يتم من خلاله تأجيل استلام السلعة مع تعجيل استلام الثمن، حيث يمكن للمصرف الإسلامي أن يوظفها لاستغلال فائض السيولة الزائدة لديه، من أجل تحقيق ربح مناسب بدلاً من أن تبقى مجمدة.

#### 2.6.4.2.2 أركان السلم:

من خلال الوقوف على مفهوم السلم، فإن أركان هذه الصيغة التمويلية تتمثل بالآتي: العاقدان، الصيغة (الإيجاب والقبول)، والمحل (رأس المال والثمن والسلعة)، وشروط هذه الأركان هي نفسها في عقد بيع المرابحة بالنسبة للعاقدين والصيغة أما المحل فشروطه:

- شروط رأس المال (عمر، 2004):

- العلم بالثمن صفة ومقداراً.
- قبض الثمن عند التعاقد، حيث أن السلم بيع آجل بعاجل.
- الثمن نقداً، وأجيز أن يكون عروضاً (سليماً) بشرط أن لا يجمع بين البديلين (الثمن والمبيع).

● شروط السلعة -المسلم فيه- (داود، 2005):

- أن يكون ديناً موصوفاً في الذمة.
- أن يكون المسلم فيه معلوماً بالعدد والكمية والمواصفات.
- أن يكون تسليم السلعة (المسلم فيه) مؤجلاً إلى وقت محدد.

ومن الأحكام الإضافية المتعلقة بالسلم (الفاقي، 2010):

- على اعتبار أن المسلم فيه ديناً، فإنه يجوز تقديم جميع الضمانات اللازمة للمشتري.
- الإقالة في السلم: وهي الاتفاق على إنهاء العقد قبل انتهائه أو إتمامه، وأجاز ذلك العلماء.
- نقل ملكية السلم إلى المشتري ونقل ملكية رأس المال إلى المسلم إليه.
- في حال تعذر تسليم السلعة (المسلم فيه) فإن على البائع إرجاع الثمن إلى المشتري.
- أجاز الفقهاء التصرف في المسلم فيه قبل استلامه وسماه السلم الموازي.
- عدم مطابقة المواصفات المتفق عليها تلزم المخالف، ويتم تسوية الفروق الناتجة عن ذلك.

#### 7.4.2.2. المزارعة:

تعد المزارعة أداة لتوظيف الأموال وصيغة من صيغ الاستثمار غير المباشر، يلعب فيها المصرف الإسلامي دور الممول لمشروعات التنمية الزراعية واستغلال واستصلاح الأراضي، والري.

#### 1.7.4.2.2. مفهوم المزارعة:

لغة: من الزرع أي الإنبات (العجلوني، 2008)، واصطلاحاً: عقد استثمار أرض بين صاحبها ومستثمر يكون المحصول شراكة بينهما حسب الحصص المتفق عليها في العقد (الوادي وسمحان، 2007)، أو دفع الأرض لمن يزرعها والزرع بينهما (داود، 2005).



#### 2.7.4.2.2. أركان المزارعة وشروطها:

تتمثل أركان المزارعة بـ: العاقدين، الصيغة (الإيجاب والقبول)، والمحل (الأرض، ونوع الزرع، ومدة العقد، آلة الزرع) والشروط التي تحكم تلك الأركان (الشمري، 2008):

- صلاحية الأرض للزراعة، وصلاحيتها للنوع المراد زراعته ومعلومة المساحة والحدود
- معرفة نوع وجنس ما يراد زراعته، واشتراط من عليه البذر.
- مدة الزراعة يجب أن تكون معلومة وكافية.
- ناتج الزرع يقسم بين الطرفين حسب حصة كل فرد، ويجب ذكر الناتج بالعقد.

#### 8.4.2.2. المساقاة

وكما المزارعة فإن المساقاة أداة تمويل إسلامي يتم من خلالها المساهمة في التنمية الزراعية، وهي امتداد لها، إلا أنها تعنى بالحدائق والأشجار المثمرة.

#### 1.8.4.2.2. مفهوم المساقاة:

لغة: مفاعلة من السقي وهو ما يسقي الأرض أو الزرع (الفتحي، 2010).

واصطلاحاً: دفع أرض أو شجر إلى من يسقيه و يعتني به ويقوم بإصلاحه على أن يكون له حصة في الربح أو الثمر (الوادي و سمحان، 2007).

#### 2.8.4.2.2. شروط المساقاة:

تتلخص شروط المساقاة بالآتي (الشمري، 2008):

- يشترط أن يكون محل العقد مغروساً أو مزروعاً، ويزيد بالعمل.
- أن يكون على الساقى العمل والاعتناء بالأشجار والمزروعات.
- أن يكون الناتج يبيع العاقدين.
- أن تجري المساقاة قبل نضوج الثمر.

## 9.4.2.2. الصكوك الإسلامية (التوريق):

تعد الصكوك من أهم الأدوات المالية الآخذة بالانتشار بشكل كبير في مختلف دول العالم في الآونة الأخيرة، وذلك في ظل التطورات السريعة والمتلاحقة في تقديم الخدمات المصرفية والمالية، وتعدّ الصكوك البديل الإسلامي للسندات في النظام المالي التقليدي، وتتميز بالجمع بين خصائص أوراق الملكية وأوراق الدين.

### 1.9.4.2.2. مفهوم الصكوك الإسلامية (التوريق):

الصكوك لغة: عرفها النووي: الصكوك جمع صك وهو الورقة المكتوبة بدين (خطاب، 2009)، واصطلاحاً عرفتها هيئة المحاسبة والمراجعة المالية الإسلامية بأنها: التوريق ويطلق عليه التصكيك أو التسنيد وهي وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في ملكية موجودات مشروع معين، أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله (عمر، 2009)، وتعرف أيضاً بأنها: ملكية مشتركة في أصل ما، ولها الحق في الدخل الناتج عن هذا الأصل إما عن طرق تدفق الدخل فيتم ترسيخه وترجمته عبر أدوات قابلة للتداول يمكن إصدارها في الأسواق المالية (أبو بكر، 2009)، أو بأنها: وثيقة بقيمة مالية معينة تصدرها مؤسسة بأسماء من يكتتبون فيها مقابل دفع القيمة المحررة فيها، وتستثمر حصيلة البيع سواء بنفسها أو بدفع إلى الغير للاستثمار نيابة عنها، ويشارك المكتتبون في الصكوك في نتائج هذا الاستثمار حسب الشروط الخاصة بكل إصدار (منصور، 2009).

وتشير التعريفات أعلاه إلى أن مضمون الصكوك يدور حول عدة عناصر، هي:

- كل صك له قيمة مالية محددة مسجلة عليه.
- وثيقة تثبت لصاحبه حق ملكية بالاشتراك مع الغير.
- يمثل الصك قيمة مالية متساوية وشائعة في المشروع.
- للصك حق في ناتج المشروع سواء بالربح أو الخسارة حسب قيمة الصك.
- تصدر وتتداول وفقاً للشروط والضوابط الشرعية.

في ضوء التعريفات أعلاه، فإنه يمكن اعتبار الصكوك الإسلامية بأنها: وثائق لها قيم متساوية، تمثل حصصاً شائعة في ملكية أو نشاط استثماري مباح، تصدر وفق إحدى صيغ التمويل الإسلامي مع التقيد بالضوابط الشرعية لها، والتي يمكن أن تساهم في زيادة تداول الأدوات المالية، وتنشيط الأسواق، وتجاوبها مع احتياجات المدخرين والمستثمرين بآليات تستبعد الفوائد المحرمة شرعاً.

#### 2.9.4.2.2. أهمية الصكوك الإسلامية:

أشارت (عمارة، 2011) إلى أن الصكوك الإسلامية قد ازدادت أهميتها نتيجة العديد من العوامل أهمها:

- إن الوصول بفكرة الصكوك الإسلامية إلى مستوى التداول العالمي يوضح مدى سعة وحكمة وتكامل النظام الاقتصادي الإسلامي.
- إتاحة الفرصة أمام البنك المركزي لاستخدام الصكوك الإسلامية ضمن أطر السياسة النقدية وفقاً للمنظور الإسلامي، بما ساهم في امتصاص السيولة ومن ثم خفض معدلات التضخم، وإتاحة الفرصة للمؤسسات المالية الإسلامية لإدارة السيولة الفائضة لديها.
- تلبي احتياجات الدول في تمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية بدلا من الاعتماد على سندات الخزينة والدين العام.
- تساعد في تحسين ربحية المؤسسات المالية والشركات ومراكزها المالية، وذلك لأن عمليات إصدار الصكوك تعتبر عمليات خارج الميزانية ولا تحتاج إلى تكلفة كبيرة في تمويلها وإدارتها.
- الصكوك الإسلامية تساعد على الشفافية وتحسين بنية المعلومات في السوق، لأنها تتطلب العديد من الإجراءات، ودخول العديد من المؤسسات فيها.

#### 3.9.4.2.2. أنواع الصكوك الإسلامية:

ويمكن تصنيف الصكوك إلى عدة أنواع حسب آجالها فتكون قصيرة أو متوسطة أو طويلة، أو حسب طبيعتها فتكون ذات أجل محدد أو دائمة في المشاريع الاستثمارية المتصفة بالاستمرارية، أو حسب التخصيص بحيث تكون عامة حيث توزع حصيلتها على جميع الاستثمارات أو مخصصة بحيث تكون لمشروع معين، وفيما يأتي أهم أنواع الصكوك حسب الصيغة ومجالات التوظيف:

- صكوك الإجارة: تعد صكوك الإجارة من أهم أشهر الصكوك وهي عبارة عن أوراق مالية متساوية القيمة تمثل حصة مشاعة في ملكية أعيان أو أصول، توزع حصيلتها على حملة الصكوك حسب حصة كل صك ويندرج منها عدة أنواع (أبو بكر، 2009):

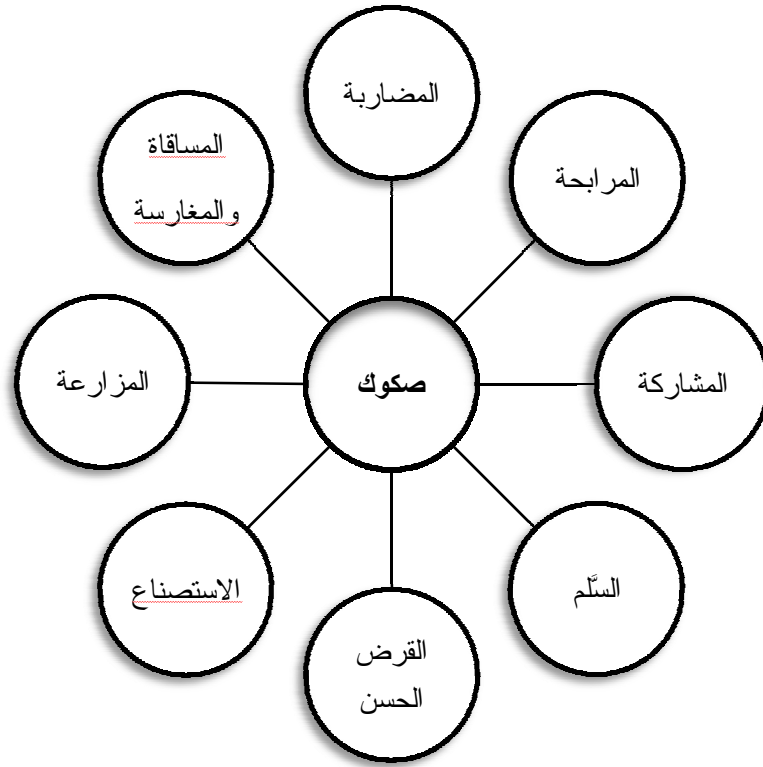
- صكوك ملكيه الأصول
- صكوك ملكية المنافع
- صكوك ملكية الخدمات

- صكوك المضاربة (سندات المقارضة): هي أوراق مالية تطرح للاكتتاب على أساس المضاربة، فيكون أصحاب الصكوك أصحاب رأس المال المضارب، وتقسم لعدة أنواع أهمها (الدماغ، 2006):

- صكوك المضاربة التجارية.
- صكوك المضاربة الصناعية.
- صكوك المضاربة الزراعية.
- صكوك المضاربة العقارية.

- صكوك الاستصناع: وهي أوراق مالية متساوية القيمة تصدر بهدف تصنيع سلعة معينة، يكون أصحاب الصكوك هم مالكو هذه السلعة (حطاب، 2009).
- صكوك المرابحة: وثائق متساوية القيمة تصدر لشراء سلعة مرابحة، حيث تصبح السلعة ملك لحملة الوثائق (حطاب، 2009).
- صكوك الإجارة: وهي أوراق مالية متساوية القيمة تمثل حصة مشاعة في ملكية أعيان متاحة للاستثمار (حطاب، 2009).
- صكوك المشاركة: وهي وثائق أو أوراق مالية متساوية القيمة تستخدم لإنشاء مشروع على أساس المشاركة وعليه يصبح حملة الصكوك هم مالكو المشروع (أبو بكر، 2009).
- صكوك السلم: وهي عبارة عن أوراق مالية متساوية القيمة تمثل حصة مشاعة في رأس مال السلم لتمويل شراء سلع يتم استلامها في المستقبل والربح الناتج عن بيع السلع يوزع على الصكوك، وتعود ملكية السلعة إلى أصحاب الصكوك (أبو بكر، 2009).
- صكوك المزارعة: هي وثائق أو أوراق مالية متساوية القيمة تستخدم في تمويل مشروعات زراعية، وعليه يكون حملة الصكوك حصة في المحصول (أبو بكر، 2009).

- صكوك المساقاة: وهي وثائق أو أوراق مالية متساوية القيمة تستخدم في تمويل سقي أشجار مثمرة وفق عقد المساقاة، لصبح لحملة الصكوك حصة في الثمر (أبو بكر، 2009).
- صكوك المغارسة: وهي وثائق أو أوراق مالية متساوية القيمة تستخدم في تمويل مشروعات غرس الأشجار على أساس عقد المغارسة، لصبح لحملة الصكوك حصة في الأشجار والأرض (أبو بكر، 2009).
- صكوك القرض الحسن: تستخدم لتمويل الحاجات العامة ولا تهدف للربح (أبو بكر، 2009).



شكل : 4.2 أنواع الصكوك.

المصدر: الباحث.

### 3.2 الاستثمار الإسلامي

إن من أهم الأساسيات والمبادئ التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي، هو حسن استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بما يحقق التنمية والعدالة الاجتماعية، ويأتي النشاط الاستثماري الإسلامي كبديل للتعامل الربوي في مجال التمويل، وفي هذا المبحث عرض لمفهوم الاستثمار، والصفة الاستثمارية

للمصارف الإسلامية، وضوابط الاستثمار، وأهدافه، وأنواعه، ومعايير الاستثمار في المصارف الإسلامية، ومميزاته، وأبعاده، وتقييم وسائل الاستثمار، وأخيراً العوامل المؤثرة على الاستثمار في فلسطين.

### 1.3.2 مفهوم الاستثمار:

الاستثمار أحد المصطلحات الاقتصادية الحديثة، وأحد العناصر الأساسية المحركة للنمو الاقتصادي، وقد أولى الاقتصاد الإسلامي أهمية بالغة بالاستثمار وتميّز مفهومه للاستثمار بالشمول من خلال الموازنة بين تحقيق الربح وتحقيق أولويات المجتمع وحاجاته، مع العلم أن مفهوم الاستثمار لم يشتهر عند قدامى الفقهاء ولكنهم أشاروا إليه بمعان مختلفة مثل الاستئمان، والاتجار بالمال، والتنمية، واستخدام الأموال بقصد الربح، وسنعرض التعاريف الآتية للاستثمار بما يساعد على تكوين فهم واضح لهذا المفهوم:

- عرف الدكتور سيد الهواري الاستثمار على أنه: ارتباط مالي بهدف تحقيق منافع يتوقع الحصول عليها على مدى فترة زمنية، أو هو نوع من الإنفاق المالي لتحقيق منافع مستقبلية سواء كان بإنشاء أو تحديث أو استكمال مشروعات (الأمين، 1983).
- وأورد (الفي، 2010) تعريفاً للاستثمار: العمل في المال بقصد تنميته وقد يكون ذلك بالصناعة والزراعة والتجارة والتعدين أو غير ذلك من طرق الاستثمار التي تهدف إلى تنمية المال وزيادة إنتاج السلع والخدمات.
- وعرف (حماد، 2008) الاستثمار من وجهة نظره الاقتصادية لأنه: مجموع التوظيفات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافة الفعلية إلى رأس المال الأصلي من خلال امتلاك الأصول التي تولد العوائد، نتيجة تضحية الفرد بمنفعة حالية للحصول عليها مستقبلاً بشكل أكبر من خلال الحصول على تدفقات مالية مستقبلية (حماد، 2008).
- وفي محاولة لتعريف الاستثمار من ناحية شرعية أو من وجهة نظر الفقهاء أورد (مقداد، 2005) تعريفاً للاستثمار: توظيف للمال الزائد عن الحاجة الضرورية بشكل مباشر أو غير مباشر في نشاط اقتصادي لا يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية وذلك بغية الحصول على عائد مادي يستعين به المستثمر على عمار الأرض.
- وفي الموسوعة العلمية عرف الاستثمار: نشاط إنساني إيجابي، مستمد من الشريعة الإسلامية يؤدي إلى تحقيق أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي من خلال مراعاة أولويات الأمة (مسعودة، 2007).

ومن خلال تحليل مفهوم الاستثمار يمكن استنباط خصائص وعناصر مفهوم الاستثمار بما يأتي:

- الاستثمار: نشاط إنساني ايجابي تشجعه الشريعة الإسلامية.
- الاستثمار: توظيف للأموال والمدخرات للحصول على عوائد مستقبلية متوقعة.
- الاستثمار: يتضمن مجموعة من أنشطة البحوث والدراسات (الاقتصادية) لتحقيق أولويات المجتمع وإحداث تنمية.
- للاستثمار غايات وأهداف اقتصادية واجتماعية، فهو زيادة في الطاقة الإنتاجية - للفرد والمجتمع - واستخدام الأموال في الإنتاج.

بناءً على ما تقدم فإنه يمكن تعريف الاستثمار في الإسلام بأنه: نشاط إنساني ايجابي تحث عليه الشريعة الإسلامية، يقوم على أساس توظيف الموارد المالية (الأموال المدخرات) في مشاريع استثمارية تنموية (صناعية، زراعية، وتجارية، وعقارية، وخدمات)، تعود على صاحب الاستثمار بالأرباح وتعظيم الملكية، وعلى المجتمع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك في ظل أولويات واحتياجات المجتمع وما تفرضه الشريعة الإسلامية وأحكامها.

### 2.3.2 الصفة الاستثمارية للمصارف الإسلامية:

في مرحلة مبكرة من تأسيس الصناعة المصرفية الإسلامية، حض المؤتمر السادس لمجمع البحوث الإسلامية المنعقد بالقاهرة 1391هـ للمصارف الإسلامية على الاستثمار بأنواعه، حيث جاء في البند الثالث الخاص بتوظيف الودائع واستخدام الموارد: (يجوز للمصرف إجراء استثمارات مباشرة - يشرف عليها بنفسه - أو استثمارات غير مباشرة، كما يجوز له إنشاء مؤسسات استثمارية يقوم بتمويلها لتتولى نيابة عنه وحسابه وتحت إشرافه إدارة مشروعات استثمارية).

ويرى (البلتاجي، ب.ت) أن قيام المصارف الإسلامية بإنشاء مشروعات الاستثمار، أو الترويج لها أو المشاركة فيها ليس من باب الآمال أو الاختيار، ولكنه من باب المسؤولية الأصلية للمصرف الإسلامي، وبدون هذه المسؤولية يصبح المصرف الإسلامي مجرد مؤسسة حلال وليس بالضرورة مؤسسة اقتصادية تدعم النظام الاقتصادي الإسلامي، فالمصرف الإسلامي بطبيعته لا يمكن أن يكون مصرفاً تجارياً يتاجر بالأموال ولكنه مصرف استثمار وأعمال هدفه دائماً تنشيط الاستثمار والتنمية، وتنشيط المدخرين الصغار، وتنشيط أصحاب الحرف الصغيرة.

إن الصفة الاستثمارية للمصرف الإسلامي صفة ملازمة له تماماً مع الأخذ في الاعتبار إن إلغاء التعامل بالفائدة من عمليات المصرف الإسلامي يجعل الاستثمار المباشر ليس فقط مسألة ضرورية بل والشغل الشاغل أيضاً لإدارة المصرف ويتوقف عليها وجود المصرف من عدمه، ليس فقط لمتطلبات الربحية ولكن أيضاً لمتطلبات السيولة من ناحية وزيادة قدرة المجتمع على تشجيع الاستثمارات.

ولذلك يجب على المصرف الإسلامي تدعيماً للدور الاستثماري التنموي أن يقوم بالتعرف على فرص الاستثمار وتعريف المستثمرين بها، والقيام بتحليل المشروعات ودراسة جدواها مع الترويج للمشروعات بعد دراستها وخاصة تلك المشروعات التي تتطابق مع الأولويات الإسلامي ولا يقتصر الاستثمار المباشر على إنشاء شركات إنتاجية فقط وإنما يمكن الاستثمار عن طريق الاتجار المباشر وهو الشراء سواء قام به الشخص نفسه أو تم لصالحه وذلك بهدف تقليب المال وتحريكه في عملية التجارة للحصول على ربح حلال من الفرق بين تكلفة الشراء وسعر البيع ولتحقيق مصلحة أفراد المجتمع بتوفير احتياجاتهم من السلع المختلفة.

لذلك يجب على المصرف الإسلامي القيام بإجراء دراسات لاحتياجات الأسواق من السلع والمنتجات وخاصة تلك التي يحجم عن تمويلها الأفراد نظراً لطول فترة الاستثمار أو لعائدها غير المجزي على الرغم من أهميتها الاجتماعية والاقتصادية.

### 3.3.2 ضوابط الاستثمار:

للاستثمار مجموعة من الضوابط التي تشجع على الاستثمار وتنظم عملياته، كما يأتي:

#### • الضوابط الشرعية:

- المال لله والإنسان مستخلف فيه، ويجب استثمار هذا المال لتنميته وفق شرع الله.
- عدم التعامل بالربا (بتران، 2000).
- تحريم الاكتناز: والاكتناز في الاقتصاد جمع المال وحبسه دون استغلاله بالنشاطات الاقتصادية- الاستثمار والإنفاق/ الاستهلاك.
- عدم استثمار الأموال عن طريق الاحتكار: والاحتكار حبس السلع في وقت بغرض بيعها بأسعار فاحشة في ظل الحاجة الماسة للمجتمع لها، كما وأصبح الاحتكار ملازماً لأنشطة الشركات التي تحتكر السلع والخدمات (ساسبي، 2008).



• الضوابط القيمية والأخلاقية (مقداد، 2005):

- الصدق والأمانة والوفاء والالتزام، وتحقيق العدل بين طرفي العقد.
- التوفيق بين مصلحة المستثمر والمصلحة الاجتماعية.
- التنافس الشريف، وعدم استثمار الأموال في مشروعات تلحق الضرر بالآخرين.

• ضوابط الاستثمار المتعلقة بالأولويات (بتران، 2000):

- توجيه الاستثمار للضروريات ومن ثم إلى الحاجيات فالتحسينات.
- الموازنة بين المصالح والمفاسد.

• الضوابط الاقتصادية (بتران، 2000):

- التشغيل الفعّال لرأس المال يمنع تآكل رأس المال وزيادته.
- الاستثمار في النشاطات الضرورية للمجتمع ومراعاة أولويات المجتمع التنموية
- ضابط الغنم بالغرم، أي تحمل الأعباء بقدر ما يؤخذ من ميزات.
- استهداف الإنتاج وليس الحصول على دخل فقط.
- استهداف العنصر البشري وتنميته، كون الإنسان وسيلة التنمية وغايتها.

وهذه الضوابط التي تحدد معالم الاستثمار في الشريعة الإسلامية تأتي في سياق التأكيد على توجيه الاستثمار بشكل يوزان بين مصلحة الفرد والمجتمع، بحيث لا يطغى أحدهما على الآخر، من خلال توظيف الأدوات المالية الأكثر ملاءمة لطرفي معادلة الاستثمار، وبما يعظم العوائد المباشرة وغير المباشرة والأثر الاجتماعي بعيد المدى، وذلك باستهداف المشاريع الإنتاجية التي تراعي الأولويات التنموية للمجتمع، بما يساعد على الاستدامة بالاعتماد على الموارد الذاتية، وتحقيق التنمية المستدامة، انطلاقاً من مقاصد الشريعة الإسلامية وفق ما تم عرضه من ضوابط.

### 4.3.2 أهداف الاستثمار:

توسع الباحثون بتحديد أهداف الاستثمار باعتباره أداة رئيسة للمؤسسات المالية والمصرفية التقليدية والإسلامية، واعتبروا توظيف الأموال وتشغيل الفائض منها وتنميته هو الهدف الأساسي للاستثمار وفيما يأتي استعراض أهداف الاستثمار بشكل عام:

- إشراك رأس المال والخبرة في التنمية الاقتصادية (الفاقي، 2010).
- المحافظة على أصل المال ومنع تآكله والعمل على نموه (بتران، 2000).
- تحقيق الربح بما يتكافأ مع الدور الفعلي لمال المستثمر في (الفاقي، 2010).
- توفير السيولة اللازمة لاسترداد رأس المال وإعادة استخدامه (ساسي، 2008).
- تنشيط عمليات تنمية المجتمع وزيادة قدرة المجتمع على الإنتاج والنهوض بالاقتصاد وتحريره من التبعية (الفاقي، 2010).
- حصر الأنشطة الاستثمارية والمشروعات المقامة في السلع المحللة شرعاً وحسب أولويات المجتمع واحتياجاته (الفاقي، 2010).

ويمكن أن يضاف إلى تلك الأهداف، الآتي (سانو، 2000):

- تحقيق تداول الثروة: إشراك أكبر عدد ممكن من أفراد الأمة في الاستفادة من هذا، ومن الوسائل التي تضمن تحقيق هذا المقصد حث الإسلام على دفع الزكاة لما لها من أثر في التوجه نحو عملية الاستثمار وكونها تعتبر من أدوات إعادة توزيع الثروة في المذهب الاقتصادي الإسلامي، والحث كذلك على الصدقة.
- القضاء على التخلف وتحقيق النمو الاقتصادي عبر تشجيع الاستثمار عن طريق:

- ضرورة الاستغلال الأمثل للموارد والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.
- اعتبار الأنشطة الاقتصادية الضرورية للمجتمع فرض كفاية يجب القيام بها عند حاجة المجتمع لها.
- ضمان حد الكفاية للفرد وضرورة توفير مشروعات البنية الأساسية بما يحقق تنمية العنصر البشري الذي يعد أساس التنمية من خلال الشراكة .
- تحقيق الرفاهية الشاملة للفرد والمجتمع في الدنيا والآخرة: ويتحقق هذا المقصد من خلال تمكن ناتج الاستثمار من إشباع كافة الحاجات الإنسانية الأساسية وتحسين مستوى الحياة على الصعيدين المادي والمعنوي.

وتلتقي أهداف الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي مع أهداف الاستثمار بوجه عام، إلا أن ما يميز الاستثمار في الرؤية الإسلامية، تركيزها على الأبعاد الاجتماعية للعملية التنموية، في محاولة لتلبية حاجات الأفراد بالتوازي مع تطوير وتنمية المجتمع من خلال توفير الضروريات فالحاجيات وصولاً إلى التحسينات، ومن هنا فإن أهداف الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي تتمثل

بتحقيق الرفاهية الشاملة للفرد والمجتمع عن طريق تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وهذا عكس المناهج الاقتصادية الأخرى التي قامت على الفصل بين القيم والمنافع المادية.

### 5.3.2 أنواع الاستثمار:

للاستثمار ثلاثة أنواع رئيسة، يمكن توضيحها كالآتي:

• الاستثمار المباشر: هو الاستثمار في جميع أنواع المشاريع بحيث يجمع فيه صاحب المال بين ملكية رأس المال والعمل في المشروع (الملك والتصرف) ويمكن للمصارف الإسلامية الاعتماد على هذا في المشروعات الإنتاجية والاستثمار المباشر نوعان (الفاقي، 2010):

- استثمار مباشر فردي: الملكية والعمل والسلطة لفرد.
- استثمار مباشر في الشركة: الملكية والعمل والسلطة لمجموعة أفراد.

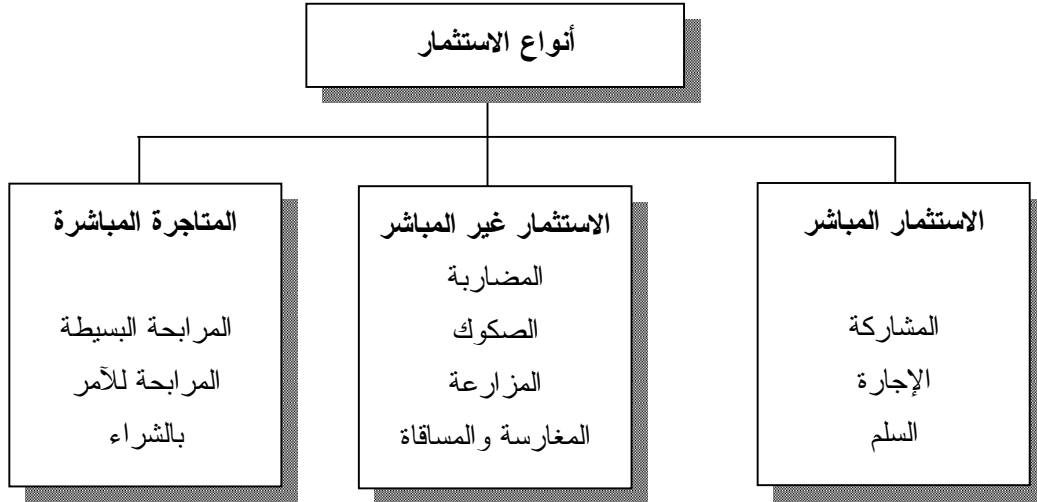
والأدوات المالية الآتية تعدّ من أشكال الاستثمار المباشر التي يمكن من خلالها أن يقوم المصرف الإسلامي تمويل المشروعات من خلالها حسب خبراته وقدرته:

- التمويل بالمشاركة.
- التمويل بالإجارة.
- التمويل بالسلم.

• الاستثمار غير المباشر: هو الاستثمار بطريق المشاركة بين رأس المال والعمل ، حيث يقدم المالك ماله لمن يعمل فيه بحصة من نمائه بحيث يتخلى المالك عن سلطته في اتخاذ القرارات الاستثمارية مع بقاءه متحملاً لمخاطر استثماره، ويشمل هذا النوع من الاستثمار الأدوات المالية الآتية (الفاقي، 2010):

- التمويل بالمضاربة.
- الصكوك أو التصكيك.
- التمويل بالمزارعة.
- التمويل بالمساقاة.
- التمويل بالمغارة.

- المتاجرة المباشرة: وهي قيام البنك بعملية الشراء والبيع لحسابه مباشرة، و تتعامل المصارف الإسلامية بهذا الأسلوب من خلال أداة المراجعة - خاصة المراجعة للأمر بالشراء-(المغربي، 2004).



شكل : 5.2 أنواع الاستثمار. المصدر: الباحث.

### 6.3.2. تصنيف الاستثمار:

ويمكن تصنيف الاستثمارات إلى عدة تصنيفات حسب المقاييس والزوايا التي ينظر للاستثمار من خلالها وذلك كالآتي:

- حسب طبيعة الاستثمار (مسعودة، 2008):
  - صناعية: هو الاستثمار في النشاط الصناعي، بمعنى تحويل ومعالجة المواد الخام إلى مواد استهلاكية.
  - تجارية وخدمية: يشكل قطاع الخدمات ما نسبته (75%) من إجمالي الاستثمارات وتشمل جوانب عديدة - الصحة ، التعليم ، الاتصالات، التجارة بأنواعها... .
  - اجتماعية: وهي الاستثمارات المتمثلة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية، وتستهدف عمل الخير والمساهمة الأخلاقية في تنمية المجتمعات.
  - زراعية: الاستثمار في فلاحه الأرض وذلك بالأدوات المالية ذات العلاقة - المزارعة والمسافة و المغارة.

• حسب جهة الاستثمار (ساسي، 2008):

- الاستثمار الفردي: يقوم مالك المال باستثمار أمواله بنفسه بحيث يقوم بإدارة الاستثمار ويتحمل كل المخاطر المتعلقة بالاستثمار.
- الاستثمار بالمشاركة: بحيث يشترك أكثر من طرف برأس المال المستثمر، وتتوزع المخاطر والمسؤوليات على الشركاء.
- الاستثمار الحكومي: ما يقوم به القطاع العام لتمويل وتحسين وتلبية احتياجات التنمية.
- الاستثمار التعاوني أو التكافلي: من خلال إنشاء مؤسسات اجتماعية وخدمية (منظمات المجتمع المدني) التي تهدف لخدمة المجتمع.
- الاستثمار الأجنبي: الاستثمار في مشروعات خارج حدود الوطن، واعتبر صندوق النقد الدولي أن الاستثمار الأجنبي مباشر إذا امتلك المستثمر 10% من أسهم رأس المال.

• حسب رأس المال الاستثمار (مسعودة، 2008):

- نقدي: يقدم المستثمر حصته في المشروع نقوداً.
- عيني: يقدم المستثمر أصولاً ثابتة، مثل: سيارات، أو آلات، أو معدات، أو أراض.
- أوراق مالية: مثل الصكوك الإسلامية بأنواعها والتوريق والأسهم.

• حسب استراتيجية الاستثمار (ساسي، 2008):

- جديد: استثمارات جديدة لم تكن موجودة من قبل وتنشأ عنها مشروعات جديدة.
- توسعي: استثمار في مشروعات قائمة مثل إقامة خط إنتاج جديد أو إضافة أصول مطلوبة.
- استبدالي: وهي عملية استبدال وتغيير أصول قديمة بأخرى جديدة.

• حسب المدى الزمني للاستثمار (مسعودة: 2008):

- قصير المدى: وهي الاستثمارات التي تقل مدتها عن سنة.
- متوسط المدى: وهي الاستثمارات التي تتراوح مدتها بين سنة وخمس.
- طويل المدى: وهي الاستثمارات التي تزيد آجالها عن خمس سنوات ومن الصيغ المستخدمة في هذا المدى (المضاربة و المشاركة).

### 7.3.2. معايير التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية:

أجمل الباحثون المعايير والأسس التي تطبقها المصارف الإسلامية في منح المتعاملين التمويلات المطلوبة كآتي:

- المعايير المتعلقة بالمشروع، وتصنف كما يأتي (الفسفوس، 2010):

#### ○ معايير شرعية :

- أن يكون الهدف من المشروع مقبولاً شرعاً.
- أن تكون مدخلات المشروع مقبولة شرعاً.
- يجب أن لا تكون مخرجات المشروع محرمة شرعاً.
- عدم استخدام الأدوات والأساليب المحرمة شرعاً.
- أن لا يكون الاستثمار والعقود مخالفة لشرع.

#### ○ معايير مادية:

- الربحية: تقييم الجدوى المالية للمشروع ويمكن إتباع عدة طرق لتحقيق ذلك، مثل: فترة الاسترداد، والمؤشرات والنسب المالية، وأهمية هذه الطرق تكمن في اختيار المشروع الأمثل الذي يحافظ على الأموال وقوتها الشرائية.
- السيولة: تحديد قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته وذلك بالاعتماد على النسب المالية مثل نسبة التداول والسيولة وغيرها.
- الأمان: الحصول على ضمانات مناسبة لمنح التمويل وذلك لأن المصارف تستخدم أموال الغير/ المودعين.

#### ○ معايير اقتصادية/ اجتماعية:

- اختيار المشروعات من الأولويات الإسلامية (ضرورات، حاجيات، تحسينات).
- مكافحة الفقر والبطالة و توزيع الدخل والثروة.
- حفظ المال وتمميته.

• المعايير المتعلقة بشخص طالب التمويل (الوادي وسمحان، 2007):

- الشخصية: السمعة الدينية والأخلاقية والالتزام المادي والسمعة التجارية.
- القدرة والكفاءة على إنجاز المشروع وإدارته بشكل فعال.
- منح التمويل بمبدأ (وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة).

• المعايير المتعلقة بالمصرف (عاصي، 2010):

- السيولة: مدى توفر السيولة لدى المصرف وقدرته على تمويل المشروعات.
- الظروف الاجتماعية والسياسية السائدة: مدى توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي لما له من تأثير على تقليل مخاطر المترتبة على إنشاء المشروعات الاقتصادية/الاجتماعية.
- المتطلبات القانونية: القوانين والأنظمة التي تحكم عمل المصارف الإسلامية.

### 8.3.2. سمات ومميزات الاستثمار في المصارف الإسلامية:

أهم السمات والمميزات التي تميز الاستثمار في المصارف الإسلامية يمكن توضيحها كما يأتي (شحاته، 2006):

- تحريم الربا وعدم استخدام أسعار الفائدة.
- تعدد وتنوع أساليب أدوات التمويل وتناسبها مع كافة الاحتياجات، وجميع هذه الأدوات تضمن استخدام التمويل وتوجيهه لإنتاج وتوزيع السلع والخدمات.
- إدارة البنك الإسلامي تعي المفهوم الحقيقي للنقود باعتبارها وسيلة للاستثمار وليست سلعة.
- ربط المشروعات الاستثمارية بالاحتياجات الحقيقية للمجتمع عملاً بأولويات الاستثمار في الشريعة: الضروريات والحاجيات والتحسينات.
- تحقيق العدالة بين طرفي المعاملة الاستثمارية.
- التحفيز على الاستثمار حيث أن صيغ التمويل الإسلامية تعتمد على المشاركة والتفاعل بين الشركاء.
- الاستجابة للمتغيرات: تنوع الأدوات المالية وقدرتها على تلبية احتياجات العملاء المتنوعة تحقق مرونة عالية للاستجابة للمتغيرات الاقتصادية.

### 9.3.2. الأبعاد الاستثمارية للمصارف الإسلامية:

إن الصفة التنموية للمصارف الإسلامية تجعلها أكثر من مجرد وسيط مالي كما هو الحال في المصارف التجارية التي تجمع الأموال وتعيدها للمستثمرين بحيث يقوم المصرف الإسلامي بالتصدي لقضايا التنمية بشكل مباشر، والدور الاستثماري للمصارف الإسلامية يمكن أن يشمل الآتي (أبو سرير وبولنوار، 2009):

- التعرف على فرص الاستثمار وتعريف المستثمرين على هذه الفرص.
- دراسة الفرص الاستثمارية واختيار المشروعات المناسبة وتحديد بناء على المعايير الآتية:

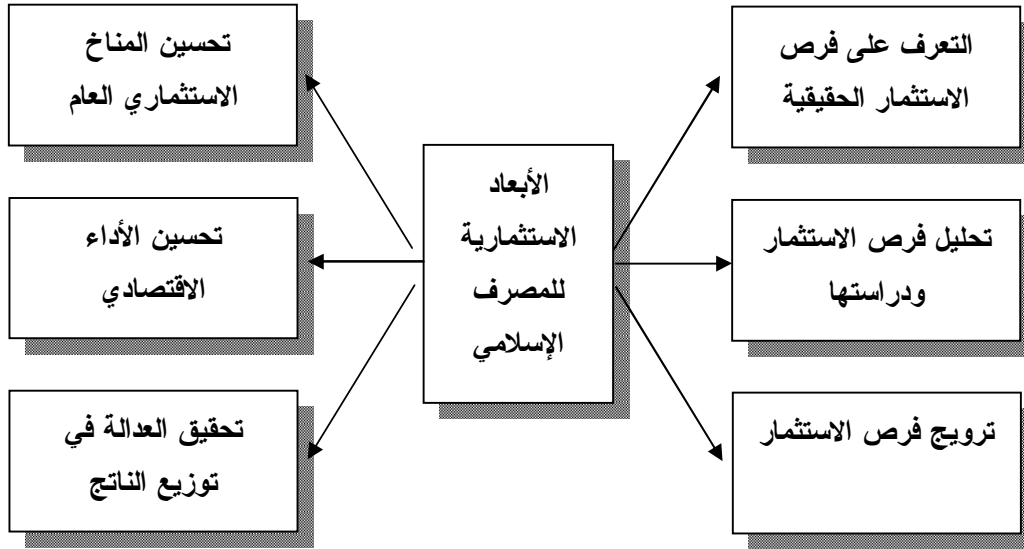
- تحليل المشروعات وإعداد دراسة الجدوى ودراسة مدى صلاحيتها وسلامتها الشرعية والفنية والاجتماعية والتجارية.
- ترويج هذه الفرص والمشروعات بعد التحليل للمستثمرين.
- تحسين المناخ الاستثماري من خلال نشر الحقائق والدراسات والبحوث عن الاقتصاد.
- تحسن الأداء الاقتصادي: من خلال الدراسات واختيار المشاريع المناسبة وحسب الأولويات التنموية.

- تمويل رأس المال (مشروعات الغير): وذلك بتقديم التمويل اللازم لبدأ مشاريع مع الغير حسب أدوات التمويل المناسبة.
- تمويل توسع مشروعات قائمة.

من خلال هذا النموذج تستطيع المصارف الإسلامية تشجيع الاستثمار وخلق فرص استثمارية ولعب دور فاعل في تمويل المشروعات التنموية والاقتصادية المتوافقة وأوليات المجتمع وخلق موازنة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إن الدور التنموي الذي يمكن أن تلعبه المصارف الإسلامية يساهم في نقلها من كونها مجرد وسيط مالي إلى مؤسسة تنموية تحسّن المناخ الاستثماري والأداء الاقتصادي، والنهوض بالمجتمع.

والشكل (6.2) الآتي يوضح الأبعاد الاستثمارية للمصارف الإسلامية:





شكل 6.2: الأبعاد الاستثمارية للمصارف الإسلامية.

المصدر: موسوعة البنوك الإسلامية كما ورد في (مشتهى، 2011).

### 10.3.2. تقييم وسائل الاستثمار في المصارف الإسلامية:

النشاط الاستثماري المصدر الرئيسي للإيرادات والربحية من خلال استخدام الأدوات المالية المختلفة ولقياس مدى قدرة الأدوات المالية ووسائل الاستثمار على تشجيع الاستثمار يستخدم الباحث المعايير الآتية:

- معيار الربحية: تحقيق الأرباح أهم الأهداف التي تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيقها وهي الأداة المعبرة عن حسن إدارة واستخدام الأموال في الاستثمارات المختلفة، ويمكن قياس كفاءة استخدام وسائل الاستثمار من خلال معيار الربحية، ويمكن قياس هذا المعيار بالمؤشرات الآتية (البلتاجي، 2005):

- نسبة العائد على الاستثمار: إيراد وسيلة الاستثمار / إجمالي إيرادات الاستثمار.
- نسبة ربحية وسيلة الاستثمار: أرباح وسيلة الاستثمار / رصيد التمويل.
- معدل تحقيق أهداف الموازنة.

- معيار الاستثمار (التوظيف): يقيس هذا المعيار كفاءة المصرف في استخدام الأموال والموارد ومدى تلبية احتياجات المتعاملين ومؤشرات هذا المعيار (البلتاجي، 2005):

- الوزن النسبي للصيغة: رصيد تمويل الصيغة / إجمالي تمويل المصرف.
  - نسبة المتأخرات : رصيد المتأخرات / رصيد تمويل الصيغة.
  - معدل النمو: (رصيد التمويل الحالي - رصيد التمويل السابق) / رصيد التمويل السابق.
- معيار تلبية احتياجات العملاء: يعدّ هذا المعيار المعبر عن مدى تلبية وسائل الاستثمار لاحتياجات الزبائن المتعاملين مع المصارف الإسلامية، ويمكن قياسه من خلال المؤشرات الآتية (البلتاجي، 2005):
    - تنوع مجال الاستخدام: حيث أن معرفة مجالات استخدام الصيغة لتلبية حاجات الأفراد والشركات والقطاعات الاقتصادية (صناعية، وتجارية وخدمية، وزراعية، وعقارية) بالإضافة إلى طبيعة المدة الزمنية لاستخدام وسيلة الاستثمار (قصيرة، متوسطة، طويلة الأجل).
    - معدل نمو العملاء: عدد العملاء الحاليين - عدد العملاء السابقين / عدد العملاء السابقين.
  - معيار الأداء القومي للاستثمارات، وتتضمن (عمرو، 2005):
    - التوزيع الاقتصادي للاستثمارات : نسبة القطاع من الاستثمارات (زراعي، صناعي، تجاري، خدمات).
    - التوزيع القطاعي للاستثمارات : نسبة القطاع من الاستثمارات (الفردية، المؤسسات أو الشركات (القطاع الخاص)، حكومي) .
    - التوزيع الزمني للاستثمارات : قصير ومتوسط وطويل الأجل
  - معيار جذب المدخرات (شحاته، 2006):
    - معدل النمو في الودائع = (الودائع آخر الفترة - الودائع أول الفترة) / الودائع أول الفترة.
    - معدل جذب عملاء جدد = (عدد حسابات آخر فترة - أول الفترة) / عدد الحسابات آخر الفترة.
    - معدل كفاية الموارد الذاتية (الضمان العام).

ومعايير تقويم وسائل الاستثمار في المصارف الإسلامية، التي تم عرضها أعلاه، تسهم بشكل كبير في المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية واختيار أكثرها ملاءمة، وبالأساس فإن تلك المعايير يجب أن تقود إلى أن يتوفر في المشاريع التي تم اختيارها: الصلاحية الشرعية بحيث يكون المشروع حلالاً ويتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية والالتزام بالأخلاق والثقافة الإسلامية، ومن ثم توليد أكبر دخل ممكن لأفراد المجتمع وزيادة قدرة الأفراد على الإنتاج، بما يساهم في مكافحة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل والثروة وتحقيق الشراكة بين رأس المال والخبرة، وإشباع الحاجات الحقيقية للأفراد والمجتمع واختيار السلع والخدمات وفق الأولويات التنموية وتخطي التركيز على الربح إلى ملاءمة جودة السلع والخدمات لحاجات الفرد والمجتمع الفعلية، وصولاً إلى تحقيق الكفاية الإنتاجية والاستثمارية وزيادة معدل النمو الاقتصادي، بما يراعي الأثر البيئي للمشاريع، ورعاية مصالح الأجيال القادمة، بالاستخدام الأمثل للموارد والكفاءة والفاعلية في إدارة المشاريع، والتقليل من الأضرار الناجمة عنها.

### 11.3.2. العوامل المؤثرة على الاستثمار في فلسطين:

التغيرات التي عاشها الاقتصاد الفلسطيني منذ سنة 1967 جراء الاحتلال والذي ما زالت آثاره حتى يومنا هذا، مروراً بحقبة اتفاقية أوسلو وتشكل السلطة الفلسطينية، وما تمخض عنها من ملاحق، وعلى وجه الخصوص اتفاقية باريس، وصولاً إلى انتفاضة الأقصى، أثرت تلك المتغيرات والتطورات والتحوليات في الاقتصاد الفلسطيني بشكل مباشر على عمليات الاستثمار، وقدم الباحث (مشتهى، 2011) تلخيصاً لأبرز العوامل المؤثرة على الاستثمار في فلسطين، كما يأتي:

#### • عوامل محفزة للاستثمار، وتتمثل أهمها بالآتي:

- الموارد البشرية: امتلاك الموارد البشرية للمهارات والقدرات والمستوى التعليمي الذي يؤهلها إلى القيام بدور فاعل في عملية الإنتاج.
- القطاع الخاص: وجوده يساعد في عملية التنمية خاصة في ظل غياب الدور المطلوب من القطاع العام.
- وجود حاجة حقيقية للاستثمار في مجالات مختلفة نظراً لاستيراد معظم احتياجات الاقتصاد الفلسطيني من الخارج.
- وجود العديد من الدول بالإضافة إلى رجال أعمال فلسطينيين ممن لديهم الاستعداد لإنشاء استثمارات جديدة وتخدم الاقتصاد الفلسطيني.

○ قانون تشجيع الاستثمار وما يحمله من تسهيلات للمؤسسات والأفراد وذلك من خلال الإعفاءات الجمركية و سن التشريعات والقوانين وتوفير البيئة القانونية والسياسية المناسبة للاستثمار.

ويمكن أن يضاف إلى العوامل المحفزة للاستثمار، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الاعتراف بفلسطين دولة غير عضو بتاريخ 29/11/2012، وما يمكن أن يشكله ذلك من فرصة واعدة لإعادة بناء الاقتصاد الوطني على قواعد جديدة، والتخلص من تبعيته لاقتصاد الاحتلال، وتُهيئُ المناخ لتمكينه على أسس أكثر استدامة تجسد الاستقلال الاقتصادي المنشود بعد ما وصل إليه من هشاشة وما يمثله ذلك من تهديدات مباشرة.

● أما العوامل المعوقة للاستثمار، فتتمثل أهمها بالآتي:

- ضعف القطاع العام وغياب الاستثمارات الحكومية، في مختلف المجالات الاقتصادية.
- وجود الاحتلال وممارسته التي تؤدي إلى إضعاف قدرة الاقتصاد الفلسطيني من أداء مهامه، خاصة في ظل الاتفاقات التي تركز مبدأ التبعية، وتحول دون الاستجابة للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية.
- الافتقار لوجود بنية تحتية للإقامة المشاريع والمنشآت مما يزيد من تكلفة الإنتاج والإحجام عن الاستثمار.
- عدم القدرة على استغلال الموارد الطبيعية والمواد الخام المتوفرة، بالإضافة إلى صعوبة استيرادها من الخارج.
- ضعف السوق المالية الفلسطينية، بالإضافة لعدم وجود سوق مالي إسلامي.
- صعوبة الحصول على الخدمات المالية والتمويلات.

ومن أجل النهوض بواقع الاقتصاد الفلسطيني، والتغلب على المعوقات التي تعترض نموه، والحد من السيطرة الإسرائيلية على مفاصله، فلا بد من العمل على تطوير وابتكار آليات جديدة تعتمد على القدرات الذاتية للشعب الفلسطيني، تعيد ثقة المستثمرين في اقتصادنا الوطني، والعمل على تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية على الأرض تمكن وتجسد الاستقلال السياسي والاقتصادي، ويتطلب ذلك وضع إستراتيجية وطنية شاملة يشارك فيها القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومختلف فئات الشعب الفلسطيني ومكوناته، تركز على (مصطفى، 2013):

- تعظيم الميزات النسبية لفلسطين ومراعاة البيئة السياسية وتحديد العمق الجغرافي الملائم للاقتصاد الفلسطيني بما يتماشى مع تطلعاته وإمكانياته، وكذلك تطوير شبكة العلاقات الاقتصادية مع الدول والمؤسسات العالمية بما يتلاءم مع التطور السياسي الجديد باعتبار فلسطين دولة معترف بها في الأمم المتحدة.
- العمل على إعادة ترتيب العلاقة مع الجانب الإسرائيلي والتوصل إلى منظومة جديدة للسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية تتلاءم وخصوصية الاقتصاد الفلسطيني بدلاً من المنظومة الحالية التي يحكمها بروتوكول باريس الاقتصادي والاتفاقية المرحلية، ولا بد أن يشمل ذلك ضمان السيطرة على الموارد الطبيعية، بما في ذلك السيطرة على الأراضي والمياه والطاقة والمعادن والشواطئ وترددات البث، والاستفادة المثلى منها ووضع الاستراتيجيات الملائمة لتطويرها، إضافةً إلى السيطرة على المعابر.
- العمل على تطوير البنية التحتية للتجارة وإعادة توحيد المكونات الجغرافية للاقتصاد الفلسطيني المجزأ حالياً: القدس، غزة، والضفة الغربية بما في ذلك منطقة الأغوار والبحر الميت ومناطق (ج).
- إطلاق برنامج للإنعاش الاقتصادي يقوم على شراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص، وتساهم فيه كافة الأطراف المعنية في مؤسسات الدولة إلى جانب مؤسسات المجتمع المدني بطريقة متناسقة وفعالة تتجاوز الشعارات، بحيث يتضمن تنفيذ برنامج استثماري كبير في القطاعات الإنتاجية والإستراتيجية المختلفة، ويسهم في تحسين القدرة التنافسية للمنتج الوطني، وقادر على تحقيق إنجاز نوعي في حل مشكلة البطالة، يتم تمويله من خلال شراكات تساهم فيها الشركات الاستثمارية الفلسطينية والعربية والبنوك المحلية والعربية ومؤسسات التمويل الدولية.

وفي هذا السياق تبرز أهمية مشاركة المصارف الإسلامية في فلسطين بدورها في تحقيق هذه الإستراتيجية الوطنية الشاملة، كأحد أذرع الاقتصاد الوطني، بما يمكن أن توظفه من بدائل تمويلية واسعة ومتنوعة، تستطيع من خلالها تعبئة المدخرات في صورة استثمارات إنتاجية حقيقية، تراعي أولويات المجتمع بما يلبي إشباع الضروريات، فالحاجيات، ثم التحسينات، وتحقيق التوازن بين المصلحة العامة والخاصة، والمساهمة بشكل أكثر فاعلية في تحقيق زيادة مستمرة في معدل الناتج القومي، والدفع باتجاه النمو بوتيرة أسرع، وخلق عدد كاف من فرص العمل والحد من البطالة، وتعزيز فرص الخروج من دائرة الفقر المدقع لعدد متزايد من المواطنين، ويرى الباحث أنه لتعزيز دور المصارف الإسلامية في فلسطين للمساهمة في الوصول تلك الغايات، فلا بد من قيامها بالآتي:

- المساهمة في تنمية الوعي الاستثماري وتعريف المستثمر بالفرص الاستثمارية وأدوات التمويل المتاحة، وتوفير دراسات الجدوى التفصيلية للفرص الاستثمارية لأطراف عملية الاستثمار بشكل مهني وموضوعي وشفافية وحيادية كاملة.
- تقديمها تمويلًا طويلاً ومتوسط الأجل، يعيد التوازن لاستثماراتها من خلال توظيف الأموال المودعة لديها بعمليات الاستثمار المباشر لهذه الأموال، ودعم الخبرات الفنية لأقسام التمويل لديها، بل وإعادة هيكلتها لتكون أقساماً للتمويل والاستثمار.
- المساهمة في تطوير مهارات الأفراد والمؤسسات وتأهيلهم لإدارة مشاريعهم بكفاءة وفاعلية، ويمكن الاستفادة من التنسيق مع جهود منظمات المجتمع المدني التي تعنى بشؤون الريادة والمبادرات التنموية، وعلى غرار بنك جرامين (القرية) في بنجلاديش.
- تقديم الخدمات الاستشارية لأطراف عملية الاستثمار في مجالات التمويل، والمحاسبة، والإدارة والتسويق...، وتشجيعهم على الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الواعدة، خاصة في مجالات الزراعة والصناعات الغذائية، والبرمجيات والتكنولوجيا المتقدمة.
- دعم مشاركة المرأة في إقامة المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة، خاصة أن مساهمة المرأة في الأيدي العاملة كما تشير إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لا تزيد عن 15% في أحسن الأحوال، على الرغم أن الإناث يشكلن أكثر من 55% من طلبة الجامعات الفلسطينية.
- المساهمة في تشكيل جماعة ضغط على الجهات التنفيذية والتشريعية الرسمية لتوفير مناخ استثماري جاذب وحاضن للاستثمارات، خاصة فيما يتعلق بالمواطنين المغتربين، وتقديم التسهيلات الضريبية والائتمانية اللازمة لذلك.

## 4.2 دراسات سابقة

### 1.4.2 دراسة (Al-ashaboul and Al-moumaany,2012) بعنوان: مخاطر الاستثمار في البنوك الإسلامية الأردنية.

استخدم الباحثان المنهج الوصفي لإعداد الدراسة، واعتمدا في الوصول إلى النتائج على تحليل البيانات المالية للمصارف الإسلامية العاملة بالأردن (البنك الإسلامي الأردني، والبنك الإسلامي الدولي العربي) للفترة ما بين 2007-2011، وهدفت الدراسة إلى التعريف بالأنواع المختلفة للتمويل الإسلامي ومعرفة كيفية قيام أدوات التمويل بحماية المستثمرين والبنوك من المخاطر المالية.

وخلصت الدراسة للنتائج التالية: تمتلك المصارف الإسلامية نماذج تمويل استثمارية متعددة وشملت قطاعات وهيكلية عديدة من المجتمع، المرابحة الأداة الأكثر استخداماً حيث بلغت نسبتها سنة 2007 (75%) وسنة 2011 (56%) وجاء بالمرتبة الثانية أداة الإجارة حيث بلغت نسبتها في سنة 2007 (19%) وسنة 2011 (41%)، نمو مستمر لرؤوس الأموال و العائد على الاستثمار.

أهم التوصيات: إرشاد المستثمرين تجاه أدوات التمويل الإسلامي التي بإمكانها أن توسع عائدات المصارف، تفعيل الأدوات الاستثمارية الأخرى التي من الممكن أن تعتبر بمثابة أمر مهم يساعد على نمو الاقتصاد المحلي (الوطني)، إيجاد المصارف الإسلامية بعض الأدوات الاستثمارية التي تجمع الخصائص المفضلة ما بين التمويل التقليدي والإسلامي من أجل جذب أعداد أخرى و أكبر من الزبائن.

#### 2.4.2 دراسة مشتهى (2011) بعنوان: دور المصارف الإسلامية في دفع عجلة الاستثمارات المحلية في فلسطين: دراسة تحليلية للفترة ما بين 1996 – 2008.

اعتمد الباحث في إعداد الدراسة على المنهج الوصفي واستخدم أسلوب الحصر الشامل من خلال تحليل البيانات المالية للمصارف الإسلامية، وهدفت الدراسة إلى التعرف على دور المصارف الإسلامية في دفع عملية الاستثمار المحلية في فلسطين من خلال حجم موجودات المصارف الإسلامية وقدرتها على حشد المدخرات ودراسة عناصر الاستثمار و مساهمتها في الاستثمارات المحلية.

وتمثلت أهم النتائج بالآتي: نمو غالبية مؤشرات المصارف الإسلامية إلا أنها ضئيلة بمقارنتها مع البنوك التقليدية، وساهمت بنسب هامشية في الناتج المحلي الإجمالي وفي الاستثمارات المحلية الإجمالية إلا أنها أكبر من نسبة البنوك التجارية، شهدت فترة 2000 – 2004 تراجع في أداء المصارف الإسلامية بينما كانت سنوات الانتعاش ما بين 2005 – 2008، تفضيل المصارف الإسلامية للتمويل قصير الأجل، وشكلت المرابحة النسبة الأعلى من حجم التمويلات الممنوحة من المصارف الإسلامية وتركزت تلك التمويلات على السلع الاستهلاكية وتم إغفال القطاعات الاقتصادية المختلفة الصناعية والزراعية.

وخلصت إلى التوصيات الآتية: تنويع الأدوات المالية وعدم الاقتصار على المرابحة، ضرورة منح التمويلات للاستثمار في الإنتاج والبعد عن الاستهلاك لزيادة الناتج المحلي الإجمالي، تركيز التمويل

على قطاع الزراعة والصناعة والتي تعدّ من أهم القطاعات الاقتصادية، كما ويجب التركيز على الاستثمارات طويلة الأجل وتقليل الاستثمارات قصيرة الأجل.

#### 3.4.2 دراسة شحاده (2011) بعنوان: مدى نجاعة البنوك الإسلامية وتغلغلها في الاقتصاد الفلسطيني.

استخدم الباحث المنهج الوصفي، واشتمل مجتمع الدراسة على موظفي وزبائن المصارف الإسلامية في الضفة الغربية، واستخدم الباحث استبانته لجمع المعلومات. وقد هدفت الدراسة إلى تحديد وتحليل العلاقة بين الجهود التي تبذلها المصارف الإسلامية في تطوير نفسها وجودة الخدمات المختلفة التي تقدمها ومدى قدرة هذه المصارف على تقديم خدماتها لفئات المجتمع.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: يوجد العديد من الخدمات المصرفية التي لا تقدمها المصارف الإسلامية، الوازع الديني هو سبب الإقبال على المصارف الإسلامية، تقصير المصارف الإسلامية في تسويق خدماتها، عدم استخدام الأدوات المالية (المشاركة و المضاربة و الاستصناع) إلا بالحدود الدنيا، وتركيز التمويلات على أسلوب المرابحة للأمر بالشراء.

وخلص الباحث إلى مجموعة من التوصيات أهمها: على المصارف الإسلامية التركيز على احتياجات الزبائن وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء، طرح صيغ تمويل إسلامية جديدة تلبي احتياجات العملاء و زيادة حصتها السوقية ومن تلك الصيغ السلم والمزارعة، تقليل نسب الربح على التمويلات الممنوحة والتخفيف من الضمانات المطلوبة، تفعيل الدور الاجتماعي للمصارف الإسلامية من خلال التواصل مع المجتمع المحلي.

#### 4.4.2 دراسة التميمي (2009) بعنوان: دور المصارف الإسلامية العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني في حشد المدخرات وتوظيفها في القطاعات الاقتصادية. دراسة تحليلية من سنة 2003 حتى نهاية سنة 2008م.

استخدم الباحث المنهج الوصفي من خلال تحليل البيانات الخاصة بالمصارف الإسلامية العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني من سنة 2003 حتى نهاية 2008 ومقارنتها مع المصارف التجارية، وهدفت الدراسة إلى معرفة دور المصارف الإسلامية في حشد المدخرات والاستثمار في فلسطين.



وقدمت الدراسة النتائج الآتية: حققت المصارف الإسلامية معدل نمو سنوي إجمالي مواردها خلال السلسلة الزمنية بمتوسط قدره (27.9%)، وكانت تلك النسبة في المصارف التجارية (6.88%)، تميزت المصارف الإسلامية في فلسطين بقدرتها على تنمية الودائع لديها حيث بلغ المتوسط السنوي لنمو الودائع فيها (29.9%)، شكلت الودائع الاستثمارية لدى المصارف الإسلامية حوالي (40%) من إجمالي حجم الودائع، بينما بلغت تلك النسبة في المصارف التجارية حوالي (59.1%)، استطاعت المصارف الإسلامية في فلسطين زيادة وزنها النسبي بالنسبة لحجم الموارد الإجمالية من (3.6%) في بداية السلسلة الزمنية إلى (10%)، في نهايتها سجل الوزن النسبي لرأس المال المستثمر في المصارف الإسلامية تراجعاً واضحاً حيث كانت تلك النسبة سنة 2003 (16.9%)، وبلغت في سنة 2008، (9.8%).

وكانت أهم التوصيات التي أوردتها الباحثة: سجل الوزن النسبي لرأس المال المستثمر في المصارف الإسلامية تراجعاً واضحاً حيث كانت تلك النسبة سنة 2003 (16.9%)، وبلغت في سنة 2008، (9.8%)، العمل على تفعيل الصيغ الاستثمارية من غير المرابحة، وذلك للقيام باستثمارات اقتصادية حقيقية وطويلة الأجل، ومن هذه الصيغ، المضاربة والمشاركة، الاستصناع وغيرها، العمل على زيادة رأس المال المستثمر في المصارف الإسلامية، خاصة أن الوزن النسبي لرأس المال المستثمر في تلك المصارف شهد تراجعاً خلال السلسلة الزمنية البحثية، عمل سلطة النقد على إلزام المصارف الإسلامية بتفعيل صيغ الاستثمار الإسلامية المختلفة لعمليات التمويل والاستثمار.

#### 5.4.2 دراسة يحيى (2009) بعنوان: الصيغ الإسلامية للاستثمار في رأس المال العامل.

استخدم الباحث المنهجي الوصفي في إعداد الدراسة، واعتمد على التحليل للقوائم المالية والمؤشرات كأداة للبحث في مجتمع الدراسة المكون من 260 مصرف إسلامي في العالم، وهدفت الدراسة إلى: التعرف على العوامل المؤثرة في قدرة مؤسسات التمويل الإسلامية على تمويل العمليات (أنشطة التشغيل) في مؤسسات الأعمال، والتعرف على الأساليب المتبعة من قبل المصارف الإسلامية لمنح التمويل قصير الأجل لقطاع الأعمال (أساليب تمويل رأس المال العامل)، وبيان الآثار المالية لعقود التمويل الإسلامية على المركز المالي للمؤسسة الممولة وآثارها المالية والاقتصادية الأخرى.

وأهم النتائج التي خلص لها الباحث: تعتمد الصيغ الإسلامية على أدوات الملكية المشاركة الدائمة والمتناقصة (المؤقتة) والمضاربة، إضافة إلى أدوات الدين (ذمم البيوع)، وأظهرت الدراسة أن المصارف الإسلامية تستخدم بكثافة كبيرة لشكل التمويل (بيع المرابحة وبيع التقسيط) بينما أشكال

التمويل النقدي (المشاركة والمضاربة) تحظى بقدر ضئيل من الأهمية في لتطبيق العملي، وبينت الدراسة أن تسعير المنتجات (أدوات التمويل) يتم استرشادا بمؤشرات التسعير في الأسواق المالية.

وأهم التوصيات: قيام المصارف الإسلامية بتطبيق صيغ وأدوات التمويل غير المُفعّلة والتخلي عن التردد والحذر الزائد تجاه تطبيق تلك العقود، وتعديل التشريعات لإزالة العقبات التي تعترض تطبيق العقود الإسلامية أو تعيقها.

#### 6.4.2 دراسة ارزيقات (2008) بعنوان: المصارف الإسلامية في فلسطين مشكلات وتحديات وحلول.

استخدم الباحث المنهج الوصفي في إعداد الدراسة، وتمثل مجتمع الدراسة على الموظفين الإداريين في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين آنذاك وهي: البنك الإسلامي العربي، البنك الإسلامي الفلسطيني، بنك الأقصى الإسلامي، واسترجع الباحث 23 استمارة شكلت عينة المبحوثين، وقد هدفت الدراسة إلى وصف تجربة العمل المصرفي الإسلامي، وواقعه في الجهاز المصرفي الفلسطيني منذ بدايته إلى فترات متقدمة من عمر هذه التجربة والتعرف على المشكلات والتحديات التي تعترض سير عمل هذه المؤسسات المالية.

وخلص الباحث إلى نتائج: ما زال حجم المصارف الإسلامية متواضعا من حيث الانتشار الجغرافي، وحجم الموجودات والودائع والتسهيلات، تواجه المصارف الإسلامية مجموعة من المشكلات والمعوقات تتعلق الكوادر البشرية وصعوبات متعلقة بطبيعة العمل المصرفي الإسلامي، ومشكلات متعلقة بسياسات الاستثمار، وكانت توصيات الدراسة: تشجيع صيغ التمويل ذات الآثار التنموية والاجتماعية مثل المضاربة والمشاركة و الاستصناع والتأجير التمويلي والقرض الحسن وغيرها ضرورة أن تقوم المصارف بإنشاء شركات استثمارية وشركات تأمين.

#### 7.4.2 دراسة (Moin, 2008) بعنوان: أداء المصارف الإسلامية والتقليدية في باكستان، دراسة مقارنة.

هدفت الدراسة إلى : فحص وتقييم أداء أول مصرف إسلامي في باكستان مصرف ليمتد (MBL) في المقارنة مع أن مجموعة من المصارف التقليدية الباكستانية، وتقوم الدراسة بتقييم أداء المصارف الإسلامية (MBL) في الربحية والسيولة، والمخاطر، والكفاءة للفترة من 2003-2007.

أهم النتائج: المصارف الإسلامية هي الأقل ربحية، والأقل مخاطرة، وأيضاً الأقل كفاءة مقارنة مع متوسط المصارف التجارية، ومع ذلك لم يكن هناك اختلاف كبير في السيولة بين المصارف الإسلامية والتجارية، أسباب هذه النتيجة أن المصارف التجارية في باكستان لديها تاريخ أطول وخبرة في التعامل المصرفي مع استمرار هيمنة المصارف التجارية على القطاع المالي من خلال حصتها الكبيرة في الموجودات المالية العامة بالمقارنة مع المصارف الإسلامية.

#### 8.4.2 دراسة درغال (2007) بعنوان: دور المصارف في تعبئة الموارد المالية للتنمية دراسة مقارنة بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية. الجزائر.

استخدم الباحث المنهج الوصفي في إعداد البحث ، واشتمل مجتمع الدراسة على الموظفين العاملين في أقسام ودوائر التمويل في المصارف الإسلامية وبلغ عددهم 112، واستخدم الباحث المسح الشامل في توزيع الاستبانة، وقد هدف البحث إلى التعرف إلى دور المصارف في مساعدة الدول من أجل بدء عملية التنمية الاقتصادية والتعجيل بها، وبيان الدور المهم الذي تؤديه الموارد المالية المحلية في الاستثمار وأثره في التنمية الاقتصادية.

وكانت أهم نتائج الدراسة: المصارف الإسلامية أقرت على تعبئة الموارد المالية من نظيرتها التقليدية باعتبار عامل الدين، تعتمد المصارف الإسلامية على تشكيلة من الصيغ التمويلية المستقاة من الشريعة الإسلامية وهي الأنسب من الناحية الاقتصادية، إسهام المصارف الإسلامية بقدر محدود في التنمية الاقتصادية، وقد خلص الباحث إلى مجموعة من التوصيات: تفعيل وتنشيط أسواق رأس المال الإسلامي، إصدار تشريعات مستقاة من النظام الإسلامي مختلف أنواع الاستثمار، الاهتمام بتمويل المشروعات الصغيرة على أساس صيغ المشاركة، وذلك لمواجهة مشكلات البطالة والفقر وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

#### 9.4.2 دراسة الدماغ (2006) بعنوان: إطار مقترح لتطوير السياسة التمويلية لدعم عمليات التمويل في المصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الفلسطينية.

استخدم الباحث المنهج الوصفي، والاستبيان كأداة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة على جميع العاملين في أقسام ودوائر التمويل لدى المصارف الإسلامية والفلسطينية (البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني وبنك الأقصى الإسلامي).

وتمثلت أهداف الدراسة في: مدى ملائمة السياسات التمويلية المعتمدة في المصارف الإسلامية الفلسطينية مع الضوابط الشرعية، وتقييم السياسات التمويلية المعمول بها حالياً في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، تحليل المعوقات التي تعيق السياسة التمويلية في المصارف الإسلامية، وتقديم إطار مقترح لتطوير السياسة التمويلية تتلاءم مع خصوصية المصارف الإسلامية وظروف البيئة المصرفية الفلسطينية.

وأهم النتائج التي توصلت لها الدراسة: شكلت نسبة الودائع في المصارف الإسلامية (7%) من إجمالي الودائع في القطاع المصرفي، وبلغت نسبة التمويل الودائع (33%) أغلبها ممنوح وفق أداة المرابحة بنسبة (83%)، عدم توافر الخبرة اللازمة للعاملين في المصارف الإسلامية حيث أن غالبيتهم من حملة شهادة البكالوريوس (79.3%) وغالبيتهم متخصصون في مجال المحاسبة (41.6%)، تزداد نسبة نجاح السياسة التمويلية إذا تم إدخال أدوات تمويلية جديدة تتمثل في تجميع المدخرات لتمويل مشاريع اقتصادية معينة طويلة الأجل.

وخلص الباحث في الدراسة لمجموعة من التوصيات: ضرورة قيام المصارف الإسلامية بإعداد دليل للسياسات التمويلية لدعم عمليات التمويل، وضرورة حث البنوك الإسلامية الفلسطينية على تنويع أساليب التمويل في السياسة التمويلية لتشمل أسلوب المشاركة والمضاربة والبيع الآجل... وعدم الاقتصار على أسلوب المرابحة.

#### 10.4.2. دراسة مقداد، حلس (2005) بعنوان: دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين.

استخدم الباحثان المنهج الوصفي في إعداد الدراسة واستخدما الاستبيان لجمع المعلومات من المدراء العاملين في المصارف الإسلامية، وأجريت الدراسة عام 2005، وهدفت الدراسة التعرف على واقع البنوك الإسلامية، والتعرف على دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية، والتعرف على دور البنوك الإسلامية في تمويل الاستثمار عموماً والاستثمار طويل الأجل خصوصاً، وتهدف للتعرف على حجم ما تستثمره هذه البنوك داخل وخارج فلسطين، وأهم نتائج الدراسة كانت: نجاح المصارف الإسلامية بتجميع المدخرات بما يتفق مع الدور النظري للبنوك في التنمية، إلا أن هذه المصارف فشلت في تقديم التسهيلات الكافية لتمويل الاستثمارات وخاصة طويلة الأجل حسب المنهج الإسلامي، وبينت الدراسة أن حجم التمويل للقطاعات الزراعية والصناعية كان محدوداً، في حين أن قطاع التجارة حصل على النسبة الأعلى مما يترتب على ذلك ضعف الدور التنموي

للمصارف الإسلامية، وبينت الدراسة أن أسباب ضعف مساهمة المصارف الإسلامية في تمويل القطاعات المختلفة ( الزراعية والصناعية ... ) تعود لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الأمر الذي أدى إلى ضعف الاستثمار، بالإضافة إلى حداثة تجربة المصارف الإسلامية وعدم ثقة الجمهور بها، وأهم التوصيات التي خلصت لها الدراسة: الاهتمام بالتخطيط ودعم دراسات الجدوى للمشاريع المتوقع تمويلها بالمشاركة وهذا يقتضي إستراتيجية تحول من المرابحة إلى المضاربة والمشاركة، تقديم أساليب ووسائل جديدة في إطار عقد المضاربة والمشاركة تلائم الواقع، اهتمام البنوك الإسلامية بالمضارب والمشاركة يساهم في حل مشكلة البطالة.

#### 11.4.2. دراسة عاشور، المشهراوي (2005) بعنوان: دور المصارف الإسلامية في تنمية الاقتصاد الفلسطيني( دراسة تحليلية مقارنة على المصارف الإسلامية في فلسطين (1996-2002).

استخدم الباحثان منهج التحليل الكمي حيث تم تحليل البيانات المالية للمصارف الإسلامية وتقارير سلطة النقد، وهدفت الدراسة مناقشة وتقييم دور المصارف الإسلامية في تنمية الاقتصاد الفلسطيني من جوانب متعددة و باستخدام معايير ومؤشرات مالية مختلفة، وأهم نتائج الدراسة: تحقيق معدلات نمو مرتفعه رغم صغر الوزن النسبي للمصارف الإسلامية مقارنة مع المصارف التجارية، نسبة موجودات المصارف الإسلامية (4%) من القطاع المصرفي، الودائع الإجمالية في المصارف الإسلامية (3%) من القطاع المصرفي، نسبة رأس المال المدفوع (14.83%) من القطاع المصرفي، وأهم توصيات الباحثين: استحداث أوعية ادخارية طويلة الأجل تسهم بزيادة ودائعها لزيادة قدرتها على استثمارها، والعمل على تمويل القطاع الصناعي والزراعي.

#### 12.4.2. دراسة (Iqbal and Molyneux,2005) بعنوان: المصارف الإسلامية في ثلاثون عاما: التاريخ والأداء والآفاق.

استخدم الباحثان المنهج الوصفي لإعداد الدراسة، من خلال تحليل القوائم المالية لمجموعة من المصارف الإسلامية في العالم من عام 1994-2002. أهم النتائج المتعلقة بالدراسة: أهم الأدوات المستخدمة في المصارف الإسلامية هي المرابحة، والمضاربة، والمشاركة، والإجارة، والسلام، توفر هذه العقود المتطلبات الدينية للعملاء وتوفر أيضا مجموعة واسعة من المنتجات لجميع العملاء، وتراوح استخدام أداة المرابحة بين (45%) إلى (93%) حيث أن بنك التمويل الكويتي الأقل استخداما لأداة المرابحة بنسبة (45%) وأداة المشاركة

(20%) والمضاربة (11%)، بينما بنك فيصل الإسلامي مصر وبنك دبي الإسلامي وبنك قطر الإسلامي وبنك بحرين الإسلامي وبنك البركة الإسلامي تجاوزت نسبتهم (73%)، البنك الإسلامي ماليزيا (66%) البنك الإسلامي بنجلادش (52%)، انخفاض في استخدام الأدوات المالية الأخرى (المشاركة، المضاربة، الإجارة)، وأهم التوصيات: توسيع الخيارات للعملاء من خلال مجموعة العقود المتاحة، تعزيز المنافسة مع النماذج المصرفية التجارية من خلال اتساع العقود المالية المتاحة، تمكين المعنقات الدينية الإسلامية التي ينبغي أن تتجسد في المعاملات المالية وبالتالي تلبية احتياجات المسلمين، تقديم الضمانات والحوافز لأصحاب الاستثمار لزيادة حجم الودائع.

#### 13.4.2. دراسة (Samad, Gardner and Cook, 2002) بعنوان: البنوك الإسلامية والتمويل في النظرية والتطبيق: تجربة ماليزيا والبحرين.

استخدم الباحثون المنهج الوصفي لإعداد الدراسة من خلال تحليل البيانات المالية للمصارف الإسلامية الماليزي (بيرهاد) والمصرف الإسلامي البحريني لعام 2002، وهدفت الدراسة إلى: تحديد الأهمية النسبية للعديد من المنتجات التمويلية الإسلامية في النظرية والتطبيق، وخلصت الدراسة للنتائج التالية: تعتبر المرابحة الأكثر انتشارا وتسيطر على أنظمة التمويل الإسلامي الأخرى ونسبتها تصل (54%) وبإضافة (البيع بالثمن الآجل) تصبح النسبة (83%)، الأدوات المالية المضاربة والمشاركة والقرض الحسن هي الأدوات الأقل أهمية حيث متوسط تمويل المضاربة (5%) والمشاركة (3%).

#### 14.4.2 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

انطلقت هذه الدراسة لبحث مدى نجاعة الأدوات المصرفية الإسلامية المستخدمة في المصارف الإسلامية في فلسطين في تشجيع الاستثمار، وفي سبيل ذلك قام الباحث بمراجعة الدراسات الأكاديمية المحكمة السابقة التي طرقت هذا الموضوع، واستطاع الحصول على عشرة منها، وبالإجمال فقد تعددت الطرق والأساليب التي عالج فيها الباحثون لهذا الموضوع، حيث يمكن تلخيص ذلك كالآتي:

- استخدم الباحثون: (شحاده، 2011)، و(ارزيقات، 2008)، و(درغال، 2007)، و(الدماغ، 2006) و(مقداد، وحلس، 2005)، أسلوب الاستبانة والتحليل الإحصائي، بينما استخدم الباحثون: (Al-ashaboul and Al-moumaany, 2012)، و(مشتهى، 2011)،

و(التميمي، 2009)، و(يحيى، 2009)، و(Moin,2008)، و(عاشور، والمشهرراوي، 2005)، و(Iqbal and Molyneux,2005)، و(Samad and Gardner and COOK,2002) أسلوب التحليل المالي للقوائم المالية للمصارف الإسلامية مجتمع البحث. وقد تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بجمعها بين الأسلوبين، الاستبانة والتحليل الإحصائي، بالإضافة إلى التحليل المالي للقوائم المالية للمصارف الإسلامية في فلسطين.

• آخر فترة تناولها التحليل المالي للقوائم المالية في دراسات الباحثين كانت العام 2008 للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، بينما امتدت الفترة التي تناولتها هذه الدراسة لتشمل الأعوام من 2008 - 2011، كذلك استخدم الباحث أدوات تحليل مالي وفق مجموعة معايير أكثر شمولاً، وربطها بأهداف الاستثمار والتنمية.

• باستثناء دراسة (شحاده، 2011)، التي كان مجتمعها موظفو المصارف الإسلامية وعمالها معاً، فقد اقتصرت دراسات (ارزيقات، 2008)، و(درغال، 2007)، و(الدماغ، 2006) و(مقداد، وحلس، 2005)، على مجتمع الموظفين العاملين في المصارف الإسلامية فقط، بينما تضمن مجتمع هذه الدراسة بالإضافة إلى موظفي التمويل في المصارف الإسلامية، خبراء وأكاديميون لهم اهتمام بمجال عمل المصارف الإسلامية في البيئة الفلسطينية تحديداً.

• أما فيما يتعلق بالنتائج، فقد اتفقت هذه الدراسة جزئياً في بعض نتائجها مع دراسات: (Al-ashaboul and Al-moumaany,2012)، و(مشتهى، 2011)، و(شحاده، 2011)، و(التميمي، 2009)، و(يحيى، 2009)، و(ارزيقات، 2008) و(Moin,2008)، و(الدماغ، 2006) و(Iqbal and Molyneux,2005)، و(Samad and Gardner and COOK,2002)، وذلك في النقاط الآتية:

- تفضيل المصارف الإسلامية للتمويل قصير الأجل، وشكلت المرابحة النسبة الأعلى من حجم التمويلات الممنوحة.
- عدم استخدام الأدوات المالية (المشاركة، والمضاربة، والاستصناع) إلا بالحدود الدنيا.
- تركزت تلك التمويلات على السلع الاستهلاكية، وتم إغفال القطاعات الاقتصادية المختلفة الصناعية والزراعية.
- حجم الموجودات والودائع والتمويلات في المصارف الإسلامية كان متواضعا.
- سجل الوزن النسبي لرأس المال المستثمر في المصارف الإسلامية تراجعاً واضحاً.

- لم تتجج المصارف الإسلامية في تقديم التمويلات والقيام باستثمار هذه الودائع في فلسطين.
- ساهمت المصارف الإسلامية بنسب هامشية في الناتج المحلي الإجمالي وفي الاستثمارات المحلية الإجمالية.
- تتشابه المصارف الإسلامية والتجارية في تقديم التمويلات الائتمانية وفي سياسة توظيف الودائع.
- أما نقاط الاختلاف، فسجلت مع دراسات: (عاشور والمشهرراوي، 2005)، و(التميمي، 2009)، وذلك في النقاط الآتية:
  - استطاعت المصارف الإسلامية في فلسطين من تنمية الودائع لديها، وزيادة وزنها النسبي بالنسبة لحجم الموارد الإجمالية، وتحقيق معدلات نمو مرتفعه.
  - ولعل الجديد هذه الدراسة يتمثل كما سبق في الآتي:
    - الجمع بين أسلوبين في معالجة مشكلة الدراسة: الاستبانة والتحليل الإحصائي، بالإضافة إلى التحليل المالي.
    - كذلك في حداثة الفترة التي يغطيها التحليل المالي، واستخدام أدوات تحليل ومعايير أكثر شمولاً، وربطاً بالاستثمار والتنمية.
    - اشتمل مجتمع الدراسة بالإضافة إلى موظفي التمويل في المصارف الإسلامية في فلسطين، على خبراء ومختصين أكاديميين وعلى اطلاع على ظروف الحالة الفلسطينية.
    - وكل هذه الجهود تم توظيفها، لهدفين أساسيين:
      - الوقوف على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في فلسطين، والتعرف على مدى مساهمتها في استقطاب المدخرات، وتمويل الاستثمار.
      - التعرف على تقييم الخبراء والمتخصصين في الصناعة المصرفية لأداء المصارف الإسلامية في فلسطين، من حيث: تركيزها على المربحة، وانخفاض توظيفها لغيرها، وتأثير ذلك على فرص الاستثمار، تحديد طرق وآليات زيادة استخدام المصارف الإسلامية لأدوات التمويل (الإسلامية) الأخرى.



## الفصل الثالث

### منهجية وإجراءات الدراسة

#### 1.3 منهجية الدراسة

اعتمد الباحث في إجراء هذه الدراسة على المنهج الوصفي، لملائمته لموضوع الدراسة، وتم الاعتماد على مجموعة من الأبحاث والنشرات والمراجع المتعلقة بموضوع البحث في إعداد الخلفية النظرية، وجمع الباحث في إجراء الدراسة بين طريقتين كالآتي:

- التحليل المالي للقوائم المالية للمصارف الإسلامية في فلسطين في الفترة 2008-2011، من خلال إخضاع البيانات المالية للمصارف الإسلامية مجتمع البحث، لعدد من معايير التحليل المالي المعتمدة في مجال الصناعة المصرفية الإسلامية، وربطها بأهداف الاستثمار والتنمية، وهي كالآتي:

- نسبة مصادر الأموال ( المطلوبات وحقوق الملكية) في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ومعدل نموها ومقارنتها مع القطاع المصرفي.
- عناصر (مصادر الأموال) في المصارف الإسلامية.
- حجم التوظيفات في المصارف الإسلامية.
- تقييم أداء الأدوات المالية الإسلامية.

- التحليل الإحصائي لتقييم الخبراء والمتخصصين لأداء المصارف الإسلامية في فلسطين، بالاعتماد على أداة استبانته، صممت خصيصاً، بهدف جمع البيانات من مصادرها الأولية،

ثم معالجة البيانات وتحليلها إحصائياً باستخدام برنامج (SPSS) لاستخراج النتائج وعرضها ومقارنتها، باستخدام برنامج (Excel) لاستخراج النتائج وعرضها ومقارنتها.

### 2.3 أداة الدراسة

لأغراض جمع البيانات الأولية تم تصميم استبانة (ملحق 1.3)، حيث تتضمن الاستبانة خمسة أقسام يوضحها الجدول الآتي:

جدول 1.3: أقسام أداة الدراسة.

| المجموع | أرقام الفقرات | القسم  |
|---------|---------------|--|
| 9       | A6 – A1       | الخصائص الديموغرافية   |
| 11      | B11 – B1      | أسباب التركيز على المربحة كأداة تمويل في المصارف الإسلامية على تشجيع الاستثمار                             |
| 11      | C11 – C1      | أسباب انخفاض استخدام أدوات التمويل الإسلامية الأخرى (غير المربحة) في المصارف الإسلامية على تشجيع الاستثمار |
| 16      | D16 – D1      | تأثير انخفاض التنوع في استخدام أدوات التمويل الإسلامية في المصارف الإسلامية على تشجيع الاستثمار            |
| 11      | E11 – E1      | طرق وآليات زيادة استخدام المصارف الإسلامية لأدوات التمويل الإسلامية الأخرى                                 |

#### 1.2.3. صدق الأداة:

تم عرض أداة الدراسة للتحكيم على عدد من الأكاديميين والمتخصصين في مجال الصناعة المصرفية الإسلامية، والبحث العلمي (ملحق 2.3)، وقد أجريت بعض التعديلات على الأداة بناء على ملاحظات المحكمين، التي كان أكبر الأثر في المساهمة بالوصول بهذه الاستمارة إلى صورتها النهائية، كما تم حساب معاملات الارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات كل مجال من مجالات السؤال الرئيس الثاني من أسئلة الدراسة مع الدرجة الكلية لهذا المجال، وهذه المجالات تتمثل بالآتي:

- المجال الأول: أسباب التركيز على المربحة كأداة تمويل في المصارف الإسلامية على تشجيع الاستثمار.
- المجال الثاني: أسباب انخفاض استخدام أدوات التمويل الإسلامية الأخرى (غير المربحة) في المصارف الإسلامية على تشجيع الاستثمار.
- المجال الثالث: تأثير انخفاض التنوع في استخدام أدوات التمويل الإسلامية في المصارف الإسلامية على تشجيع الاستثمار.
- المجال الرابع: طرق وآليات زيادة استخدام المصارف الإسلامية لأدوات التمويل الإسلامية الأخرى.

جدول 2.3: مصفوفة قيم معامل الارتباط.

| المجال الأول |                |                         | المجال الثاني |                |                         | المجال الثالث |                |                         | المجال الرابع |                |                         |
|--------------|----------------|-------------------------|---------------|----------------|-------------------------|---------------|----------------|-------------------------|---------------|----------------|-------------------------|
| رقم الفقرة   | معامل الارتباط | مستوى الدلالة الإحصائية | رقم الفقرة    | معامل الارتباط | مستوى الدلالة الإحصائية | رقم الفقرة    | معامل الارتباط | مستوى الدلالة الإحصائية | رقم الفقرة    | معامل الارتباط | مستوى الدلالة الإحصائية |
| 1            | 0.66           | 0.00                    | 1             | 0.44           | 0.00                    | 1             | 0.71           | 0.00                    | 1             | 0.50           | 0.00                    |
| 2            | 0.70           | 0.00                    | 2             | 0.47           | 0.00                    | 2             | 0.75           | 0.00                    | 2             | 0.50           | 0.00                    |
| 3            | 0.63           | 0.00                    | 3             | 0.57           | 0.00                    | 3             | 0.60           | 0.00                    | 3             | 0.76           | 0.00                    |
| 4            | 0.66           | 0.00                    | 4             | 0.62           | 0.00                    | 4             | 0.73           | 0.00                    | 4             | 0.68           | 0.00                    |
| 5            | 0.63           | 0.00                    | 5             | 0.76           | 0.00                    | 5             | 0.71           | 0.00                    | 5             | 0.82           | 0.00                    |
| 6            | 0.65           | 0.00                    | 6             | 0.77           | 0.00                    | 6             | 0.68           | 0.00                    | 6             | 0.80           | 0.00                    |
| 7            | 0.60           | 0.00                    | 7             | 0.72           | 0.00                    | 7             | 0.65           | 0.00                    | 7             | 0.65           | 0.00                    |
| 8            | 0.65           | 0.00                    | 8             | 0.75           | 0.00                    | 8             | 0.82           | 0.00                    | 8             | 0.59           | 0.00                    |
| 9            | 0.61           | 0.00                    | 9             | 0.78           | 0.00                    | 9             | 0.81           | 0.00                    | 9             | 0.61           | 0.00                    |
| 10           | 0.65           | 0.00                    | 10            | 0.63           | 0.00                    | 10            | 0.80           | 0.00                    | 10            | 0.62           | 0.00                    |
| 11           | 0.45           | 0.00                    | 11            | 0.60           | 0.00                    | 11            | 0.80           | 0.00                    | 11            | 0.64           | 0.00                    |
|              |                |                         |               |                |                         | 12            | 0.78           | 0.00                    |               |                |                         |
|              |                |                         |               |                |                         | 13            | 0.73           | 0.00                    |               |                |                         |
|              |                |                         |               |                |                         | 14            | 0.79           | 0.00                    |               |                |                         |
|              |                |                         |               |                |                         | 15            | 0.71           | 0.00                    |               |                |                         |
|              |                |                         |               |                |                         | 16            | 0.80           | 0.00                    |               |                |                         |

ويلاحظ من الجدول السابق انخفاض مستويات الدلالة جميعها وبالتالي يدل ذلك على ارتفاع قيم معاملات الارتباط بيرسون بين فقرات كل مجال والدرجة الكلية للمجال مما يدل على ارتفاع صدق هذه الأداة المستخدمة بشكل كبير في تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها.

### 2.2.3. ثبات الأداة:

لقياس ثبات أداة الدراسة تم استخدام طريقة حساب معاملات الثبات كرونباخ ألفا لثبات الاتساق الداخلي لمجالات أداة الدراسة (أسباب التركيز على المربحة كأداة تمويل في المصارف الإسلامية على تشجيع الاستثمار، أسباب انخفاض استخدام أدوات التمويل الإسلامية الأخرى (غير المربحة) في المصارف الإسلامية على تشجيع الاستثمار، تأثير انخفاض التتويج في استخدام أدوات التمويل الإسلامية في المصارف الإسلامية على تشجيع الاستثمار، طرق وآليات زيادة استخدام المصارف الإسلامية لأدوات التمويل الإسلامية الأخرى)، وكانت النتائج على النحو الآتي:

جدول 3.3: قيم معاملات الثبات ألفا كرونباخ.

| معامل الثبات<br>ألفا كرونباخ | عدد الفقرات | المجال   |
|------------------------------|-------------|--|
| 0.84                         | 11          | أسباب التركيز على المربحة كأداة تمويل في المصارف الإسلامية على تشجيع الاستثمار                             |
| 0.86                         | 11          | أسباب انخفاض استخدام أدوات التمويل الإسلامية الأخرى (غير المربحة) في المصارف الإسلامية على تشجيع الاستثمار |
| 0.95                         | 16          | تأثير انخفاض التتويج في استخدام أدوات التمويل الإسلامية في المصارف الإسلامية على تشجيع الاستثمار           |
| 0.86                         | 11          | طرق وآليات زيادة استخدام المصارف الإسلامية لأدوات التمويل الإسلامية الأخرى                                 |
| <b>0.94</b>                  | <b>49</b>   | <b>الدرجة الكلية</b>   |

كما يتضح من الجدول السابق بلغت قيمة معامل الثبات الكلية (0.94)، مما يدل على أن أداة الدراسة الحالية قادرة على إنتاج 94% من النتائج الحالية فيما لو تم إعادة القياس والبحث واستخدامها مرة أخرى بنفس الظروف، وبلغت قيمة معامل الثبات لمجال (أسباب التركيز على المربحة كأداة تمويل في المصارف الإسلامية على تشجيع الاستثمار) 84% وبلغت قيمة معامل الثبات لمجال (أسباب انخفاض استخدام أدوات التمويل الإسلامية الأخرى (غير المربحة) في المصارف الإسلامية على تشجيع الاستثمار) 86% وبلغت قيمة معامل الثبات لمجال (تأثير انخفاض التتويج في استخدام أدوات التمويل الإسلامية في المصارف الإسلامية على تشجيع الاستثمار) 95% وبلغت قيمة معامل الثبات لمجال (طرق وآليات زيادة استخدام المصارف

الإسلامية لأدوات التمويل الإسلامية الأخرى) 86% حيث تعتبر هذه القيم مرتفعة ومناسبة لأغراض الدراسة والأهداف التي وضعت هذه المجالات وفقراتها من أجلها.

### 3.3 المعالجة الإحصائية

بعد جمع بيانات الدراسة، قام الباحث بمراجعتها تمهيداً لإدخالها إلى الحاسوب، وتم إدخالها للحاسوب بإعطائها أرقاماً معينة؛ أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية حيث أعطيت الإجابة (بدرجة كبيرة جداً) 5 درجات، والإجابة (بدرجة كبيرة) 4 درجات، والإجابة (محايد) 3 درجات، والإجابة (بدرجة ضعيفة) درجتين، أما الإجابة (بدرجة ضعيفة جداً) فقد أعطيت درجة واحدة بحيث كلما زادت الدرجة زادت استجابات المبحوثين، ودرجة تقييماتهم نحو الأدوات المالية المستخدمة في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ودورها في تشجيع الاستثمار.

وقد تمت المعالجة الإحصائية اللازمة للبيانات باستخراج الأعداد والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومعادلة معاملات الثبات كرونباخ ألفا، ومعاملات الارتباط بيرسون، وذلك باستخدام الحاسوب باستخدام برنامج الرزم الإحصائية SPSS، وقد تم إعطاء اتجاهات أفراد العينة أرقاماً تمثل أوزاناً لاستجاباتهم، تم اعتبار أن الفرق بين كل مستوى من مستويات التقييم والمستوى الذي يليه هو نصف درجة، ومع إضافة الفرق إلى أدنى قيمة والاستمرار في زيادة هذا الفرق ابتداءً من أدنى قيمة وهي (1)، تم تحديد الفترات الخاصة بتحديد الحالة أو الاتجاه بالاعتماد على الوسط الحسابي، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول 4.3: تقسيم مقياس ليكرت إلى المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين.

|                    |         |            |            |
|--------------------|---------|------------|------------|
| درجة مرتفعة<br>↑↑↑ | مستوى 2 | كبيرة جداً | 5.00-4.5   |
|                    | مستوى 1 |            | 4.49-4     |
|                    | مستوى 2 | كبيرة      | 3.99-3.5   |
|                    | مستوى 1 |            | 3.49-3.01  |
| درجة متوسطة        |         | محايد      | 3          |
| درجة منخفضة<br>↓↓↓ | مستوى 1 | ضعيفة      | 2.99-2.5   |
|                    | مستوى 2 |            | 2.49-2.00  |
|                    | مستوى 1 | ضعيفة جداً | 1.99-1.5   |
|                    | مستوى 2 |            | 1.49- 1.00 |

### 4.3 حدود الدراسة

- الحدود الزمنية: أجريت هذه الدراسة خلال الفترة من تشرين أول 2011م حتى كانون أول 2013م، وتم توزيع استبانة الدراسة خلال الفترة 2012/4 - 2012/11/30م.
- الحدود المكانية: الضفة الغربية.
- الحدود البشرية: الخبراء والمتخصصون في مجال عمل المصارف الإسلامية، وهم على النحو الآتي:

- هيئات الرقابة الشرعية للمصارف الإسلامية في فلسطين.
- مسؤولو وموظفو أقسام التمويل في المصارف الإسلامية في فلسطين.
- موظفون في سلطة النقد الفلسطينية.
- أكاديميون في الجامعات الفلسطينية.

### 5.3 محددات الدراسة

- توزيع الباحث الاستبيانات بشكل مباشر على المبحوثين.

### 6.3 مجتمع الدراسة

مثل الخبراء والمتخصصون في مجال عمل المصارف الإسلامية مجتمع هذه الدراسة، حيث تم حصر هذا المجتمع من خلال مراجعة إدارات المصارف الإسلامية في فلسطين، وعمادات كليات الإدارة والاقتصاد في جامعات الضفة الغربية، بالإضافة إلى سلطة النقد الفلسطينية، للوقوف على عدد مفردات هذا المجتمع، حيث قام الباحث بعمل زيارات مباشرة لمقرات هذه المؤسسات، حيث أفادت تلك الجهات أن العدد الإجمالي لمفردات المجتمع هو (105) مفردة، كما يوضح ذلك جدول (5.3)، والملحق رقم (3.3) يوضح قائمة بأسماء وفئات المبحوثين.

ولكون هذا العدد محدود نسبياً، فقد اعتمد الباحث أسلوب المسح الشامل لاستطلاع رأي مجتمع الدراسة حول موضوع الدراسة، وقد استطاع الباحث من استرجاع (81) استمارة سليمة صالحة للتحليل، تشكل (77%) من مجموع مفردات المجتمع، والجدول الآتي يوضح عدد الاستثمارات السليمة المسترجعة من كل فئة:

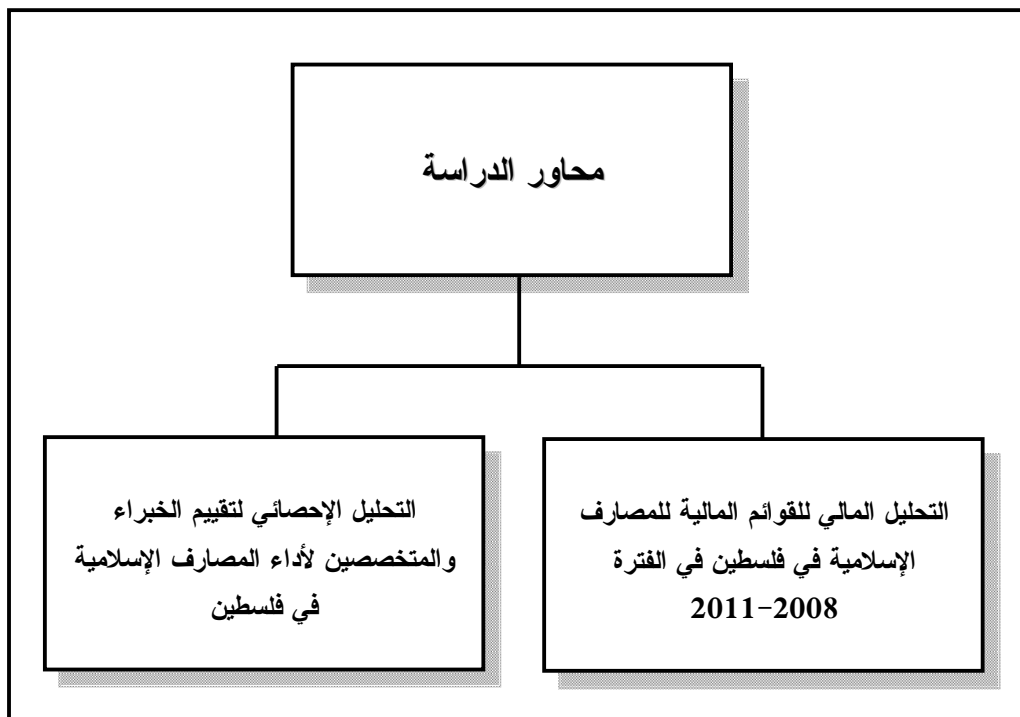
جدول 5.3: توزيع استمارات الاستبانة المسترجعة من المبحوثين.

| الاستمارات<br>المسترجعة | المجتمع    | الفئة  | الرقم |
|-------------------------|------------|--|-------|
| 6                       | 6          | هيئات الرقابة الشرعية للمصارف الإسلامية في فلسطين          | 1     |
| 43                      | 46         | مسؤولو وموظفو أقسام التمويل في المصارف الإسلامية في فلسطين | 2     |
| 7                       | 7          | موظفون في سلطة النقد الفلسطينية                            | 3     |
| 25                      | 46         | أكاديميون في الجامعات الفلسطينية                           | 4     |
| <b>81</b>               | <b>105</b> | <b>المجموع</b>   |       |

## الفصل الرابع

### نتائج الدراسة

يتناول هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصل إليها الباحث من خلال محوري الدراسة، اللذان يوضحهما الشكل الآتي:



شكل 1.4: محاور الدراسة

المصدر: (الباحث)



## 1.4 التحليل المالي للقوائم المالية للمصارف الإسلامية في فلسطين في الفترة 2008-2011

اعتمد الباحث في التحليل المالي للقوائم المالية للمصارف الإسلامية في فلسطين في الفترة 2011-2008، من خلال أدوات التحليل المالي المتعارف عليها في الصناعة المصرفية، وهذا المبحث يتناول الإجابة عن سؤال الدراسة الرئيس الأول، من خلال مجالين اثنين كما يأتي:

### 1.1.4 مدى إسهام المصارف الإسلامية في فلسطين في تعبئة المدخرات:

استخدم الباحث عدد من المعايير لفحص مدى مساهمة المصارف الإسلامية في فلسطين في تعبئة المدخرات، كالآتي:

#### 1.1.1.4 المعيار الأول: نسبة مصادر الأموال (المطلوبات وحقوق الملكية) في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ومعدل نموها ومقارنتها مع القطاع المصرفي:

جدول 1.4: نسبة مصادر الأموال في المصارف الإسلامية ومعدل نموها مقارنة بالقطاع المصرفي.

| متوسط       | 2011        | 2010        | 2009        | 2008        | البيانات   |
|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|--|
|             | مليون \$    | مليون \$    | مليون \$    | مليون \$    |  |
| 634         | 693         | 643         | 593         | 606         | مصادر الأموال للمصارف الإسلامية                                      |
| 7501        | 8385        | 7911        | 7115        | 6594        | مصادر الأموال للمصارف التجارية                                       |
| <b>8135</b> | <b>9078</b> | <b>8554</b> | <b>7708</b> | <b>7200</b> | <b>مصادر الأموال للقطاع المصرفي</b>                                  |
| 0.078       | 0.076       | 0.075       | 0.077       | 0.084       | نسبة مصادر الأموال للمصارف الإسلامية / مصادر الأموال للقطاع المصرفي. |
| 0.07        | 0.08        | 0.09        | -0.02       | 0.13        | معدل نمو مصادر الأموال للمصارف الإسلامية.                            |
| 0.09        | 0.06        | 0.11        | 0.08        | 0.12        | معدل نمو مصادر الأموال للمصارف التجارية.                             |

المصدر: (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2007-2011)، و(البنك الإسلامي العربي، 2007-2011)، و(جمعية البنوك في فلسطين، 2007-2011)

من خلال تحليل مصادر الأموال للمصارف الإسلامية حسب الجدول أعلاه فإنه يمكن الإشارة إلى ما يأتي:

- بلغ مجمل مصادر الأموال في المصارف الإسلامية (693) مليون دولار في سنة 2011 وهي الأعلى منذ بداية عمل المصارف الإسلامية.
  - تمكنت المصارف الإسلامية من زيادة مصادر أموالها خلال سنوات الدراسة باستثناء سنة 2009.
  - متوسط نسبة مصادر الأموال في المصارف الإسلامية خلال سنوات الدراسة هي (7.8%) من إجمالي مصادر الأموال في القطاع المصرفي، وكانت النسبة الأفضل للمصارف الإسلامية عام 2008 حيث بلغت (8.4%) وهي الأعلى منذ تأسيس المصارف الإسلامية ويلاحظ تراجع هذه النسبة في سنوات الدراسة التالية.
  - تذبذب بمعدل النمو السنوي حيث بلغت النسبة (13%) في سنة 2008 بينما في سنة 2009 تراجع معدل النمو بنسبة (2%).
  - بلغ متوسط نمو المصارف التجارية لمصادرهما الإجمالية (9%) خلال سنوات الدراسة متقدمة على المصارف الإسلامية بنسبة (2%).
- ويلاحظ أن نسبة مصادر الأموال في المصارف الإسلامية في سنوات الدراسة انخفضت بشكل ملحوظ مقارنة بمثيلتها عام 2008 حيث شهدت أعلى مستوياتها فبلغت (8.4%).

كما شهدت سنوات الدراسة انخفاض وتذبذب في معدل النمو السنوي لمصادر الأموال ، وللوقوف على أسباب ذلك في الآتي تحليل عناصر مصادر الأموال.

#### 2.1.1.4. المعيار الثاني: عناصر (مصادر الأموال) في المصارف الإسلامية:

تم إخضاع هذا المعيار لعدد من المؤشرات كما يأتي:

- المؤشر الأول: نسبة الموارد الذاتية للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ومعدل نموها ومقارنتها مع المصارف التجارية.

جدول 2.4: الموارد الذاتية للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ومعدل نموها بالمقارنة من القطاع المصرفي.

| متوسط       | 2011        | 2010        | 2009        | 2008        | البيانات  |
|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|---|
|             | مليون \$    | مليون \$    | مليون \$    | مليون \$    |   |
| 90          | 109         | 96          | 86          | 69          | الموارد الذاتية للمصارف الإسلامية   |
| 943         | 1079        | 999         | 885         | 807         | الموارد الذاتية للمصارف التجارية  |
| 1033        | 1188        | 1095        | 971         | 876         | الموارد الذاتية للقطاع المصرفي  |
| 634         | 693         | 643         | 593         | 606         | الموارد الإجمالية للمصارف الإسلامية                                       |
| <b>7501</b> | <b>8385</b> | <b>7911</b> | <b>7115</b> | <b>6594</b> | <b>الموارد الإجمالية للمصارف التجارية</b>                                 |
| 0.14        | 0.16        | 0.15        | 0.15        | 0.11        | نسبة الموارد الذاتية للمصارف الإسلامية / مصادر الأموال للمصارف الإسلامية. |
| 0.13        | 0.13        | 0.13        | 0.12        | 0.12        | نسبة الموارد الذاتية للمصارف التجارية / مصادر الأموال للمصارف التجارية    |
| 0.09        | 0.09        | 0.09        | 0.09        | 0.08        | نسبة الموارد الذاتية للمصارف الإسلامية / الموارد الذاتية للقطاع المصرفي   |
| 0.14        | 0.13        | 0.11        | 0.24        | 0.08        | معدل نمو الموارد الذاتية للمصارف الإسلامية                                |
| 0.14        | 0.08        | 0.13        | 0.10        | 0.25        | معدل نمو الموارد الذاتية للمصارف التجارية                                 |

المصدر: (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2007-2011)، و(البنك الإسلامي العربي، 2007-2011)، و(جمعية البنوك في فلسطين، 2007-2011)

من خلال الجدول أعلاه يتضح الآتي:

- شكلت الموارد الذاتية للمصارف الإسلامية (14%) خلال الفترة الزمنية المبحوثة من إجمالي مصادر الأموال في المصارف الإسلامية (9%) من الموارد الذاتية للقطاع المصرفي.
- زاد اعتماد المصارف الإسلامية على الموارد الذاتية خلال سنوات الدراسة بحيث ارتفعت النسبة (11%) عام 2008 إلى (16%) سنة 2011، في الوقت ذاته بلغت الزيادة في المصارف التجارية (1%).

- بلغ متوسط معدل نمو المصارف الإسلامية والمصارف التجارية خلال سنوات الدراسة (14%)، حيث حافظت المصارف الإسلامية على نسبة مواردها الذاتية من القطاع المصرفي.

من خلال تحليل نسبة الموارد الذاتية للمصارف الإسلامية والمصارف التجارية يظهر تقارب معدل النمو، وذلك يعود إلى تطبيق المصارف الإسلامية والتجارية لتعليمات سلطة النقد بخصوص رأس المال المكتتب ورأس المال العامل، وزيادة الموارد الذاتية مؤشراً جيداً على قدرة المصارف الإسلامية على تمويل الاستثمارات من أموالها الخاصة وكفاءة أدائها المالي، إلا أن تراجع أرباح المصارف الإسلامية في عام 2008 و2010 حيث بلغت خسائر المصارف الإسلامية خلال تلك الفترة (4.8) مليون دولار أثرت سلباً على أداء المصارف الإسلامية.

- المؤشر الثاني: نسبة رأس المال المدفوع للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ومعدل نموها ومقارنتها مع المصارف التجارية.

جدول 3.4: نسبة رأس المال المدفوع للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ومعدل نموه بالمقارنة بالقطاع المصرفي

| متوسط      | 2011       | 2010       | 2009       | 2008       | البيان   |
|------------|------------|------------|------------|------------|--|
|            | مليون \$   | مليون \$   | مليون \$   | مليون \$   |  |
| 80         | 94         | 87         | 77         | 60         | رأس مال المدفوع للمصارف الإسلامية                            |
| 668        | 781        | 723        | 623        | 543        | رأس مال المدفوع للمصارف التجارية                             |
| <b>747</b> | <b>875</b> | <b>810</b> | <b>700</b> | <b>603</b> | <b>رأس المال المدفوع القطاع المصرفي</b>                      |
| 0.11       | 0.11       | 0.11       | 0.11       | 0.10       | نسبة رأس المال المدفوع في المصارف الإسلامية / القطاع المصرفي |
| 0.14       | 0.08       | 0.13       | 0.28       | 0.05       | معدل نمو رأس المال المدفوع - المصارف الإسلامية               |
| 0.18       | 0.08       | 0.16       | 0.12       | 0.32       | معدل نمو رأس المال المدفوع - المصارف التجارية                |

المصدر: (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2007-2011)، و(البنك الإسلامي العربي، 2007-2011)، و(جمعية البنوك في فلسطين، 2007-2011)

من خلال الجدول السابق يمكن توضيح ما يأتي:

- حافظت المصارف الإسلامية على نسبة متقاربة لرأس مالها المدفوع بالمقارنة مع القطاع المصرفي الفلسطيني في سنوات الدراسة حيث بلغ (11%).
- سجلت المصارف الإسلامية نسب متغيرة ومتذبذبة وإيجابية في معدل النمو السنوي لرأس مالها المدفوع أدت إلى ثابت نسبتها من القطاع المصرفي، وبلغ أعلى نسبة نمو عام 2009 (28%)، وكان متوسط معدل النمو لسنوات الدراسة (14%).
- سجلت المصارف التجارية تقدماً على المصارف الإسلامية في معدل نمو رأس المال المدفوع حيث بلغ متوسط النسبة (18%) بفارق نسبة (4%) عن المصارف الإسلامية.
- المؤشر الثالث: نسبة الودائع الإجمالية في المصارف الإسلامية ومعدل نموها ومقارنتها مع المصارف التجارية.

جدول 4.4: نسبة الودائع الإجمالية للمصارف الإسلامية ومعدل نموها بالمقارنة مع القطاع المصرفي.

| متوسط | 2011        | 2010        | 2009        | 2008        | البيانات  |
|-------|-------------|-------------|-------------|-------------|---|
|       | مليون \$    | مليون \$    | مليون \$    | مليون \$    |   |
|       | 565         | 530         | 492         | 507         | الودائع الإجمالية للمصارف الإسلامية   |
|       | 7030        | 6657        | 6024        | 5612        | الودائع الإجمالية للمصارف التجارية  |
|       | <b>7595</b> | <b>7187</b> | <b>6516</b> | <b>6119</b> | <b>ودائع العملاء القطاع المصرفي</b>   |
| 0.08  | 0.07        | 0.07        | 0.08        | 0.08        | نسبة الودائع الإجمالية للمصارف الإسلامية / الودائع الإجمالية للقطاع المصرفي |
| 0.06  | 0.07        | 0.08        | -0.03       | 0.12        | معدل نمو الودائع الإجمالية للمصارف الإسلامية                                |
| 0.09  | 0.06        | 0.11        | 0.07        | 0.11        | معدل نمو الودائع الإجمالية للمصارف التجارية                                 |

المصدر: (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2007-2011)، و(البنك الإسلامي العربي، 2007-2011)، و(جمعية البنوك في فلسطين، 2007-2011)

من تحليل نسبة الودائع الإجمالية في المصارف الإسلامية بالنسبة إلى القطاع المصرفي كما هو مبين في الجدول أعلاه نجد أن:

- أعلى نسبة ودايع استطاعت المصارف الإسلامية استقطابها في سنوات الدراسة هي (8%) من مجمل ودايع القطاع المصرفي في سنة 2008، وبلغ متوسط الودائع الإجمالية في المصارف الإسلامية خلال سنوات الدراسة (8%).
- حققت المصارف الإسلامية في سنوات الدراسة نسبا متشنتة في معدل نمو الودائع الإجمالية ففي سنة 2008 بلغت (12%)، وهي الأعلى في سنوات الدراسة و(8%) في سنة 2010 و(7%) في سنة 2011، وفي سنة 2009 (-3%) وبلغ متوسط معدل نمو الودائع الإجمالية في المصارف الإسلامية (6%).
- حققت المصارف التجارية في سنوات الدراسة متوسط معدل نمو في الودائع الإجمالية (9%)، أي بفارق (3%) عن معدل نمو الودائع الإجمالية المصارف الإسلامية.

ويظهر من هذه النتائج أن المصارف الإسلامية لديها ضعف في قدرتها على جلب المدخرات والودائع الاستثمارية مما أضعف حصتها من إجمالي القطاع المصرفي الفلسطيني، وبالأساس تعدّ الودائع الراضف الأساسية للمصارف في جذب واستقطاب وتعبئة الموارد التي من شأنها زيادة قدرت المصارف الإسلامية على الاستثمار، ويعود ضعف المصارف في جلب المدخرات إلى العوامل الآتية:

- ضعف توظيف الراضع الدينف وإقناع شرائح المجتمع المختلفة بشرعية معاملات المصارف الإسلامية وتوافقها مع الشريعة الإسلامية، والحاجة إلى مزيج تسويقي يراضف الجوانب العقائدية لعملاء المصارف الإسلامية.
- ضعف تحقيق الميزة الإضافية لزبائنها مقارنة مع المصارف التجارية.
- ضعف ثقة المودعين والمستثمرين في المصارف الإسلامية الناتج عن انخفاض نسب الأرباح وخسائر المصارف الإسلامية في سنة 2008 و2010.

ويمكن توضيح تصنيفات الودائع الإجمالية في القطاع المصرفي الإسلامي من خلال الشكل الآتي:



شكل 2.4 : تصنيفات الودائع الإجمالية.

المصدر: (الباحث)

- ودائع مصارف ومؤسسات مصرفية:

جدول 5.4: ودائع المصارف والمؤسسات المصرفية في المصارف الإسلامية ومعدلات نموها.

| متوسط | 2011       | 2010       | 2009       | 2008       | البيان  |
|-------|------------|------------|------------|------------|---|
|       | مليون \$   | مليون \$   | مليون \$   | مليون \$   |   |
|       | 28         | 11         | 9          | 40         | ودائع مصارف ومؤسسات مصرفية في المصارف الإسلامية                       |
|       | 612        | 404        | 325        | 360        | ودائع مصارف ومؤسسات مصرفية في المصارف التجارية                        |
|       | <b>640</b> | <b>415</b> | <b>334</b> | <b>400</b> | <b>ودائع مصارف ومؤسسات مصرفية القطاع المصرف</b>                       |
| 0.05  | 0.04       | 0.03       | 0.03       | 0.10       | نسبة ودائع مصارف ومؤسسات مصرفية في المصارف الإسلامية / القطاع المصرفي |
| 0.14  | 1.63       | 0.14       | -0.77      | -0.46      | معدل نمو ودائع المصارف والمؤسسات المصرفية في المصارف الإسلامية        |
| 0.11  | 0.51       | 0.24       | -0.10      | -0.23      | معدل نمو ودائع المصارف والمؤسسات المصرفية في المصارف التجارية         |

المصدر: (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2007-2011)، و(البنك الإسلامي العربي، 2007-

2011)، و(جمعية البنوك في فلسطين، 2007-2011)

ومن خلال الجدول أعلاه يتضح الآتي:

- متوسط نسبة ودائع المؤسسات والمصارف في المصارف الإسلامية (5%) وأعلى نسبة حققتها المصارف الإسلامية في سنة 2008 حيث بلغت (10%)، وانخفاض هذه النسبة يؤثر على استثمارات المصارف الإسلامية بالسلب بشكل كبير ويضعف من قدرتها على جلب واستقطاب المدخرات.
- بلغ متوسط معدل نمو ودائع المصارف والمؤسسات المصرفية في المصارف الإسلامية (14%) رغم تذبذب معدلات النمو وتراجعها في سنة 2008 و2009، لكن معدل نمو سنة 2011 بلغ (1.63) بزيادة مقدارها (17 مليون دولار) لذلك ارتفع متوسط معدل النمو، وبلغ متوسط معدل نمو ودائع المصارف التجارية (11%)، وعليه فإن المصارف الإسلامية استطاعت المحافظة على معدل نمو جيد.
- ودائع المؤسسات المصرفية والمصارف في المصارف الإسلامية سنة 2011 بلغت (28 مليون دولار) بينما بلغت في سنة 2007 (73.7 مليون دولار) بمعنى أن معدل النمو متناقص (-62%).
- تشكل ودائع المؤسسات المصرفية والمصارف في المصارف الإسلامية (8%) من حجم الودائع التي استقطبتها المصارف الإسلامية.

#### • ودائع العملاء وأصحاب الاستثمارات المطلقة :

يمكن الوقوف على حجم ودائع العملاء وأصحاب الاستثمارات المطلقة في المصارف الإسلامية في فلسطين من خلال الجدول الآتي:

جدول 6.4- أ: نسبة ودائع العملاء وأصحاب الاستثمارات المطلقة في المصارف الإسلامية ومعدل نموها بالمقارنة بالقطاع المصرفي.

| متوسط | 2011     | 2010     | 2009     | 2008     | البيانات  |
|-------|----------|----------|----------|----------|---|
|       | مليون \$ | مليون \$ | مليون \$ | مليون \$ |   |
|       | 537      | 519      | 482      | 467      | ودائع العملاء وأصحاب الاستثمارات المطلقة في المصارف الإسلامية |



جدول 6.4- ب: نسبة ودائع العملاء وأصحاب الاستثمارات المطلقة في المصارف الإسلامية ومعدل نموها بالمقارنة بالقطاع المصرفي.

| متوسط | 2011     | 2010     | 2009     | 2008     | البيان  |
|-------|----------|----------|----------|----------|---|
|       | مليون \$ | مليون \$ | مليون \$ | مليون \$ |   |
|       | 6418     | 6253     | 5699     | 5252     | ودائع العملاء وأصحاب الاستثمارات المطلقة في المصارف التجارية                        |
|       | 6955     | 6773     | 6181     | 5719     | ودائع العملاء وأصحاب الاستثمارات المطلقة في القطاع المصرفي                          |
| 0.08  | 0.08     | 0.08     | 0.08     | 0.08     | نسبة ودائع العملاء وأصحاب الاستثمارات المطلقة في المصارف الإسلامية / القطاع المصرفي |
| 0.04  | 0.03     | 0.08     | 0.03     | 0.03     | معدل نمو ودائع العملاء وأصحاب الاستثمارات المطلقة في المصارف الإسلامية              |
| 0.09  | 0.03     | 0.10     | 0.09     | 0.14     | معدل نمو ودائع العملاء وأصحاب الاستثمارات المطلقة في المصارف التجارية               |

المصدر: (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2007-2011)، و(البنك الإسلامي العربي، 2007-2011)، و(جمعية البنوك في فلسطين، 2007-2011)

من خلال الجدول السابق يتضح الآتي:

- بلغت نسبة ما استطاعت المصارف الإسلامية من استقطابه من ودائع العملاء وأصحاب الاستثمارات المطلقة في سنوات الدراسة (8%) من إجمالي ودائع العملاء في القطاع المصرفي.
- بلغ متوسط معدل نمو ودائع العملاء وأصحاب الاستثمارات المطلقة في المصارف الإسلامية (4%)، حيث كانت سنة 2010 الأفضل بسنة (8%)، بينما المصارف التجارية فبلغ متوسط معدل النمو (9%) وبالعودة إلى دراسة (مشتي، 2011)، و(التميمي، 2009) فإن معدل نمو ودائع المصارف الإسلامية كان أعلى من ودائع البنوك التجارية حيث بلغ متوسط معدل نمو ودائع المصارف الإسلامية (29.96%) والبنوك التجارية (8.45%).

- ودائع العملاء وأصحاب الاستثمارات في المصارف الإسلامية تشكل (92%) من مجمل الودائع في المصارف الإسلامية و(8%) من مجمل ودائع القطاع المصرفي وهذه نسبة قليلة لكنها تضع المصارف الإسلامية في الموقع السابع والثامن من ترتيب المصارف العاملة في فلسطين، حسب ودائع العملاء حسب دراسة (جمعية بنوك فلسطين، 2011) وفيما يلي توزيع ودائع العملاء ودائع أصحاب الاستثمارات في المصارف الإسلامية مقسمة إلى ثلاث أقسام في الجدول الآتي:

جدول 7.4: توزيع ودائع العملاء وأصحاب الاستثمارات ومعدل نموها

| متوسط | 2011       | 2010       | 2009       | 2008       | البيانات  |
|-------|------------|------------|------------|------------|---|
|       | مليون \$   | مليون \$   | مليون \$   | مليون \$   |   |
|       | 164        | 163        | 150        | 146        | قيمة ودائع العملاء (الأفراد والشركات)                                       |
|       | 361        | 346        | 326        | 314        | ودائع أصحاب الاستثمارات   |
|       | 13         | 10         | 7          | 7          | التأمينات النقدية   |
|       | <b>537</b> | <b>519</b> | <b>482</b> | <b>467</b> | <b>ودائع العملاء وأصحاب الاستثمارات في المصارف الإسلامية</b>                |
| 0.31  | 0.31       | 0.31       | 0.31       | 0.31       | نسبة ودائع العملاء في المصارف الإسلامية / ودائع العملاء وأصحاب الاستثمارات  |
| 0.67  | 0.67       | 0.67       | 0.68       | 0.67       | نسبة ودائع أصحاب الاستثمار المطلق / ودائع العملاء وأصحاب الاستثمارات المطلق |
| 0.02  | 0.02       | 0.02       | 0.01       | 0.01       | نسبة التأمينات النقدية / ودائع العملاء وأصحاب الاستثمارات المطلق            |
| 0.06  | 0.00       | 0.09       | 0.02       | 0.11       | معدل نمو ودائع العملاء في المصارف الإسلامية                                 |
| 0.12  | 0.04       | 0.06       | 0.04       | 0.34       | معدل نمو ودائع أصحاب الاستثمارات في المصارف الإسلامية                       |
| 0.08  | 0.25       | 0.51       | -0.02      | -0.42      | معدل نمو التأمينات النقدية في المصارف الإسلامية                             |

المصدر: (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2007-2011)، و(البنك الإسلامي العربي، 2007-2011)، و(جمعية البنوك في فلسطين، 2007-2011)

ومن خلال الجدول السابق يتضح أن مؤشرات الودائع في المصارف الإسلامية كالاتي:

- تتشكل من (31%) وودائع عملاء و(67%) وودائع استثمارية و(2%) تأمينات نقدية.
- تشكل الودائع الاستثمارية (67%) من مجمل الودائع في المصارف الإسلامية باستثناء وودائع البنوك والمؤسسات المصرفية، وتشكل ما نسبة (5%) من مجمل وودائع القطاع المصارف الإسلامية.
- وودائع العملاء في المصارف الإسلامية تشكل (31%) من وودائع المصارف الإسلامية في جميع سنوات الدراسة، ومع ملاحظة تراجع معدل نمو الودائع ليصل الى (0.004) سنة 2011 فان ثابت النسبة يعود إلى انخفاض في الودائع الاستثمارية وهذا مؤشر على تراجع ثقة المستثمرين في استثمارات المصارف الإسلامية.
- حققت أعلى معدل نمو في وودائعها الاستثمارية في سنة 2008 حيث بلغت (34%).
- بلغ متوسط نسبة الودائع الإجمالية للمصارف الإسلامية إلى مصادر الأموال في المصارف الإسلامية (79%)، وفي المصارف التجارية (84%) حسب الجدول الآتي:

جدول 8.4: نسبة الودائع الإجمالية إلى مصادر الأموال في المصارف الإسلامية والتجارية.

| متوسط | 2011 | 2010 | 2009 | 2008 | البيانات   |
|-------|------|------|------|------|--|
| 0.79  | 0.78 | 0.81 | 0.81 | 0.77 | نسبة الودائع الإجمالية في المصارف الإسلامية / مصادر الأموال في المصارف الإسلامية |
| 0.84  | 0.81 | 0.84 | 0.93 | 0.76 | نسبة الودائع الإجمالية في المصارف التجارية / مصادر الأموال في المصارف التجارية   |

المصدر: (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2007-2011)، و(البنك الإسلامي العربي، 2007-2011)، و(جمعية البنوك في فلسطين، 2007-2011).

وفي ضوء نتائج تحليل نسبة الودائع في المصارف الإسلامية بمكوناتها (ودائع عملاء، وودائع استثمارية، وودائع مؤسسات مصرفية) ومقارنتها مع المصارف التجارية من خلال المعايير السابقة يلاحظ تفاوت كبير بين نسبة المصارف الإسلامية ونسبة المصارف التجارية كما أن نسبة الودائع في المصارف الإسلامية قد تراجعت قليلا لصالح المصارف التجارية وأسباب ذلك تتمثل فيما يأتي:

- تراجع معدل النمو السنوي للودائع وتشتته وانخفاضه عن معدل النمو السنوي للمصارف التجارية بنسبة (3%)، وعليه فان المصارف التجارية كانت أكثر فاعلة في جذب المدخرات.
- تراجع نسبة ودائع "المصارف والمؤسسات المصرفية" في المصارف الإسلامية من (0.10) من قيمة الودائع سنة 2008 إلى (0.05) سنة 2011، وهذا الانخفاض أثر سلباً على المركز المالي للمصارف الإسلامية وقدرتها على جذب ودائع العملاء.
- انخفاض معدل النمو السنوي لودائع العملاء ليصل الى (0.004) سنة 2011.
- انخفاض معدل نمو ودائع العملاء وتشتته بشكل كبير، حيث تراجع معدل النمو من (11%) عام 2008 الى (0.00) عام 2011.
- نسبة الودائع الإجمالية إلى مصادر الأموال في المصارف الإسلامية تقل عن المصارف التجارية بسنة (0.05)، وهذا مؤشر على نجاح في المصارف التجارية في استقطاب المدخرات بشكل أفضل من المصارف الإسلامية.
- المؤشر الثالث: تحليل العائد على الإيرادات والموجودات وحقوق الملكية ورأس المال العامل ومقارنتها مع المصارف التجارية.

جدول 9.4- أ: تحليل نسب العائد للمصارف الإسلامية ومقارنتها مع المصارف التجارية.

| متوسط | 2011     | 2010     | 2009     | 2008     | البيان  |
|-------|----------|----------|----------|----------|---|
|       | مليون \$ | مليون \$ | مليون \$ | مليون \$ |   |
|       |          |          |          |          | نسبة الأرباح  |
|       | 4.92     | -0.68    | 1.37     | 2.59     | صافي الأرباح (الخسائر) المصارف الإسلامية                            |
|       | 32.78    | 26.82    | 24.72    | 23.92    | إجمالي إيرادات المصارف الإسلامية                                    |
|       | 123.75   | 139.95   | 100.89   | 81.49    | صافي الأرباح (الخسائر) المصارف التجارية                             |
|       | 382.82   | 369.44   | 308.97   | 318.47   | إجمالي إيرادات المصارف التجارية                                     |
| 0.07  | 0.15     | -0.03    | 0.06     | 0.11     | صافي الأرباح المصارف الإسلامية / إجمالي الإيرادات المصارف الإسلامية |
| 0.32  | 0.32     | 0.38     | 0.33     | 0.26     | صافي الأرباح المصارف التجارية / إجمالي الإيرادات المصارف التجارية   |

جدول 9.4- ب: تحليل نسب العائد للمصارف الإسلامية ومقارنتها مع المصارف التجارية.

| متوسط | 2011     | 2010     | 2009     | 2008     | البيان   |
|-------|----------|----------|----------|----------|--|
|       | مليون \$ | مليون \$ | مليون \$ | مليون \$ |  |
|       |          |          |          |          | العائد على الموجودات   |
|       | 4.92     | -.68     | 1.37     | 2.59     | صافي الأرباح (الخسائر) المصارف الإسلامية                             |
|       | 693      | 643      | 593      | 606      | موجودات المصارف الإسلامية  |
|       | 124      | 140      | 101      | 81       | صافي الأرباح (الخسائر) المصارف التجارية                              |
|       | 8385     | 7911     | 7115     | 6594     | موجودات المصارف التجارية   |
| 0.003 | .007     | -0.001   | 0.002    | 0.004    | صافي الأرباح المصارف الإسلامية / موجودات المصارف الإسلامية           |
| 0.014 | 0.013    | 0.018    | 0.014    | 0.012    | صافي الأرباح المصارف التجارية / موجودات المصارف التجارية             |
|       |          |          |          |          | العائد على حقوق الملكية  |
|       | 4.92     | -.68     | 1.37     | 2.59     | صافي الأرباح (الخسائر) المصارف الإسلامية                             |
|       | 109      | 96       | 86       | 69       | حقوق الملكية المصارف الإسلامية                                       |
|       | 124      | 140      | 101      | 81       | صافي الأرباح (الخسائر) المصارف التجارية                              |
|       | 1079     | 999      | 885      | 807      | حقوق الملكية المصارف التجارية  |
| 0.02  | 0.05     | -0.01    | 0.02     | 0.04     | صافي الأرباح المصارف الإسلامية / حقوق الملكية المصارف الإسلامية      |
| 0.12  | 0.11     | 0.14     | 0.11     | 0.10     | صافي الأرباح المصارف الإسلامية / حقوق الملكية المصارف التجارية       |
|       |          |          |          |          | العائد على رأس المال المدفوع   |
|       | 4.92     | -.68     | 1.37     | 2.59     | صافي الأرباح (الخسائر) المصارف الإسلامية                             |
|       | 94       | 87       | 77       | 60       | رأس مال المدفوع المصارف الإسلامية                                    |
|       | 124      | 140      | 101      | 81       | صافي الأرباح (الخسائر) المصارف التجارية                              |
|       | 781      | 723      | 623      | 543      | رأس مال المدفوع للمصارف التجارية                                     |
| 0.03  | 0.05     | -0.01    | 0.02     | 0.04     | صافي الأرباح المصارف الإسلامية / رأس المال المدفوع المصارف الإسلامية |
| 0.17  | 0.16     | 0.19     | 0.16     | 0.15     | صافي الأرباح المصارف الإسلامية / رأس المال المدفوع المصارف الإسلامية |

المصدر: (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2007-2011)، و(البنك الإسلامي العربي، 2007-2011)، و(جمعية البنوك في فلسطين، 2007-2011)

من خلال الجدول أعلاه فإن العائد أو الأرباح التي حققتها المصارف الإسلامية كانت كما يأتي:

- نسبة الأرباح: متوسط المصارف الإسلامية (7%) متوسط المصارف التجارية (32%) خلال سنوات الدراسة وهذا مؤشر على ضعف المصارف الإسلامية في إدارة أموالها الذاتية وأموال المستثمرين مما يشير إلى انخفاض كفاءة أدائها المالي، وأعلى نسبة أرباح حققتها الإسلامية كانت (11%) في عام 2008 بينما التجارية (26%).
- العائد على الموجودات: متوسط العائد للمصارف الإسلامية بلغ (0.003) وللبنوك التجارية (0.014)، تعتبر نسبة العائد على الموجودات في المصارف الإسلامية منخفضة مقارنة مع المصارف التجارية مما يؤثر على قدرتها التنافسية.
- العائد على حقوق الملكية: متوسط العائد للمصارف الإسلامية بلغ (2%) وللمصارف التجارية (12%) ونسبة المصارف الإسلامية لا تشجع على الاستثمار من قبل أصحاب حقوق الملكية والمستثمرين الجدد حيث أنها منخفضة ولعل ذلك يعود إلى تركيز التمويلات على أداة المرابحة بشكل كبير بالإضافة إلى أن حجم توظيفات المصارف الإسلامية يشكل (10%) من إجمالي التوظيفات في القطاع المصرفي.
- العائد على رأس المال المدفوع: متوسط العائد للمصارف الإسلامية (3%) وللمصارف التجارية (17%) وهذه النسبة تصب في صالح المصارف التجارية مع العلم أن متوسط معدل نمو رأس المال المدفوع للمصارف التجارية يزيد عن المصارف الإسلامية بمقدار (4%).

من خلال تحليل عناصر (مصادر الأموال) في المصارف الإسلامية حسب ما ورد أعلاه يمكن إيضاح أسباب انخفاض وتراجع نسبة مصادر الأموال في المصارف الإسلامية بالمقارنة مع المصارف التجارية كالآتي:

- الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية التي تعد المصدر الرئيسي لجذب التمويلات للمصارف الإسلامية نسبتها بلغت (5%) من إجمالي الودائع في القطاع المصرفي وهي نسبة ضعيفة ومنخفضة وتقلل من قدرة المصارف الإسلامية على تعزيز استثماراتها.
- ودايع العملاء الرافد الثاني في مصادر التمويل الخارجي للمصارف الإسلامية شهدت تراجع كبير بمعدلات نموها السنوي، حيث انخفض معدل نموها في عام 2011 إلى (0.004) مما يعكس ضعف ثقة ورغبة العملاء بالتعامل مع المصارف الإسلامية.

- الأرباح والعوائد التي تحققها المصارف الإسلامية منخفضة بالمقارنة مع المصارف التجارية، فأدى ذلك لانخفاض قدرة المصارف الإسلامية على زيادة استثماراتها من أموالها الذاتية، كما شهدت السنوات (2010،2008) من الدراسة تسجيل المصارف الإسلامية خسائر بلغت (4.8) مليون دولار.
- العائد على حقوق الملكية والعائد على الاستثمار اقل من المصارف التجارية حيث بلغ الفارق بين القطاعين أكثر من (10%)، وهذا التراجع له الأثر البالغ على ثقة المتعاملين والمستثمرين بالقطاع المالي في المصارف الإسلامية.
- منافسة المصارف التجارية القوية للمصارف الإسلامية من حيث الانتشار والعدد والخدمات أثر على المصارف الإسلامية حيث بينت النتائج أن معدل نمو المصارف التجارية أفضل من المصارف الإسلامية في أغلب معايير الدراسة.

#### 2.1.4 مدى إسهام المصارف الإسلامية في فلسطين في تمويل الاستثمار:

استخدم الباحث عدد من المعايير لفحص مدى مساهمة المصارف الإسلامية في فلسطين في الاستثمار، كالآتي:

##### 1.2.1.4 المعيار الأول: حجم التوظيفات في المصارف الإسلامية:

تم إخضاع هذا المعيار لعدد من المؤشرات كما يأتي:

- المؤشر الأول: نسبة موجودات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ومعدل نموها ومقارنتها مع المصارف التجارية.

جدول 10.4-أ: نسبة موجودات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ومعدل نموها ومقارنتها مع المصارف التجارية

| متوسط | 2011     | 2010     | 2009     | 2008     | البيانات                  |
|-------|----------|----------|----------|----------|---------------------------|
|       | مليون \$ | مليون \$ | مليون \$ | مليون \$ |                           |
|       | 693      | 643      | 593      | 606      | موجودات المصارف الإسلامية |

جدول 10.4-ب: نسبة موجودات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ومعدل نموها ومقارنتها مع المصارف التجارية.

| متوسط | 2011        | 2010        | 2009        | 2008        | البيانات   |
|-------|-------------|-------------|-------------|-------------|--|
|       | مليون \$    | مليون \$    | مليون \$    | مليون \$    |  |
|       | 8385        | 7911        | 7115        | 6594        | موجودات المصارف التجارية                                   |
|       | <b>9078</b> | <b>8554</b> | <b>7707</b> | <b>7201</b> | موجودات القطاع المصرفي                                     |
| 0.078 | 0.076       | 0.075       | 0.077       | 0.084       | نسبة موجودات المصارف الإسلامية /<br>موجودات القطاع المصرفي |
| 0.07  | 0.08        | 0.09        | -0.02       | 0.13        | معدل نمو موجودات المصارف الإسلامية                         |
| 0.09  | 0.06        | 0.11        | 0.08        | 0.12        | معدل نمو موجودات المصارف التجارية                          |

المصدر: (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2007-2011)، و(البنك الإسلامي العربي، 2007-2011)، و(جمعية البنوك في فلسطين، 2007-2011)

من خلال تحليل نسبة الموجودات للمصارف الإسلامية حسب الجدول أعلاه يتضح الآتي:

- بلغ مجمل موجودات المصارف الإسلامية (693) مليون دولار في سنة 2011 وهي الأعلى منذ بداية عمل المصارف الإسلامية.
- متوسط نسبة موجودات المصارف الإسلامية خلال سنوات الدراسة هي (7.8%) من إجمالي موجودات القطاع المصرفي، وكانت النسبة الأفضل للمصارف الإسلامية سنة 2008 حيث بلغت (8.4%) وهي الأعلى منذ تأسيس المصارف الإسلامية.
- حققت المصارف الإسلامية متوسط معدل نمو بلغ (7%) لمصادرها الإجمالية، وكان هناك تذبذباً بمعدل النمو السنوي حيث بلغت النسبة (13%) في سنة 2008 بينما في سنة 2009 تراجع معدل النمو بنسبة (2%).
- بلغ متوسط نمو المصارف التجارية لمصادرها الإجمالية (9%) خلال سنوات الدراسة متقدمة على المصارف الإسلامية بنسبة (2%).

من خلال تحليل نتائج نسبة موجودات المصارف الإسلامية في سنوات الدراسة أعلاه يلاحظ تراجع نسبة موجودات المصارف الإسلامية وانخفاضها مقارنة بالقطاع المصرفي الفلسطيني ويرجع ذلك إلى عدة أسباب من أهمها:



- بيع المحفظة الاستثمارية لبنك الأقصى الإسلامي وإغلاقه، مما أدى إلى انخفاض موجودات المصارف الإسلامية وتراجعها أمام المصارف التجارية.
- القدرة التنافسية للمصارف الإسلامية اقل من المصارف التجارية، في ظل وجود ستة عشر مصرفاً تجارياً ومصرفين إسلاميين، كما أن ترتيب المصارف الإسلامية حسب نسبة الموجودات في فلسطين: البنك الإسلامي الفلسطيني في المرتبة السابعة والبنك الإسلامي العربي في المرتبة الثامن (جمعية البنوك في فلسطين، 2011).
- نسبة النمو السنوي لموجودات المصارف الإسلامية لم تكن إيجابية في كل سنوات الدراسة وذلك يرجع إلى:

- الخسائر التي لحقت بالمصارف الإسلامية.
- انخفاض نسبة الودائع الإجمالية.

- المؤشر الثاني: حجم التوظيفات الإجمالية في المصارف الإسلامية ومعدل نموها ومقارنتها مع البنوك التجارية.

جدول 11.4: التوظيفات في المصارف الإسلامية ومعدل نموها ومقارنتها مع المصارف التجارية:

| متوسط | 2011        | 2010        | 2009        | 2008        | البيانات  |
|-------|-------------|-------------|-------------|-------------|---|
|       | مليون \$    | مليون \$    | مليون \$    | مليون \$    |   |
|       | 415         | 379         | 292         | 238         | التوظيفات الإجمالية للمصارف الإسلامية                     |
|       | 4044        | 3346        | 2509        | 1685        | التوظيفات الإجمالية للمصارف التجارية                      |
|       | <b>4459</b> | <b>3725</b> | <b>2801</b> | <b>1923</b> | <b>إجمالي توظيفات القطاع المصرفي</b>                      |
| 0.10  | 0.09        | 0.10        | 0.10        | 0.12        | نسبة توظيفات المصارف الإسلامية/<br>توظيفات القطاع المصرفي |
| 0.17  | 0.09        | 0.30        | 0.23        | 0.05        | معدل نمو التوظيفات المصارف<br>الإسلامية                   |
| 0.29  | 0.21        | 0.33        | 0.49        | 0.13        | معدل نمو التوظيفات المصارف التجارية                       |

المصدر: (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2007-2011)، و(البنك الإسلامي العربي، 2007-2011) و(جمعية البنوك في فلسطين، 2007-2011)

- عملت المصارف الإسلامية على زيادة حجم توظيفاتها المالية من سنة إلى أخرى حيث حققت اتجاها تصاعديا في مقدار التمويلات الممنوحة حيث بلغ ما قدمته (238 مليون دولار) في سنة 2008 وصولا إلى (415 مليون دولار) في سنة 2011 أي بزيادة مقدارها (177 مليون دولار).
- بلغ متوسط نسبة التوظيفات في المصارف الإسلامية (10%) من إجمالي توظيفات القطاع المصرفي، وكانت النسبة الأعلى في سنة 2008 حيث بلغت النسبة (12%).
- انخفضت نسبة التوظيفات في المصارف الإسلامية بالمقارنة مع القطاع المصرفي في سنوات الدراسة من (0.12) سنة 2008 إلى (0.09) سنة 2011.
- حققت المصارف الإسلامية متوسط معدل نمو خلال سنوات الدراسة بلغ (17%) وتضاعفت قيمة التوظيفات بين سنة 2008-2011 (0.74 مرة)، في حين بلغ متوسط معدل نمو المصارف التجارية (29%) وتضاعفت قيمة التوظيفات بين سنة 2008-2011 (1.64 مرة).

ولتحليل التوظيفات بشكل أكثر تفصيل نورد في ما يأتي توزيع التوظيفات الإجمالية في المصارف الإسلامية ومعدلات نموها :

جدول 12.4 - أ: توزيع توظيفات المصارف الإسلامية ومعدل نموها بالمقارنة مع المصارف التجارية.

| متوسط | 2011     | 2010     | 2009     | 2008     | البيانات  |
|-------|----------|----------|----------|----------|---|
|       | مليون \$ | مليون \$ | مليون \$ | مليون \$ |   |
|       | 321      | 249      | 181      | 200      | التمويلات المباشرة المصارف الإسلامية                                      |
|       | 84       | 117      | 97       | 30       | الاستثمارات المصارف الإسلامية   |
|       | 10       | 13       | 14       | 8        | موجودات مالية متوفرة للبيع  |
|       | 415      | 379      | 292      | 238      | التوظيفات الإجمالية للمصارف الإسلامية                                     |
|       | 693      | 643      | 593      | 606      | موجودات المصارف الإسلامية   |
|       | 3166     | 2572     | 1928     | 1469     | التسهيلات المصارف التجارية  |
|       | 3487     | 2821     | 2109     | 1669     | التمويلات والتسهيلات في القطاع المصرفي                                    |
| 0.52  | 0.60     | 0.60     | 0.49     | 0.39     | نسبة التوظيفات الإجمالية في المصارف الإسلامية / موجودات المصارف الإسلامية |

جدول 12.4- ب: توزيع توظيفات المصارف الإسلامية ومعدل نموها بالمقارنة مع المصارف التجارية.

| متوسط | 2011     | 2010     | 2009     | 2008     | البيان  |
|-------|----------|----------|----------|----------|---|
|       | مليون \$ | مليون \$ | مليون \$ | مليون \$ |   |
| 0.10  | 0.09     | 0.09     | 0.09     | 0.12     | نسبة التمويلات المباشرة /التمويلات والتسهيلات في القطاع المصرفي           |
| 0.73  | 0.77     | 0.66     | 0.62     | 0.84     | نسبة التمويلات المباشرة / التوظيفات الإجمالية في المصارف الإسلامية        |
| 0.24  | 0.20     | 0.31     | 0.33     | 0.13     | نسبة الاستثمارات / التوظيفات الإجمالية في المصارف الإسلامية               |
| 0.03  | 0.02     | 0.03     | 0.05     | 0.03     | نسبة موجودات مالية متوفرة للبيع/ التوظيفات الإجمالية في المصارف الإسلامية |
| 0.16  | 0.29     | 0.38     | -0.09    | 0.07     | معدل نمو التمويلات المباشرة المصارف الإسلامية                             |
| 0.27  | 0.23     | 0.33     | 0.31     | 0.19     | معدل نمو التسهيلات المصارف التجارية                                       |

المصدر: (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2007-2011)، و(البنك الإسلامي العربي، 2007-2011)، و(جمعية البنوك في فلسطين، 2007-2011)

من خلال تحليل الجدول أعلاه لحجم توظيفات المصارف الإسلامية نجد أن:

- شكلت التوظيفات ما نسبته (52%) خلال سنوات الدراسة من إجمالي موجودات المصارف الإسلامية.
- شهدت سنوات الدراسة توجه من المصارف الإسلامية نحو زيادة توظيفاتها، فزادت النسبة من (39%) عام 2008 إلى (60%) عام 2011.
- التمويلات المباشرة تشكل النسبة الأعلى من التوظيفات في المصارف الإسلامية، حيث بلغت نسبة التوظيفات (84%) من توظيفات عام 2008 وتراجعت في السنوات اللاحقة فكان متوسط نسبة التمويلات المباشرة (73%).
- بلغت نسبة التمويلات المباشرة في المصارف الإسلامية بالمقارنة مع القطاع المصرفي (12%) في عام 2008 وتراجعت إلى (9%) في سنوات الدراسة اللاحقة.

- وشكلت الاستثمارات السنة الثانية حيث بلغ متوسط نسبة الاستثمارات (24%) وكانت النسبة الأعلى في سنة 2010 حيث بلغت (31%).
- بلغ متوسط المعدل السنوي التمويلات المباشرة في المصارف الإسلامية (16%) وتقل هذه النسبة عن المصارف التجارية بفارق (11%)، واتسم بكونه إيجابى في سنوات الدراسة باستثناء عام 2009.

في ضوء نتائج التحليل المتعلقة لنسبة التوظيفات في المصارف الإسلامية نجد أن المصارف الإسلامية استطاعت زيادة قيمة توظيفاتها خلال سنوات الدراسة (0.74 مرة) لكن نسبة توظيفاتها مقارنة مع القطاع المصرفى الفلسطينى انخفضت وتراجعت خلال سنوات الدراسة حيث بلغت سنة 2008 (0.12) وانخفضت إلى (0.09) سنة 2011 ويعود ذلك إلى:

- عدم استثمار ما نسبته (40%) من موجودات المصارف الإسلامية دون استثمارها حيث بلغ متوسط نسبة التوظيفات إلى الموجودات خلال سنوات الدراسة (52%) وأعلى نسبة توظيف في سنوات الدراسة بلغت (60%).
- انخفاض قدرة المصارف الإسلامية على استقطاب المدخرات وتراجع حصتها السوقية أثر بالسلب على قدرة المصارف الإسلامية على تمويل الاستثمار.
- الخسائر التي لحقت بالقطاع المصرفى الإسلامى فى فلسطين فى سنوات الدراسة، أثر بالسلب على جذب المدخرات وثقة المستثمرين.

#### 2.2.1.4. المعيار الثانى: تقييم أداء الأدوات المالية الإسلامية.

##### • المؤشر الأول: الربحية.

تحقيق الأرباح من الأهداف التي تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيقها وهي المؤشر المعبر عن حسن إدارة واستخدام الأموال في الاستثمارات المختلفة، ويمكن قياس كفاءة استخدام الأدوات المالية من خلال معيار الربحية، ويمكن قياس هذا المؤشر بالأدوات الآتية:

- نسبة العائد على الاستثمار: إيراد وسيلة الاستثمار/ إجمالى إيرادات الاستثمار، ويوضحها الجدول (13.4) الآتى:

جدول 13.4: نسبة العائد على الاستثمار.

| متوسط        | 2011         | 2010         | 2009         | 2008         | البيان   |
|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|--|
|              | مليون \$     | مليون \$     | مليون \$     | مليون \$     |  |
| 12.29        | 21.00        | 15.44        | 12.16        | 12.29        | إيراد بيوع المرابحة للأمر بالشراء                              |
| 0.85         | 0.64         | 0.53         | 0.63         | 0.85         | إيراد إجارة منتهية بالتمليك                                    |
| 0.32         | 0.45         | 0.44         | 0.42         | 0.32         | إيراد تمويل الاستصناع  |
| 0.97         | 0.64         | 0.57         | 0.93         | 0.97         | إيراد تمويل مضاربة   |
| 2            | 2.60         | 2.27         | 1.79         | 3.34         | إيرادات أخرى   |
| <b>17.77</b> | <b>25.33</b> | <b>19.26</b> | <b>15.93</b> | <b>17.77</b> | <b>إجمالي إيرادات الاستثمارات</b>                              |
| 0.77         | 0.83         | 0.80         | 0.76         | 0.69         | نسبة أداة المرابحة : إيراد الأداة / إجمالي إيرادات الاستثمارات |
| 0.04         | 0.03         | 0.03         | 0.04         | 0.05         | نسبة أداة الإجارة : إيراد الأداة / إجمالي إيرادات الاستثمارات  |
| 0.02         | 0.02         | 0.02         | 0.03         | 0.02         | نسبة أداة الاستصناع: إيراد الأداة / إجمالي إيرادات الاستثمارات |
| 0.04         | 0.03         | 0.03         | 0.06         | 0.05         | نسبة أداة المضاربة : إيراد الأداة / إجمالي إيرادات الاستثمارات |

المصدر: (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2008-2011)، و(البنك الإسلامي العربي، 2008-2011).

ومن خلال الجدول السابق نجد أن :

- متوسط نسبة العائد على الاستثمار لأداة المرابحة هو الأعلى في الأدوات المالية المستخدمة في المصارف الإسلامية حيث بلغ (77%).
- متوسط نسبة العائد على الاستثمار للأدوات الأخرى المستخدمة في المصارف الإسلامية (4%، 2%، 4%) موزعة بالترتيب على أداة الإجارة والمضاربة والاستصناع.
- الاستثمار لدى البنوك الأخرى وسلطة النقد حقق متوسط نسبة العائد بمقدار (13%).

○ نسبة ربحية وسيلة الاستثمار: أرباح وسيلة الاستثمار/ رصيد التمويل.

جدول 14.4: نسبة ربحية الأداة المالية.

| متوسط | 2011          | 2010          | 2009          | 2008          | البيان                             |
|-------|---------------|---------------|---------------|---------------|------------------------------------|
|       | مليون \$      | مليون \$      | مليون \$      | مليون \$      |                                    |
|       | 300.46        | 230.28        | 156.52        | 171.32        | تمويلات المرابحة ( للأمر بالشراء ) |
|       | 8.83          | 7.61          | 7.5           | 10            | تمويلات إجارة منتهية بالتمليك      |
|       | 5.15          | 5.95          | 7.29          | 7.51          | تمويلات للاستصناع                  |
|       | 0.80          | 0.85          | 2.80          | 2.94          | حسابات جارية مكشوفة                |
|       | 0.11          | 0.07          | 0.01          | 0.02          | قرض حسن                            |
|       | 8.26          | 9.14          | 10.33         | 12.56         | المضاربة                           |
|       | <b>323.61</b> | <b>253.90</b> | <b>184.45</b> | <b>204.35</b> | <b>إجمالي التمويلات المباشرة</b>   |
| 0.07  | 0.07          | 0.07          | 0.08          | 0.07          | نسبة ربح أداة المرابحة             |
| 0.08  | 0.07          | 0.07          | 0.08          | 0.08          | نسبة ربح أداة الإجارة              |
| 0.07  | 0.09          | 0.07          | 0.06          | 0.04          | نسبة ربح أداة الاستصناع            |
| 0.08  | 0.08          | 0.06          | 0.09          | 0.08          | نسبة ربح أداة المضاربة             |

المصدر: (الإسلامي الفلسطيني، 2008-2011)، و(الإسلامي العربي، 2008-2011).

حسب تحليل نسبة ربحية أداة التمويل في الجدول السابق نجد أن :

- متوسط نسبة ربح وسيلة الاستثمار في سنوات الدراسة بلغ ( 8% ) لأداة الإجارة والمضاربة و(7%) لأداة المرابحة والاستصناع.
- أعلى نسبة عائد حققتها الأدوات المالية كانت (9%) للاستصناع في عام 2011 والمضاربة عام 2009.
- اتسمت نسبة ربح وسيلة الاستثمار في أداة المرابحة بالاستقرار وعدم التذبذب حيث بلغت في معظم سنوات الدراسة (7%)، وأيضاً في أداة الإجارة حيث تراوحت بين (8% - 7%).

ولتقييم الأدوات المالية من خلال مؤشر الربحية، تم استخراج نسبة ربحية الاستثمار كما ورد في الجدول (14.4) وكانت نتائج التحليل كما يأتي:

- المربحة: هي الأداة المالية الأكثر ثباتاً في تحقيق الأرباح حيث كانت نسبة أرباحها (7%) في معظم سنوات الدراسة، وشكلت النسبة الأكبر من إيرادات الاستثمارات كونها الأكثر استخداماً
- الإجارة: تتشابه أداة الإجارة مع أداة المربحة من حيث الثبات إلا أن متوسط نسبة ربح التي تحققها أعلى حيث بلغت (8%) لكن بمخاطر أعلى كونها تمويل طويل الأجل، ومتوسط مساهمتها في إيرادات الاستثمارات بلغ (4%).
- الاستصناع: نسبة الأرباح في أداة الاستصناع تميزت بعدم ثباتها وتشتتها فتراوحت ما بين (4%-95) وإسهامها في إيرادات الاستثمارات بلغ (2%)، لذا نجد أن المصارف الإسلامية تحجم عن استخدام هذه الأداة لعدم وضوح العوائد الممكنة من استخدامها.
- المضاربة: تمتاز هذه الأداة بكونها ذات النسبة الأعلى في تحقيق الأرباح، لكنها أقل ثباتاً من المربحة والإجارة حيث بلغ متوسط نسبة أرباحها (8%) لكن إسهامها في إيرادات الاستثمارات بلغ متوسطها (4%)، ويلاحظ عدم استخدام البنك الإسلامي الفلسطيني لهذه الأداة في سنوات الدراسة.

• المؤشر الثاني: مؤشر الاستثمار (التوظيف).

○ الوزن النسبي للصيغة: رصيد تمويل الصيغة/ إجمالي التمويلات المباشرة.

جدول 15.4- أ: الوزن النسبي لصيغ التمويل في المصارف الإسلامية في فلسطين.

| متوسط | 2011     | 2010     | 2009     | 2008     | البيان                                  |
|-------|----------|----------|----------|----------|---|
|       | مليون \$ | مليون \$ | مليون \$ | مليون \$ |   |
|       | 300.46   | 230.28   | 156.52   | 171.32   | تمويلات المربحة (للأمر بالشراء)         |
|       | 8.83     | 7.61     | 7.5      | 10       | تمويلات إجارة منتهية بالتمليك           |
|       | 5.15     | 5.95     | 7.29     | 7.51     | تمويلات الاستصناع                       |
|       | 8.26     | 9.14     | 10.33    | 12.56    | المضاربة                                |
|       | 0.91     | 0.92     | 2.81     | 2.96     | أخرى (القرض الحسن وحسابات جارية مكشوفة) |

جدول 15.4- ب: الوزن النسبي لصيغ التمويل في المصارف الإسلامية في فلسطين.

| متوسط | 2011     | 2010     | 2009     | 2008     | البيان   |
|-------|----------|----------|----------|----------|--|
|       | مليون \$ | مليون \$ | مليون \$ | مليون \$ |  |
|       | 323.61   | 253.90   | 184.45   | 204.35   | إجمالي التمويلات المباشرة  |
| 0.88  | 0.93     | 0.91     | 0.85     | 0.84     | وزن أداة المراجعة: تمويلات أداة المراجعة / إجمالي التمويلات المباشرة   |
| 0.04  | 0.03     | 0.03     | 0.04     | 0.05     | وزن أداة الإجارة: تمويلات أداة الإجارة / إجمالي التمويلات المباشرة     |
| 0.03  | 0.02     | 0.02     | 0.04     | 0.04     | وزن أداة الاستصناع: تمويلات أداة الاستصناع / إجمالي التمويلات المباشرة |
| 0.04  | 0.03     | 0.04     | 0.06     | 0.06     | وزن أداة المضاربة: تمويلات أداة المضاربة / إجمالي التمويلات المباشرة   |
| 0.01  | 0.00     | 0.00     | 0.02     | 0.01     | وزن أداة أخرى: تمويلات أداة أخرى / إجمالي التمويلات المباشرة           |

المصدر: (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2008-2011)، و(البنك الإسلامي العربي، 2008-2011).

من خلال الجدول أعلاه نجد أن الوزن النسبي للأدوات المالية المستخدمة في المصارف الإسلامية كما يلي :

- شكلت المراجعة الأداة الأكثر استخداماً في المصارف الإسلامية ما نسبته (88%) من مجموع التمويلات المباشرة خلال سنوات الدراسة وبلغت أعلى نسبة (93%) سنة 2011 وأقل نسبة (84%) سنة 2008 وهذا مؤشر على توجه المصارف الإسلامية إلى التقليل من استخدام الأدوات المالية غير المراجعة إلى أدنى مستوياتها مما يؤثر بالسلب على تحقيق الأرباح المناسبة وعلى إسهام المصارف الإسلامية بالموازنة ما بين تحقيق الأرباح وتحقيق تنمية.
- الوزن النسبي للأدوات الأخرى (الإجارة والاستصناع والمضاربة) فكانت نسبها (4% و3% و4%) والاستثمارات الأخرى شكلت (1%) .



○ معدل النمو: (رصيد التمويل الحالي - رصيد التمويل السابق) / رصيد التمويل السابق

جدول 16.4: معدل نمو استخدام الأدوات المالية في المصارف الإسلامية في فلسطين.

| متوسط  | 2011     | 2010     | 2009     | 2008     | البيان                                  |
|--|----------|----------|----------|----------|---|
|  | مليون \$ | مليون \$ | مليون \$ | مليون \$ |   |
|  | 300.46   | 230.28   | 156.52   | 171.32   | تمويلات المرابحة ( للأمر بالشراء )      |
|  | 8.83     | 7.61     | 7.5      | 10       | تمويلات إجارة منتهية بالتمليك           |
|  | 5.15     | 5.95     | 7.29     | 7.51     | تمويلات الاستصناع                       |
|  | 8.26     | 9.14     | 10.33    | 12.56    | المضاربة                                |
|  | 0.91     | .92      | 2.81     | 2.96     | أخرى (القرض الحسن وحسابات جارية مكشوفة) |
| <b>معدل النمو: (رصيد التمويل الحالي - رصيد التمويل السابق) / رصيد التمويل السابق</b> |          |          |          |          |   |
| 0.20   | 0.30     | 0.47     | -0.09    | 0.09     | معدل النمو أداة المرابحة                |
| 0.16   | 0.30     | 0.47     | -0.09    | -0.06    | معدل النمو أداة الإجارة                 |
| -0.01  | -0.14    | -0.18    | -0.03    | 0.30     | معدل النمو أداة الاستصناع               |
| -0.09  | -0.10    | -0.12    | -0.18    | 0.03     | معدل النمو أداة المضاربة                |
| -0.30  | 0.00     | -0.67    | -0.05    | -0.49    | معدل النمو أداة أخرى                    |

المصدر: (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2008-2011)، و(البنك الإسلامي العربي، 2008-2011).

حسب الجدول أعلاه فإن معدل نمو الأدوات المالية كما يأتي:

- حققت المرابحة أعلى متوسط معدل نمو خلال سنوات الدراسة بنسبة ( 20% ) حيث كانت أعلى نسبة سنة 2010 بمعدل ( 47% ) .

- بلغ متوسط نمو الإجارة (16%) خلال سنوات الدراسة فيما كانت نتيجة سنة 2010 هي الأعلى (47%)، ومن خلال الجدول أعلاه فإن معدل نمو الإجارة يوازي معدل نمو المراجعة إلا أن الوزن النسبي لتمويل الإجارة هو (4%) .
- فيما يتعلق بالأدوات ( الاستصناع، والمضاربة، وأخرى ) كان متوسط معدل النمو (-1%، -9%، -30%)، وكانت نتيجة سنة 2010 هي الأعلى بمعدل تراجع استخدام هذه الأدوات حيث كانت النسب (-18%، -12%، -67%) ، وهذا التراجع في معدل النمو يعود للاعتماد المصارف الإسلامية في تقديم التمويلات على أداة المراجعة التي بلغ الوزن النسبي لهذه الأداة (88%) في سنوات الدراسة.
- شهدت سنة 2009 تراجعا ملحوظا في جميع الأدوات المالية وذلك لكون المصارف الإسلامية قامت بتوظيف الأموال بشكل أكبر من خلال الاستثمارات المباشرة كما هو موضح في جدول أعلاه.

بتحليل مؤشر الاستثمار (التوظيف) من خلال نسبة الوزن النسبي للأدوات المالية ومعدل نموها نجد أن المصارف الإسلامية:

- المراجعة هي الأداة المفضلة لدى المصارف الإسلامية حيث توظف اغلب تمويلاتهما من خلالها وهي الأعلى نموًا في الأدوات المالية الأخرى.
- الأدوات المالية الأخرى حصلت على نسب هامشية من التمويلات بالإضافة إلى تناقص تلك النسب من عام إلى آخر.
- يعكس مؤشر (التوظيف) إلى ضعف كفاءة المصارف الإسلامية في استخدام الأموال المتاحة من أجل تلبية الاحتياجات المتنوعة للمتعاملين.
- المؤشر الثالث: مؤشر تلبية احتياجات العملاء.

○ تنوع مجال الاستخدام:

معرفة مجالات استخدام الأدوات المالية في تلبية احتياجات العملاء من حيث القطاعات الاقتصادية المختلفة (صناعية، تجارية، خدمية، زراعية، عقارية).

جدول 17.4: تنوع مجال الاستخدام الأداة المالية في تمويل القطاعات الاقتصادية.

| متوسط | البيان           |                  |                  |                  |                          |
|-------|------------------|------------------|------------------|------------------|--------------------------|
|       | 2011<br>مليون \$ | 2010<br>مليون \$ | 2009<br>مليون \$ | 2008<br>مليون \$ |                          |
| 8     | 10               | 11               | 11               | 8                | قطاع التصنيع             |
| 2     | 2                | 1                | 1                | 2                | قطاع الزراعة             |
| 8     | 14               | 5                | 13               | 8                | قطاع الخدمات             |
| 25    | 53               | 50               | 26               | 25               | قطاع التجارة             |
| 33    | 84               | 69               | 35               | 33               | قطاع العقارات والإنشاءات |
| 8     | 28               | 21               | 5                | 8                | أغراض استهلاكية          |
| 39    | 13               | 11               | 32               | 39               | القطاع الخاص             |
| 80    | 118              | 86               | 61               | 80               | السلطة الفلسطينية        |
| 203   | 323              | 254              | 184              | 203              | مجموع التمويلات          |
| 0.04  | 0.03             | 0.04             | 0.06             | 0.04             | قطاع التصنيع             |
| 0.01  | 0.01             | 0.01             | 0.01             | 0.01             | قطاع الزراعة             |
| 0.04  | 0.04             | 0.02             | 0.07             | 0.04             | قطاع الخدمات             |
| 0.16  | 0.17             | 0.20             | 0.14             | 0.12             | قطاع التجارة             |
| 0.22  | 0.26             | 0.27             | 0.19             | 0.16             | قطاع العقارات والإنشاءات |
| 0.06  | 0.09             | 0.08             | 0.03             | 0.04             | أغراض استهلاكية          |
| 0.11  | 0.04             | 0.04             | 0.17             | 0.19             | القطاع الخاص             |
| 0.36  | 0.37             | 0.34             | 0.33             | 0.39             | السلطة الفلسطينية        |

المصدر: (الإسلامي الفلسطيني، 2008-2011)، و(الإسلامي العربي، 2008-2011).

تقدم المصارف الإسلامية حسب الجدول أعلاه تنوعاً في مجالات توظيف تمويلاتها والتي يمكن إجمالها بما يلي:

- حصلت السلطة الوطنية الفلسطينية التي يتمثل القطاع العام على النسبة الأكبر من حجم التوظيف حيث بلغ متوسط نسبتها (36%).
- قطاع العقارات والإنشاءات حصل على (22%) من مجمل التمويلات، حيث يشمل الإنشاءات وسكن للإقامة الدائمة وتحسين ظروف السكن.

- وجاء في المرتبة الثالثة القطاع التجاري حيث بلغ متوسط التمويلات (16%) وشمل القطاع التجاري تجارة الجملة والمفرق داخليا وخارجيا.
- وجاء في المرتبة الرابعة القطاع الخاص متوسط ما حصل عليه من مجموع التمويلات ما نسبته (11%)، مع العلم أن هذه النسبة تخص البنك الإسلامي الفلسطيني فقط في حين أن البنك الإسلامي العربي لم يقدّم بتصنيف تمويلات للقطاع الخاص ( التقرير السنوي البنك الإسلامي العربي، 2008-2011).
- وشكلت الأغراض الاستهلاكية ما نسبته (6%) من إجمالي التمويلات موزعة على تجارة السيارات والأغراض الاستهلاكية.
- بينما كانت حصة قطاع التصنيع والخدمات (4%) لكل قطاع بينما القطاع الزراعي فكانت النسبة (1%).

من خلال ما سبق نجد أن المصارف الإسلامية في إطار تلبية احتياجات المتعاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة قدمت تمويلات لتلك القطاعات متفاوتة أثرت سلبا على فاعليتها في تحقيق تنمية في إطار متوازن وعادل، ويرجع ذلك:

- التمويل الموجه إلى القطاع الصناعي والزراعي والخدمي ضعيف ولا يلبي حاجات هذه القطاعات.
- تركيز عمليات المصارف الإسلامية وتمويلاتها في القطاع التجاري والأغراض الاستهلاكية، أدى لإهمال احتياجات القطاعات الأخرى.
- تركيز أغلب عمليات التمويل على أداة المراجعة أثر على قدرة المصارف الإسلامية على تلبية احتياجات المتعاملين خاصة التي تحتاج إلى فترة زمنية طويلة.
- تمويل السلطة الفلسطينية بما يزيد عن (38%) أضعف من قدرة المصارف الإسلامية على زيادة تمويلها للقطاعات الأخرى خاصة القطاع الخاص.

وفي الجدول التالي مقارنة بين ما تقدمه المصارف الإسلامية من تمويلات للقطاعات الاقتصادية وبين ما تقدمه المصارف التجارية لهذه القطاعات.

جدول 18.4: التمويلات المقدمة من المصارف الإسلامية للقطاعات الاقتصادية المختلفة مقارنة بالمصارف التجارية.

| البيان                              | العام | الصناعة          | الزراعة  | الخدمات  | التجارة  | العقارات | السلع الاستهلاكية |
|-------------------------------------|-------|------------------|----------|----------|----------|----------|-------------------|
|                                     |       | مليون \$         | مليون \$ | مليون \$ | مليون \$ | مليون \$ | مليون \$          |
| تمويل القطاعات - المصارف الإسلامية  | 2008  | 8                | 2        | 8        | 25       | 22       | 8                 |
| تمويل القطاعات - المصارف التجارية   | 2008  | 144              | 32       | 404      | 304      | 189      | 101               |
| مجموع تمويلات القطاع المصرفي        | 2008  | 1669 مليون دولار |          |          |          |          |                   |
| تمويل القطاعات - المصارف الإسلامية  | 2009  | 11               | 1        | 13       | 26       | 35       | 5                 |
| تمويل القطاعات - المصارف التجارية   | 2009  | 174              | 38       | 508      | 315      | 231      | 129               |
| مجموع تمويلات القطاع المصرفي        | 2009  | 2109 مليون دولار |          |          |          |          |                   |
| تمويل القطاعات - المصارف الإسلامية  | 2010  | 11               | 1        | 5        | 50       | 69       | 21                |
| تمويل القطاعات - المصارف التجارية   | 2010  | 247              | 44       | 572      | 342      | 340      | 209               |
| مجموع تمويلات القطاع المصرفي        | 2010  | 2821 مليون دولار |          |          |          |          |                   |
| تمويل القطاعات - المصارف الإسلامية  | 2011  | 10               | 2        | 14       | 53       | 84       | 28                |
| تمويل القطاعات - المصارف التجارية   | 2011  | 294              | 32       | 420      | 436      | 357      | 499               |
| مجموع تمويلات القطاع المصرفي        | 2011  | 3487 مليون دولار |          |          |          |          |                   |
| نسبة القطاع / إجمالي القطاع المصرفي | 2008  | 0.005            | 0.001    | 0.005    | 0.01     | 0.01     | 0.005             |
| نسبة القطاع / إجمالي القطاع المصرفي | 2009  | 0.005            | 0.00     | 0.01     | 0.01     | 0.02     | 0.002             |
| نسبة القطاع / إجمالي القطاع المصرفي | 2010  | 0.004            | 0.00     | 0.002    | 0.02     | 0.02     | 0.007             |
| نسبة القطاع / إجمالي القطاع المصرفي | 2011  | 0.003            | 0.00     | 0.004    | 0.02     | 0.02     | 0.008             |
| متوسط المصارف الإسلامية             | 2008  | 0.004            | 0.00     | 0.005    | 0.02     | 0.02     | 0.006             |
| نسبة القطاع / إجمالي القطاع المصرفي |       | 0.09             | 0.02     | 0.24     | 0.18     | 0.11     | 0.06              |
| نسبة القطاع / إجمالي القطاع المصرفي |       | 0.08             | 0.02     | 0.24     | 0.15     | 0.11     | 0.06              |
| نسبة القطاع / إجمالي القطاع المصرفي |       | 0.09             | 0.02     | 0.20     | 0.12     | 0.12     | 0.07              |
| نسبة القطاع / إجمالي القطاع المصرفي |       | 0.08             | 0.01     | 0.12     | 0.13     | 0.10     | 0.14              |
| متوسط المصارف التجارية              |       | 0.09             | 0.02     | 0.20     | 0.15     | 0.11     | 0.08              |

المصدر: سلطة النقد (2010-2011)

يلاحظ من الجدول أعلاه ما يأتي:

- يقدم القطاع المصرفي الفلسطيني نسبة (28%) (متوسط سنوات الدراسة) من إجمالي تمويلاته إلى القطاع الحكومي (العام).
- متوسط ما تقدمه المصارف الإسلامية لقطاع الصناعة من إجمالي تمويلات القطاع المصرفي الفلسطيني ما نسبته (0.004) وتعادل هذه النسبة (4%) من إجمالي تمويلات المصارف الإسلامية، وبالمقارنة مع المصارف التجارية فإن نسبتها بالمقارنة مع إجمالي تمويلات القطاع المصرفي (9%).
- قطاع الزراعة الأقل استفادة من حجم هذه التمويلات متوسط نسبة التمويلات المقدمة من المصارف الإسلامية بلغت (0.000) أقل من واحد بالألف وهي تعادل (1%) من حجم تمويلات المصارف الإسلامية، بينما متوسط نسبة المصارف التجارية فبلغ (2%).
- قطاع الخدمات حظي بأعلى متوسط نسبة تمويل في المصارف التجارية حيث بلغت (20%) بينما في المصارف الإسلامية فبلغت (0.005) من إجمالي تمويلات القطاع المصرفي الفلسطيني وتعادل هذه النسبة (4%) من إجمالي تمويلات المصارف الإسلامية.
- قطاع التجارة والسلع الاستهلاكية حصل على ثاني أعلى نسبة تمويل في المصارف الإسلامية حيث بلغ متوسط نسبة التمويل (2%) لقطاع التجارة و(0.006) للسلع الاستهلاكية من إجمالي تمويلات القطاع المصرفي الفلسطيني ما تعادل (16%) لقطاع التجارة و(6%) للسلع الاستهلاكية، بينما بلغ متوسط نسبة تمويل المصارف التجارية (15%) لقطاع التجارة و(8%) للسلع الاستهلاكية.
- قطاع العقارات والإنشاءات بلغت متوسط نسبة التمويلات الممنوحة لهذا القطاع من المصارف الإسلامية (2%) من إجمالي التمويلات القطاع المصرفي وهي تعادل (22%) من إجمالي تمويلات المصارف الإسلامية، والمصارف التجارية بلغت نسبتها (11%).

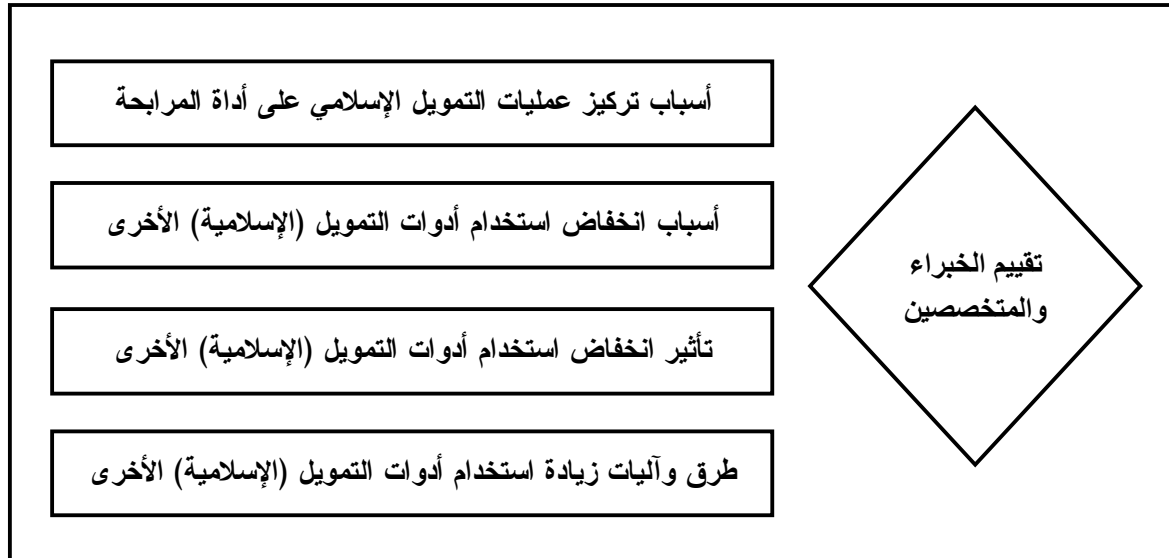
ويتضح من خلال الملاحظات السابقة والنتائج الواردة في الجدول أعلاه :

- انخفاض التمويلات المقدمة من المصارف الإسلامية للقطاعات الاقتصادية المختلفة بالمقارنة مع المصارف التجارية وهذا نتج عن انخفاض الحصة السوقية للمصارف الإسلامية، وضعف مصادر الأموال لديها خاصة الخارجية (الودائع والاستثمارات).

- انخفاض وضعف التمويلات الممنوحة للقطاعات الاقتصادية (الزراعية، والصناعية، والخدمات) وبفارق كبير عن ما تقدمه المصارف التجارية خاصة في قطاع الخدمات، وتعتبر هذه النتيجة عن ضعف التوجهات التنموية للمصارف الإسلامية على عكس ما يجب، ولعل ذلك ناتج عن التركيز على أداة المراجعة وسياسة المصارف الإسلامية في التعامل مع المخاطر.
- تركيز المصارف الإسلامية في تمويلاتها على قطاع (التجارة والإنشاءات والسلع الاستهلاكية)، مما أدى إلى انخفاض حصة القطاعات الأخرى وهذا يشير إلى ضعف قدرة المصارف الإسلامية على تحقيق التوازن في منح التمويلات والموائمة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومراعاة أولويات المجتمع بعكس المصارف التجارية التي تقدم تمويلاتها في إطار أكثر شمولية وتوازن ولعل ذلك يرجع إلى الاعتماد على أداة المراجعة في المصارف الإسلامية.

#### 2.4 التحليل الإحصائي لتقييم الخبراء والمتخصصين لأداء المصارف الإسلامية في فلسطين

يتناول هذا المبحث الإجابة عن سؤال الدراسة الرئيس الثاني من خلال مجالات أربعة كالتالي، يوضحها الشكل الآتي:



شكل 3.4: مجالات تقييم الخبراء والمتخصصين لأداء المصارف الإسلامية في فلسطين.

المصدر: الباحث

#### 1.2.4 أسباب تركيز عمليات التمويل الإسلامية في المصارف الإسلامية في فلسطين على أداة المراجعة.

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الأداة التي تقيس أسباب تركيز عمليات التمويل الإسلامية في المصارف الإسلامية في فلسطين على أداة المراجعة.

جدول 19.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات أسباب تركيز عمليات التمويل الإسلامية في المصارف الإسلامية في فلسطين على أداة المراجعة.

| الانحرافات المعيارية | المتوسطات الحسابية | أسباب تركيز عمليات التمويل الإسلامية في المصارف الإسلامية في فلسطين على أداة المراجعة | الرقم |
|----------------------|--------------------|---|-------|
| 0.82                 | 4.14               | تسهم في توفير السلع والمنتجات الاستهلاكية   | 1.    |
| 0.71                 | 4.11               | تمويل مناسب لاحتياجات الأفراد   | 2.    |
| 1.02                 | 4.01               | مخاطرها محدودة نسبياً   | 3.    |
| 0.76                 | 3.88               | ملاءمتها للاستثمار على المدى القصير   | 4.    |
| 1.03                 | 3.82               | سهولة فهمها من قبل موظفي المصرف   | 5.    |
| 0.89                 | 3.80               | تسهم في تحقيق عوائد كبيرة نسبياً  | 6.    |
| 1.06                 | 3.71               | سهولة فهمها من قبل طالبي التمويل  | 7.    |
| 1.10                 | 3.60               | حجم تمويلها صغير نسبياً   | 8.    |
| 0.95                 | 3.58               | فترة استرداد قصيرة نسبياً   | 9.    |
| 0.99                 | 3.57               | تتطلب عدد محدود من الموظفين لمتابعتها   | 10.   |
| 1.10                 | 3.25               | الضمانات المطلوبة بسيطة نسبياً  | 11.   |
| <b>0.60</b>          | <b>3.77</b>        | <b>الدرجة الكلية</b>  |       |

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات أداة الدراسة التي تقيس أسباب تركيز عمليات التمويل الإسلامية في المصارف الإسلامية في فلسطين على أداة المراجعة مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب الأهمية، وتشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول أن اتجاهات المبحوثين كانت بدرجة كبيرة وبالمستوى الثاني، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لإجابات المبحوثين (3.77) مع انحراف معياري مقداره (0.60) مما يدل على انخفاض التشنت في إجابات المبحوثين وملائمتها، مما يشير إلى تقارب الآراء بينهم بشكل مناسب.



من خلال استعراض النتائج المبينة في الجدول أعلاه يلاحظ أن عينة الدراسة تصنف وبمقدار واضح جدا أن المربحة (تسهم في توفير السلع و المنتجات الاستهلاكية) وهذا يتوافق مع طبيعة أداة المربحة كونها من أنواع البيوع التي تلائم القطاع التجاري، ويعزز هذه النتيجة نسب التمويل الممنوحة من المصارف الإسلامية للأغراض الاستهلاكية وقطاع التجارة والقطاع الخاص التي بلغت (33%)، كما أظهرت العينة اهتماما كبيرا بكون المربحة (تمويل مناسب لاحتياجات الأفراد) حيث جاء بالمرتبة الثانية وهذا يتوافق مع النتيجة الأولى بالإضافة لسهولة فهمها وتطبيقها وتناسب التمويل المقدم من خلالها لهذه الفئة.

ومن أسباب التركيز على تمويل المربحة الرئيسية (محدودية مخاطرها نسبيا) جاء بالمرتبة الثالثة، وهذا من الخصائص المميزة لأداة المربحة حيث تلجأ المصارف الإسلامية لهذا النوع من التمويل لتفادي مخاطر الائتمان، فهي منخفضة المخاطر مقارنة بالأدوات المالية الأخرى من حيث مخاطر الائتمان وهامش الربح ومخاطر التشغيل ومخاطر السيولة (مسعودة، 2008) وأظهرت النتائج أن من أسباب التركيز على المربحة الفقرة (ملاءمتها للاستثمار على المدى القصير) لكن بدرجة أقل من الأسباب السابقة فجاءت بالمرتبة الرابعة، وبذلك فإن ملاءمتها للاستثمار على المدى القصير يفسر محدودية مخاطرها، فمن خلالها تستطيع المصارف الإسلامية المحافظة على قدر من السيولة يمكنها من الوفاء بالتزاماتها.

وفي المستوى الثاني حسب تصنيف عينة الدراسة جاء من أسباب التركيز على أداة المربحة (سهولة فهمها من قبل موظفي المصرف) بالمرتبة الخامسة وذلك كونها تتسم بالبساطة والسلاسة حيث تضاف نسبة معينة كربح إلى ثمن السلعة أو الخدمة. وجاء بالمرتبة السادسة (تسهم في تحقيق عوائد كبيرة نسبيا) فهي تحقق ربحا معقولا في المدى القصير حيث حققت ربحا بنسبة (7%) في أغلب سنوات الدراسة واتسمت هذه النسبة بالثبات الأمر الذي يشجع المصارف الإسلامية على توظيف نسبة كبيرة من استثماراتها في هذه الأداة، وجاء بالمرتبة السابعة (سهولة فهمها من قبل طالبي التمويل)، وهذا يؤكد على سهولة التعامل مع أداة المربحة بالمقارنة مع الأدوات الأخرى. وجاء بالمرتبة الثامنة (حجم تمويلها صغير نسبيا) وبالمرتبة التاسعة (فترة استرداد قصيرة نسبيا) فهذا يفسر تقدم المربحة على الأدوات المالية الأخرى فهي تمتاز بالتمويل قصير الأجل، صغر حجم التمويل، فترة استرداد قصير، مما يوفر للمصارف الإسلامية فرصة لتحقيق أرباح في فترة قصيرة، وأظهرت النتائج أن فقرة: (تتطلب عدد محدود من الموظفين لمتابعتها) بالمرتبة العاشرة، و(الضمانات المطلوبة بسيطة نسبيا) جاء بالمرتبة الحادية عشرة والأخيرة.

## 2.2.4 أسباب انخفاض استخدام أدوات التمويل الإسلامية الأخرى (غير المرابحة) في المصارف الإسلامية في فلسطين.

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الأداة التي تقيس ما أسباب انخفاض استخدام أدوات التمويل الإسلامية الأخرى (غير المرابحة) في المصارف الإسلامية في فلسطين.

جدول 20.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات ما أسباب انخفاض استخدام أدوات التمويل الإسلامية الأخرى (غير المرابحة) في المصارف الإسلامية في فلسطين.

| الانحرافات المعيارية | المتوسطات الحسابية | أسباب انخفاض استخدام أدوات التمويل الإسلامية الأخرى (غير المرابحة) في المصارف الإسلامية في فلسطين | الرقم |
|----------------------|--------------------|---|-------|
| 0.84                 | 3.80               | تمويل مناسب لاحتياجات الشركات   | 1.    |
| 1.10                 | 3.80               | ارتفاع مخاطرها  | 2.    |
| 1.10                 | 3.73               | ضعف معرفة طالبي التمويل   | 3.    |
| 0.99                 | 3.72               | الضمانات المطلوبة معقدة نسبياً  | 4.    |
| 0.97                 | 3.63               | ضعف معرفة موظفي المصارف الإسلامية   | 5.    |
| 1.00                 | 3.60               | ملائمة للاستثمار على المدى الطويل   | 6.    |
| 1.02                 | 3.59               | حجم تمويل كبير نسبياً   | 7.    |
| 1.01                 | 3.57               | فترة استرداد طويلة نسبياً   | 8.    |
| 1.12                 | 3.55               | عدم وضوح العوائد الممكنة من استخدامها   | 9.    |
| 1.16                 | 3.42               | تسهم في توفير المواد الإنتاجية  | 10.   |
| 0.96                 | 3.32               | تتطلب عدد كبير من الموظفين لمتابعتها  | 11.   |
| <b>0.66</b>          | <b>3.61</b>        | <b>الدرجة الكلية</b>  |       |

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات أداة الدراسة التي تقيس أسباب انخفاض استخدام أدوات التمويل الإسلامية الأخرى (غير المرابحة) في المصارف الإسلامية في فلسطين مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب الأهمية، وتشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول أن اتجاهات المبحوثين كانت بدرجة كبيرة وبالمستوى الثاني، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لإجابات المبحوثين (3.61) مع انحراف معياري مقداره (0.66) مما يدل

على انخفاض التشتت في إجابات المبحوثين وملائمتها، مما يشير إلى تقارب الآراء بينهم بشكل مناسب.

من خلال استعراض نتائج تحليل الجدول أعلاه، نلاحظ أن العينة الدراسة صنفت فقرة (تمويل مناسب لاحتياجات الشركات) بالمرتبة الأولى حيث أن الأدوات المالية الأخرى (المضاربة، والاستصناع، والإجارة) تمتاز بقدرتها على توفير تمويلات مناسبة لاحتياجات الشركات من الناحية الكمية والكيفية وحسب المدة الزمنية المناسبة بشكل أفضل من أداة المراجعة. بالإضافة إلى فقرة: (ارتفاع مخاطرها) حيث جاء بالمرتبة الثانية، ويعد هذا السبب من أهم أسباب انخفاض استخدام الأدوات المالية الأخرى في المصارف الإسلامية فمخاطرها المرتفعة والمتنوعة تتمثل في احتمالية الفشل وعدم تحقيق العوائد أو التأكد من تلك العوائد مستقبلاً.

وصنفت الأدوات المالية الأخرى ومخاطرها وفقاً لـ (خان، 2003) فكانت المشاركة هي الأعلى من حيث مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة، والاستصناع الأعلى من حيث مخاطر هامش الربح ومخاطر التشغيل، ما يعني أن المخاطر تقل في الأدوات التي تركز على تقديم تمويلات قصيرة الأجل والأدوات ذات الدخل الثابت كما هو في المراجعة والإجارة التي يغلب استخدامها في المصارف الإسلامية عموماً، وكذلك العاملة في فلسطين.

وجاءت فقرة: (ضعف معرفة طالبي التمويل) بالمرتبة الثالثة من الأسباب الرئيسية لانخفاض استخدام الأدوات المالية الأخرى، فلا يوجد ترويج لهذه الأدوات، ولا نشرات توضح كيفية التعامل بها، لذلك يضعف التعامل بها في المصارف الإسلامية، وجاء بالمرتبة الرابعة من هذه الأسباب فقرة: (الضمانات المطلوبة معقدة نسبياً)، حيث أن ارتفاع مخاطر هذه الأدوات وحجم التمويل المطلوب ومدته الزمنية ساهم في زيادة الضمانات المطلوبة، وهذا يؤيد ما توصل إليه (شحادة، 2011) أن من معوقات عمل المصارف الإسلامية كثرة الضمانات وتعقيدها مقارنة مع المصارف التجارية.

وجاءت فقرة: (ضعف معرفة موظفي المصارف الإسلامية) بالمرتبة الخامسة حيث أن غياب الوعي المصرفي الإسلامي لدى العاملين أثر سلباً على قدرة المصارف الإسلامية على تسويق هذه الأدوات لدى المتعاملين في الوقت الذي يعاني فيه عملاء المصارف الإسلامية من ضعف معرفتهم بالأدوات المالية الأخرى والذي جاء بالمرتبة الثالثة من الأسباب الرئيسية، ويُرجح أن غياب الوعي

لدى العاملين في هذه المصارف يرجع إلى أغلب الوافدين للعمل فيها يأتون من المصارف التجارية، وحسب (شحادة، 2011) بلغت نسبتهم (46%)، ولكون هذه الأدوات أكثر تعقيدا من المرابحة لذا فان المصارف الإسلامية بحاجة إلى عاملين متخصصين لديهم القدرة على الإبداع والابتكار.

وجاء بالمرتبة السادسة والسابعة والثامنة على الترتيب فقرات: (ملائمة للاستثمار على المدى الطويل)، (حجم تمويل كبير نسبيا)، و(فترة استرداد طويلة نسبيا)، فمن الواضح أن هذه الأسباب أسهمت في انخفاض استخدام الأدوات المالية الأخرى، فالمصارف الإسلامية تفضل تحقيق قدرا معقولا من الأرباح والسيولة في ظل استثمار قصير المدى، ومنخفض المخاطر مما يؤثر على حجم التمويل المقدم، وفترة استرداده، فنجد انخفاض في تمويل المشروعات الإنتاجية الحقيقية التي تساعد على تحريك عجلة الاقتصاد وزيادة الإنتاج، وجاء بالمرتبة التاسعة فقرة: (عدم وضوح العوائد الممكنة من استخدامها) فالمرابحة تحدد بنسبة معلومة تضاف إلى سعر السلعة، وعليه فإن نسبة الربح معروفة وثابتة، لكن في الأدوات المالية الأخرى كالمضاربة والمشاركة مثلا فإن المصرف يشارك بالأرباح والخسائر وفق قاعدة الغنم بالغرم.

وجاء بالمرتبة العاشرة فقرة: (تسهل في توفير المواد الإنتاجية) بدرجة كبيرة من المستوى الأول، كونها تتناسب المشروعات الإنتاجية الحقيقية التي تتطلب حجم تمويل كبير نسبياً، وفترة استرداد طويلة كذلك، وأخيرا جاءت فقرة: (تتطلب عدد كبير من الموظفين) بالمرتبة الحادية عشرة، فتقديم المصارف الإسلامية تمويلات من خلال استخدام الأدوات المالية الأخرى، يتطلب عاملين ذوي خبرة، ولديهم القدرة على الإبداع والابتكار، خاصة في حال قيام المصارف الإسلامية بإعداد الدراسات الاقتصادية ودراسات الجدوى والأبحاث؛ لمعرفة مدى فاعلية المشروع وقدرته على تحقيق أرباح، بالإضافة إلى دراسة احتياجات العملاء وإمكانياتهم، وتحليل مدى قدرتهم على الإيفاء بالالتزامات المترتبة عليهم.

#### 3.2.4 تأثير انخفاض استخدام أدوات التمويل الأخرى في المصارف الإسلامية في فلسطين على الفرص الاستثمارية.

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الأداة التي تقيس تأثير انخفاض استخدام أدوات التمويل الأخرى في المصارف الإسلامية في فلسطين على الفرص الاستثمارية.

جدول 21.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات تأثير انخفاض استخدام أدوات التمويل الأخرى في المصارف الإسلامية في فلسطين على الفرص الاستثمارية.

| الانحرافات المعيارية | المتوسطات الحسابية | تأثير انخفاض استخدام أدوات التمويل الأخرى في المصارف الإسلامية في فلسطين على الفرص الاستثمارية | الرقم |
|----------------------|--------------------|--|-------|
| 0.76                 | 4.02               | دور محدود في توفير تمويل مناسب للمشاريع الصناعية   | 1.    |
| 0.92                 | 3.93               | دور محدود في زيادة قدرة المجتمع على الإنتاج  | 2.    |
| 0.82                 | 3.89               | دور محدود في إنشاء مشاريع جديدة  | 3.    |
| 0.88                 | 3.86               | دور محدود في الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية  | 4.    |
| 0.73                 | 3.84               | دور محدود في توفير تمويل مناسب للمشاريع الخدمية (صحة، تعليم، اتصالات، إلخ).                    | 5.    |
| 0.91                 | 3.83               | دور محدود في إشراك رأس المال مع الخبرة في التنمية الاقتصادية                                   | 6.    |
| 0.92                 | 3.81               | دور محدود في القدرة على استقطاب وتحفيز كبار المستثمرين   | 7.    |
| 0.92                 | 3.78               | دور محدود في توفير تمويل مناسب للمشاريع الزراعية   | 8.    |
| 0.96                 | 3.73               | دور محدود في القدرة على تنويع المحافظ الاستثمارية  | 9.    |
| 0.89                 | 3.70               | دور محدود في توفير تمويل مناسب للمشاريع الاجتماعية   | 10.   |
| 1.04                 | 3.69               | دور محدود في الحد من البطالة   | 11.   |
| 0.85                 | 3.65               | دور محدود في توسيع مشاريع قائمة  | 12.   |
| 0.97                 | 3.60               | دور محدود في مكافحة الفقر  | 13.   |
| 1.00                 | 3.57               | دور محدود في تحقيق المنفعة العادلة بين طرفي الاستثمار  | 14.   |
| 0.92                 | 3.52               | دور محدود في استبدال أصول قديمة بأخرى جديدة  | 15.   |
| 0.98                 | 3.46               | دور محدود في القيام بواجب المسؤولية الاجتماعية   | 16.   |
| <b>0.67</b>          | <b>3.74</b>        | <b>الدرجة الكلية</b>   |       |

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات أداة الدراسة التي تقيس تأثير انخفاض استخدام أدوات التمويل الأخرى في المصارف الإسلامية في فلسطين على الفرص الاستثمارية مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب الأهمية، وتشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول أن اتجاهات الباحثين كانت بدرجة كبيرة وبالمستوى الثاني، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لإجابات الباحثين (3.74) مع انحراف معياري مقداره (0.67) مما يدل على انخفاض التشنت في إجابات الباحثين وملائمتها، مما يشير إلى تقارب الآراء بينهم بشكل مناسب.

من خلال الجدول أعلاه، نجد أن الفقرة: (دور محدود في تمويل مناسب للمشاريع الصناعية) بدرجة كبيرة جدا من المستوى الأول، فقطاع الصناعة والمشاريع الصناعية سيتأثر سلباً في ظل قلة التنوع باستخدام الأدوات المالية الأخرى، كونه يتطلب ضخ استثمارات كبيرة نسبياً لتؤدي إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام، وبانخفاض استخدام أداة الاستصناع الممول الرئيس لهذا القطاع في المصارف الإسلامية بنسبه لا تزيد عن (4%) ودعم القطاع الصناعي بنسبة (2%) من حجم التمويلات المباشرة لا يمكن أن تسهم المصارف الإسلامية بدور فاعل في تمويل المشاريع الصناعية، ويؤيد ذلك ما جاء الفقرة: (دور محدود في زيادة قدرة المجتمع على الإنتاج) التي جاءت بالمرتبة الثانية، حيث تشير إلى ضعف قدرة المصارف الإسلامية على الإسهام في زيادة الإنتاج في ظل إهمال الأدوات المالية (الاستصناع، المضاربة) وعدم استخدام (المشاركة، المزارعة) والتركيز على أداة المراهبة.

وجاء بالمرتبة الثالثة الفقرة: (دور محدود في إنشاء مشاريع جديدة)، وهذا نتيجة طبيعية تؤيد ما سبقها، كما جاءت الفقرة: (دور محدود في الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية) بالمرتبة، لتؤيد الحاجة للتنوع والمرونة في توظيف الأدوات المالية، للموازنة بين الاحتياجات للقطاعات الاقتصادية المختلفة، الأمر الذي سيعطي المصارف الإسلامية إمكانية أكبر في لعب دور مهم في تحسين المناخ الاقتصادي، وتعزيز الفرص الاستثمارية الفعلية.

وجاء بالمرتبة الخامسة والسادس على التوالي الفقرة: (دور محدود في توفير تمويل مناسب للمشاريع الخدمية (صحة، تعليم، اتصالات، إلخ..))، والفقرة: (دور محدود في إشراك رأس المال مع الخبرة في التنمية الاقتصادية)، وتؤيد هذه النتيجة نسبة التمويلات الممنوحة لمجال (الخدمات) لا تتجاوز (4%) من حجم تمويلات المصارف الإسلامية، والتمويلات الموجهة لإشراك الخبرة مع رأس المال من خلال أداة الاستصناع والمضاربة لا تتجاوز (5%)، التي جاءت في التحليل المالي لهذه الدراسة.

وجاء بالمرتبة السابعة الفقرة: (دور محدود في القدرة على استقطاب وتحفيز كبار المستثمرين)، حيث انعكس هذا الأمر على نسبة الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية حيث شكلت (5%) فقط من الودائع الاستثمارية في القطاع المصرفي كما جاء في التحليل المالي، ولوحظ انخفاض معدل نمو ودائع أصحاب الاستثمارات، وتوافق رأي العينة مع نتائج التحليل المالي يؤكد على انحسار ومحدودية دور المصارف في استقطاب رؤوس الأموال للتعامل مع المصارف الإسلامية

لضعف تلبية احتياجاتهم من خلال سياسة المصارف في التعامل مع الأدوات المالية الأخرى، ويضاف إلى هذا السبب الفقرة: (دور محدود في القدرة على تنويع المحافظ الاستثمارية) التي جاءت بالمرتبة التاسعة، فالمحافظ الاستثمارية توفر فرص استثمارية جيدة لأصحاب الدخل المحدود ولها تأثير فاعل في جذب المدخرات وتشجيع الاستثمار، والإسهام بدور فاعل باستقطاب كبار المستثمرين، وجاء بالمرتبة الثامنة الفقرة: (دور محدود في توفير تمويل مناسب للمشاريع الزراعية)، لتشير إلى انخفاض دور المصارف الإسلامية في زيادة الإنتاج وإهمال القطاع الزراعي، حيث بلغت نسبة تمويل هذا القطاع (1%) فقط كما جاء في التحليل المالي، مع العلم أن هذا القطاع قد تميز بتخصيص ثلاث أدوات مالية له، ما يؤشر على أهميته في الاقتصاد الإسلامي وهذه الأدوات (المزارعة والمساقاة و المغارسة).

وجاءت الفقرة: (دور محدود في توفير تمويل مناسب للمشاريع الاجتماعية) بالمرتبة العاشرة، والفقرة: (دور محدود في الحد من البطالة) بالمرتبة الحادية عشر، والفقرة: (دور محدود في توسيع مشاريع قائمة) بالمرتبة الثانية عشرة، والفقرة: (دور محدود في مكافحة الفقر) بالمرتبة الثالثة عشرة، والفقرة: الفقرة (دور محدود في تحقيق المنفعة العادلة بين طرفي المعاملة الاستثمارية) بالمرتبة الرابعة عشرة، والفقرة: (دور محدود في استبدال أصول قديمة بأخرى جديدة) بالمرتبة الخامسة عشرة، وهذه النتائج تشير إلى محدودية دور المصارف الإسلامية في تحقيق أهداف الاستثمار الإسلامي وضعف فاعلية العمل على تطوير وابتكار آليات جديدة تعتمد على القدرات الذاتية للشعب الفلسطيني، وضعف قدرتها على إعادة ثقة المستثمرين في الاقتصاد الوطني والعمل على تحقيق التنمية الاجتماعية/ الاقتصادية المستدامة من خلال اختيار المشروعات الحقيقية التي تسهم في زيادة إنتاجية المجتمع وتوليد دخل أكبر للأفراد ومكافحة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية بمراعاة الأولويات المجتمعية، لكونها تركز على توفير خدمات مالية تحقق عائد ثابت لها، كما هو الحال في المراجعة.

وجاء بالمرتبة السادسة عشرة والأخيرة الفقرة: (دور محدود في القيام بواجب المسؤولية الاجتماعية) فما تقدمه المصارف الإسلامية في إطار المسؤولية الاجتماعية دون المستوى المقبول ويرجع ذلك لعدم تفعيل أداة القرض الحسن، والاعتقاد باقتصار المسؤولية الاجتماعية على دفع الزكاة وعمل الخير، حيث أن المسؤولية الاجتماعية تمتد لتشمل التزام المصارف الإسلامية بمراعاة اهتمامات وتوقعات الأطراف ذات الصلة بالمصرف وتغطي الجوانب الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.

#### 4.2.4. الطرق والآليات التي يمكن من خلالها زيادة استخدام المصارف الإسلامية لأدوات التمويل الإسلامية غير المرابحة.

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الأداة التي تقيس الطرق والآليات التي يمكن من خلالها زيادة استخدام المصارف الإسلامية لأدوات التمويل الإسلامية غير المرابحة.

جدول 22.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الطرق والآليات التي يمكن من خلالها زيادة استخدام المصارف الإسلامية لأدوات التمويل الإسلامية غير المرابحة.

| الانحرافات المعيارية | المتوسطات الحسابية | الطرق والآليات التي يمكن من خلالها زيادة استخدام المصارف الإسلامية لأدوات التمويل الإسلامية غير المرابحة | الرقم |
|----------------------|--------------------|--|-------|
| 0.58                 | 4.45               | ضرورة التعريف بأدوات التمويل الإسلامية   | 1.    |
| 0.75                 | 4.38               | استحداث دوائر متخصصة بدراسة الفرص الاستثمارية في السوق المحلي  | 2.    |
| 0.62                 | 4.37               | ضرورة إعداد دليل إجراءات الحصول على التمويل من المصارف الإسلامية   | 3.    |
| 0.60                 | 4.36               | تطوير القدرات التسويقية لكوادر العمل المصرفي الإسلامي  | 4.    |
| 0.60                 | 4.36               | تطوير قدرات الكوادر المتخصصة في إدارة المخاطر  | 5.    |
| 0.65                 | 4.33               | زيادة حجم رؤوس أموال المصارف الإسلامية   | 6.    |
| 0.70                 | 4.31               | تحضير دراسات جدوى اقتصادية لمشاريع استثمارية مطلوبة في السوق المحلي                                      | 7.    |
| 0.68                 | 4.28               | استقطاب كبار المستثمرين للمشاريع الاستثمارية التي تتمتع بفرص في السوق المحلي                             | 8.    |
| 0.63                 | 4.26               | ضرورة ربط محفظة التمويل للمصارف الإسلامية بأولويات التنمية الاقتصادية/ الاجتماعية                        | 9.    |
| 0.86                 | 4.16               | ضرورة مشاركة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في القرار التمويلي   | 10.   |
| 0.92                 | 4.00               | سن قوانين وتشريعات ملزمة للمصارف الإسلامية بتحديد نسب مساهمة أدوات التمويل فيها                          | 11.   |
| <b>0.45</b>          | <b>4.30</b>        | <b>الدرجة الكلية</b>   |       |



يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات أداة الدراسة التي تقيس الطرق والآليات التي يمكن من خلالها زيادة استخدام المصارف الإسلامية لأدوات التمويل الإسلامية غير المرابحة مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب الأهمية، وتشير الدرجة الكلية الواردة في الجدول أن اتجاهات المبحوثين كانت بدرجة كبيرة جداً وبالمستوى الأول، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لإجابات المبحوثين (4.30) مع انحراف معياري مقداره (0.45) مما يدل على انخفاض التشنت في إجابات المبحوثين وملاءمتها، مما يشير إلى تقارب الآراء بينهم بشكل مناسب.

وفي ضوء النتائج أعلاه، التي تحدد الطرق والآليات التي يمكن من خلالها زيادة استخدام المصارف الإسلامية لأدوات التمويل الإسلامية غير المرابحة ولتفعيل وتعزيز العمل المصرفي الإسلامي وزيادة إسهام في النهوض بواقعنا الاقتصادي تبرز الحاجة إلى أدوات مالية إسلامية أخرى، يمكن من خلالها تمويل استثمارات حقيقية تعيد التوازن لعمل المصارف الإسلامية وآلياته، فجاءت الفقرة: (ضرورة التعريف بأدوات التمويل الإسلامية) بالمرتبة الأولى، فغياب المعرفة لدى المتعاملين والعاملين بتلك الأدوات أثر سلباً على استخدام تلك الأدوات وهذا ما أشارت له دراسة (شحادة، 2011) أيضاً، ثم جاء بالمرتبة الثانية الفقرة: (استحداث دوائر متخصصة بدراسة الفرص الاستثمارية في السوق المحلي)، حيث تبرز الحاجة لمثل هذه الدوائر لتمكين المصارف الإسلامية من لعب دور فاعل في تحسين المناخ الاستثماري وتحسين الأداء الاقتصادي من خلال التعرف على الفرص الاستثمارية ودراستها وتحليلها والترويج لها، ومن ثم تقديم التمويلات التي تتناسب مع هذه الفرص.

وجاء بالمرتبة الثالثة (ضرورة إعداد دليل إجراءات الحصول على التمويل من المصارف الإسلامية) وبالمرتبة الرابعة (تطوير القدرات التسويقية لكوادر العمل المصرفي الإسلامي)، وتأتي هذه الآليات في إطار زيادة الوعي لدى المتعاملين والموظفين للتغلب على ضعفهم في هذا المجال وتسهيل فهم إجراءات استخدام الأدوات المالية الأخرى، واقترح (شحادة، 2011) زيادة المعلومات التسويقية لعاملها، بغرض توسيع نطاق الخدمات وتحسين الجودة، واقترح (درغال، 2007) ضرورة إعداد دليل للسياسة التمويلية ودليل شرعي لصيغ التمويل.

وجاء بالمرتبة الخامسة الفقرة: (تطوير قدرات الكوادر المتخصصة في إدارة المخاطر)، فالمخاطر من الأسباب الرئيسة التي تحد من عمل المصارف الإسلامية في استخدام الأدوات المالية الأخرى،

ومن هنا فإن الحاجة لهذه الكوادر في مجال إدارة المخاطر تزداد لدراسة وقياس ومعالجة وتخفيف درجات المخاطر، حتى يتسنى للمصارف الإسلامية النهوض بدورها في تقدم الاقتصاد الوطني بما يتناسب مع أهدافها ومبادئها، وهذا ما اتفق مع دراسة (أبو محميد، 2008).

وجاء بالمرتبة السادسة الفقرة: (زيادة حجم رؤوس أموال المصارف الإسلامية)، فرأس مال المصارف الإسلامية قليل نسبياً، حيث لا يمثل سوى (11%) من إجمالي رأس مال القطاع المصرفي الفلسطيني، وبإغلاق بنك الأقصى الإسلامية سنة 2010 أصبح مصرفان إسلاميان ينافسان ستة عشر مصرفاً، فزيادة رأس مال المصارف الإسلامية يساعد في تعزيز مركزها المالي وزيادة قدرتها على استثمار أموالها الذاتية مما يزيد من ثقة الدائنين والفرص الاستثمارية التي يمكن أن تقدمها المصارف الإسلامية.

وجاء بالمرتبة السابعة الفقرة: (تحضير دراسات جدوى اقتصادية لمشاريع استثمارية مطلوبة في السوق المحلي)، وجاء بالمرتبة الثامنة الفقرة: (استقطاب كبار المستثمرين للمشاريع الاستثمارية التي تتمتع بفرص في السوق المحلي).

وأظهرت نتائج التحليل المالية للمصارف الإسلامية ضعف وتراجع المصارف الإسلامية في فلسطين في استقطاب المدخرات، ما أثر على دورها في تمويل الاستثمارات الإنتاجية الحقيقية.

وجاء بالمرتبة التاسعة الفقرة: (ضرورة ربط محفظة التمويل للمصارف الإسلامية بأولويات التنمية الاقتصادية/ الاجتماعية) الأمر الذي يتناسب مع الرسالة الأساسية للمصارف الإسلامية، فالاستثمار صفة ملازمة لها، وهو ما يميزها عن المصارف التجارية، وجاء بالمرتبة العاشرة الفقرة: (ضرورة مشاركة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في القرار التمويلي)، فالأصل ألا يقتصر عمل هيئة الرقابة الشرعية على فحص مدى التزام المصارف الإسلامية بالشرعية في تعاملاتها فقط، بل يتعدى ذلك إلى الربط بين التمويلات ومدى تحقيقها لمقاصد الشريعة الإسلامية.

ومن هنا جاء بالمرتبة التي تليها وأخيراً الفقرة: (سن قوانين وتشريعات ملزمة للمصارف الإسلامية بتحديد نسب مساهمة أدوات التمويل فيها)، وذلك لتحقيق المقاصد الشرعية، وثني إدارات المصارف الإسلامية عن التركيز على أداة المربحة التي خصص لها جلّ توظيفات الأموال فيها.

### 3.4. تلخيص وتحليل النتائج:

أما نتائج السؤال الرئيس الأول الوقوف على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في فلسطين خلال الفترة 2008-2011، من حيث:

- نسبة مصادر الأموال في المصارف الإسلامية في تراجع رغم أنها حققت معدلات نمو إيجابية إلا أنها ضعيفة، وهذا مؤشر على ضعف مركزها في السوق الفلسطينية، وأن ثقة المتعاملين والمستثمرين بها ضعيفة ويستدل على ذلك بانخفاض نمو نسبة ودائع العملاء بشكل كبير.
- رأس المال المدفوع في نمو مستمر وبشكل ايجابي، الأمر الذي يعزز المركز المالي للمصارف الإسلامية، ويزيد من قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها، واستثمار أموالها الذاتية في قنوات متنوعة، ولكن ضعف الأداء المالي أثر سلباً على توظيف هذه الميزة في كسب ثقة المتعاملين وتحسين قدرة المصارف الإسلامية على جذب المدخرات.
- يشير انخفاض نسبة الموجودات في المصارف الإسلامية وتراجع معدلات نموها إلى أن كفاءة الأداء المالي للمصارف الإسلامية وقدرتها على توليد تدفقات نقدية مستقبلية تأثر سلباً ويظهر ذلك في زيادة نسبة الأموال غير المستثمرة في المصارف الإسلامية حيث بلغ متوسط نسبة التوظيفات للموجودات في سنوات الدراسة (52%).
- انخفاض معدلات نمو التوظيفات المقدمة من المصارف الإسلامية يعكس أن المصارف الإسلامية لا توظف أموالها بشكل فعال وقادر على الإسهام في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ويستدل على ذلك من خسائر المصارف الإسلامية وانخفاض أرباحها بالمقارنة مع المصارف التجارية.
- التركيز على أداة المراجعة في توظيفات المصارف الإسلامية أثر سلباً على المصارف الإسلامية ويظهر ذلك في:

- التباين في منح التمويلات للقطاعات الاقتصادية المختلفة وتهميش قطاعات مهمة وحيوية مثل القطاع الصناعي والزراعي والخدماتي.
- نسبة العائد والأرباح التي تحققها المصارف الإسلامية، حيث بلغت خسائر المصارف الإسلامية (4.8) مليون دولار خلال الأعوام 2008، 2010.

- تمتاز الأدوات المالية الأخرى (المضاربة والإجارة الاستصناع) بكونها ذات عائد أفضل من أداة المربحة، وتعدّ أكثر ملائمة لتلبية احتياجات قطاع كبير من العملاء، وضعف التركيز عليها نتج عن:

- عدم التأكد: الأرباح التي تحققها غير مؤكدة وغير ثابتة كما في أداة المربحة
- التمويل: ارتفاع المخاطر، وحجم التمويل، وطول المدة أثر سلباً على إمكانية تقديم تمويلات من خلال هذه الأدوات.

أما نتائج السؤال الرئيس الثاني من حيث:

- الفرع الأول: أسباب تركيز عمليات التمويل الإسلامية في المصارف الإسلامية في فلسطين على أداة المربحة، كان أهمها الآتي على الترتيب:

- تسهم في توفير السلع والمنتجات الاستهلاكية.
- تمويل مناسب لاحتياجات الأفراد.
- مخاطرها محدودة نسبياً.
- ملاءمتها للاستثمار على المدى القصير.
- سهولة فهمها من قبل موظفي المصرف.

- الفرع الثاني: أسباب انخفاض استخدام أدوات التمويل الإسلامية الأخرى (غير المربحة) في المصارف الإسلامية في فلسطين، كان أهمها الآتي على الترتيب:

- تمويل مناسب لاحتياجات الشركات.
- ارتفاع مخاطرها.
- ضعف معرفة طالبي التمويل.
- الضمانات المطلوبة معقدة نسبياً.
- ضعف معرفة موظفي المصارف الإسلامية.

من خلال الوقوف على أسباب انخفاض استخدام الأدوات المالية الأخرى في المصارف الإسلامية الواردة أعلاه يلاحظ أن المصارف الإسلامية لم تتمكن من زيادة استخدام هذه الأدوات، ما يؤكد أنها بحاجة لتطوير أنظمة التمويل لديها، وآليات التعامل بها، بالتزامن مع تطويرها لخدماتها

واكتسابها الخبرة والقدرة على إدارة استثماراتها في ظل ارتفاع المخاطر وتزايدها، كما هي بحاجة إلى زيادة قدرتها التنافسية مع المصارف التجارية ذات الخبرة الأوسع في السوق الفلسطينية والتي تستحوذ على معظم الموجودات المالية في السوق المصرفي الفلسطيني.

ومن هنا فإنه من الطبيعي في مراحل نمو عمل المصارف الإسلامية انخفاض قدرتها على تقديم التمويل للقطاعات الاقتصادية المختلفة باستخدام الأدوات المالية (المشاركة، المضاربة، الاستصناع،..) التي تحتاج إلى إمكانيات وإجراءات مختلفة عن أداة المراهبة، ومع ذلك نجد أن أغلب المصارف الإسلامية على مستوى العالم والتي مضى على إنشائها أكثر من (40) عاما تقدم نسب منخفضة من التمويل من خلال هذه الأدوات رغم كونها من الأدوات الفاعلة في عملية التنمية وتحقيق أهداف الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي ويعود ذلك للأسباب الآتية:

- سيطرة المصارف التقليدية على السوق المالي واستحواذها على غالبية الودائع، وقدراتها التنافسية العالية وجودة خدماتها وتعددتها، أضعف من فرص المصارف الإسلامية في زيادة ودائعها وبالتالي زيادة استثماراتها وقدرتها على تلبية احتياجات العملاء باستخدام الأدوات المالية المختلفة.
- غياب سوق مالي إسلامي يساعد المصارف الإسلامية في تعاملاتها المالية بالأدوات المختلفة، وعمل المصارف الإسلامية في بيئة اقتصادية وسوق مالي لا يتوافق مع مبادئها وقواعد تعاملاتها.
- اكتفاء المصارف الإسلامية بدور الوسيط المالي وتقديم التمويل الشرعي لفئة من العملاء لا تتعامل بالفائدة (الربا) وانحسار تمويلاتها في القطاع التجاري وتمويل السلع الاستهلاكية.
- حاجة المصارف الإسلامية إلى دوائر متخصصة في إدارة المخاطر كونها من أهم الأسباب التي تعيق عمل المصارف الإسلامية، وإعداد دراسات اقتصادية والتعرف على الفرص الاستثمارية.
- الفرع الثالث: كان لانخفاض استخدام أدوات التمويل الأخرى (غير المراهبة) في المصارف الإسلامية في فلسطين تأثيرات سلبية على تشجيع الاستثمار، كان أهمها على الترتيب:

○ دور محدود في توفير تمويل مناسب للمشاريع الصناعية.

○ دور محدود في زيادة قدرة المجتمع على الإنتاج.

- دور محدود في إنشاء مشاريع جديدة.
- دور محدود في الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية.
- دور محدود في توفير تمويل مناسب للمشاريع الخدمية (صحة، تعليم، اتصالات، إلخ).

أظهرت النتائج محدودة إسهام المصارف الإسلامية في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية من جهة، وترجمة أهداف الاستثمار الإسلامي ودعم القطاعات الاقتصادية المختلفة بشكل متوازن من جهة أخرى، وأظهرت النتائج ضعفاً في نجاعة الأدوات المالية في تشجيع الاستثمار وخلق فرص استثمارية، ويمكن عزو ذلك إلى الآتي:

- حاجة المصارف الإسلامية لإيجاد بدائل تمويلية أكثر نجاعة في تعبئة الادخارات، خاصة في ظل منافسة شديدة وسيطرة كبيرة من قبل المصارف التجارية على الودائع في الحالة الفلسطينية.
- حاجة المصارف الإسلامية إلى تطوير خدماتها وزيادة قدرتها على التعامل مع ظروف الاقتصاد المحلي وبالتالي كسب وزيادة ثقة المستثمرين.
- حاجة المصارف الإسلامية إلى تطوير صناديق استثمارية يتم من خلالها جمع المدخرات الصغيرة والمتوسطة لتكون حجماً من الأموال يمكن أصحابها قليلي الخبرات، أو الذين ليست لديهم رؤى واضحة لمشاريع مثمرة من الاستفادة من المصارف الإسلامية في استثمارها.
- الفرع الرابع: أهم الطرق والآليات التي يمكن من خلالها زيادة استخدام المصارف الإسلامية لأدوات التمويل الإسلامية غير المرابحة، كانت على الترتيب كالاتي:

- ضرورة التعريف بأدوات التمويل الإسلامية.
- استحداث دوائر متخصصة بدراسة الفرص الاستثمارية في السوق المحلي.
- ضرورة إعداد دليل إجراءات الحصول على التمويل من المصارف الإسلامية.
- تطوير القدرات التسويقية لكوادر العمل المصرفي الإسلامي.
- تطوير قدرات الكوادر المتخصصة في إدارة المخاطر.
- زيادة حجم رؤوس أموال المصارف الإسلامية.

#### 4.4. مقارنة عامة بين نتائج التحليل المالي والتحليل الإحصائي للدراسة:

لكون هذه الدراسة اعتمدت على أسلوبين في معالجة المشكلة البحثية، فمن المهم الوقوف على مقارنة بين نتائج كلا الأسلوبين ومعرفة مدى اقتراب أو ابتعاد نتائج كل منهما من الآخر، تحقيقاً لغرض الدراسة في بحث مدى نجاعة الأدوات المصرفية الإسلامية المستخدمة في المصارف الإسلامية في فلسطين في تشجيع الاستثمار.

ويمكن من خلال الوقوف على نتائج كلا الأسلوبين، ملاحظة مدى الاتفاق الكبير بين نتائج التحليل المالي للقوائم المالية للمصارف الإسلامية في فلسطين في الفترة 2008-2011، مع نتائج التحليل الإحصائي لتقييم الخبراء والمتخصصين في الصناعة المصرفية لأداء المصارف الإسلامية في فلسطين، وذلك كالآتي:

- أشارت نتائج التحليل المالي إلى تراجع نسبة مصادر الأموال في المصارف الإسلامية، و كفاءة أدائها المالي، وقدرتها على توليد تدفقات نقدية مستقبلية أقل من المستوى المطلوب، بما أثر سلباً على ميزة نمو رأس مالها المدفوع، في توظيف ذلك في كسب ثقة المتعاملين وتحسين قدرتها على جذب المدخرات من جهة، وضعف قدرتها على توظيف أموالها بشكل فعال وقادر على الإسهام في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من جهة أخرى، وقد أكدت نتائج التحليل الإحصائي ذلك، حيث أشارت إلى أن انخفاض استخدام أدوات التمويل الأخرى (غير المرابحة) في المصارف الإسلامية في فلسطين كان له تأثيرات سلبية على تشجيع الاستثمار، انعكست دوراً محدوداً لهذه المصارف في مجالات: توفير تمويل مناسب للمشاريع الصناعية، وزيادة قدرة المجتمع على الإنتاج، وإنشاء مشاريع جديدة، والاستجابة للمتغيرات الاقتصادية، وتوفير تمويل مناسب للمشاريع الخدمية (صحة، تعليم، اتصالات، إلخ).

كذلك ساهم التحليل الإحصائي في توضيح أسباب هذا التراجع في أداء المصارف الإسلامية في فلسطين، لكونها لم تمتثل للصفة الاستثمارية والتنموية التي تميزها عن المصارف التجارية، ولم تستفد من التنوع الكبير في أدوات التمويل وصيغها المعتمدة حسب الشريعة الإسلامية، حيث قلصت إلى حد كبير من استخدام أدوات التمويل الأخرى غير المرابحة، لأسباب: ارتفاع مخاطرها، والضمانات المطلوبة معقدة نسبياً، على الرغم من أنها تشكل تمويلاً مناسباً لاحتياجات الشركات وتوسعها الأفقي والعامودي، لضعف معرفة طالبي التمويل، وموظفي

المصارف الإسلامية، بخصائصها ومميزاتها التي تتسجم مع الغايات الاجتماعية والاقتصادية التنموية.

• أيضاً أشارت نتائج التحليل المالي إلى أن التركيز على أداة المربحة في توظيفات المصارف الإسلامية أثر سلباً على المصارف الإسلامية حيث برز ذلك بوضوح من خلال: التباين في منح التمويلات للقطاعات الاقتصادية المختلفة وتهميش قطاعات مهمة وحيوية مثل القطاع الصناعي والزراعي والخدمات، إضافة إلى نسبة العائد والأرباح التي تحققها المصارف الإسلامية، حيث بلغت خسائر المصارف الإسلامية (4.8) مليون دولار خلال الأعوام 2008، 2010.

وقد أكدت نتائج التحليل الإحصائي ذلك، وعزت أسباب تركيز عمليات التمويل الإسلامية في المصارف الإسلامية في فلسطين على أداة المربحة، لكونها: مخاطرها محدودة نسبياً، وإسهامها في توفير السلع والمنتجات الاستهلاكية، وبأنها تمويل مناسب لاحتياجات الأفراد، وملاءمتها للاستثمار على المدى القصير، وسهولة فهمها من قبل موظفي المصرف.



## الفصل الخامس

### الاستنتاجات والمقترحات

في ضوء النتائج السابقة، تقدّم الدراسة في هذا الفصل أهم الاستنتاجات والتوصيات، كما يأتي:

#### 1.5 الاستنتاجات:

كانت أهم الاستنتاجات التي توصل لها الباحث من خلال هذه الدراسة، النقاط الآتية:

- تراجع المركز المالي للمصارف الإسلامية وانخفاض حصتها في سوق المال الفلسطيني، نتج عنه تراجع وانخفاض ثقة المتعاملين مع المصارف الإسلامية (المودعين، والمستثمرين) وذلك للأسباب الآتية:

- الاستثمار على المدى القصير وما نتج عنه من عوائد ضعيفة.
- انخفاض نسبة رأس المال المخاطر، وسياسة خفض المخاطر بشكل كبير، أدت إلى إضعاف استثمارات المصارف الإسلامية.

- الأداء المالي للمصارف الإسلامية دون المستوى المطلوب، وكفاءتها وفعاليتها في توظيف أموالها في الاستثمارات المختلفة ودعم القطاعات الاقتصادية المختلفة كان ضعيفاً، فأثر ذلك على المصارف الإسلامية، من حيث:

- ضعف إسهامها في تمويل التنمية الاقتصادية/ الاجتماعية، وبالتالي عدم قدرتها على ترجمة أهداف الاستثمار الإسلامي.
- ضعف إسهامها في إنعاش الاقتصاد الوطني ضمن برنامج اقتصادي وطني يسهم في زيادة الإنتاج وتحسين جودته، وذلك بمحدودية ما قدمته من تمويلات متوسطة وطويلة الأجل.
- ضعف إسهامها في تلبية احتياجات العملاء ومحدودية ما تقدمه من خدمات استشارية لأطراف عملية التمويل، بما يؤدي إلى عدم تشجيعهم على الاستثمار في القطاعات الاقتصادية خاصة في مجالات الزراعة والصناعة والبرمجيات والتكنولوجيا المتقدمة.

- تركيز المصارف الإسلامية في فلسطين على استخدام أداة المرابحة بنسب عالية مقارنة بالأدوات المالية الأخرى، يرجع إلى محدودية مخاطرها وقصر أجل استردادها، مع ما يناسب ذلك من احتياجات الأفراد في تمويل شراء سلع ومنتجات استهلاكية.
- وفي المقابل فإن تدني استخدام الأدوات المالية الأخرى في المصارف الإسلامية بنسب تتوافق مع ما تمثله وما يمكن أن تقدمه هذه الأدوات في دفع عجلة الاقتصاد وزيادة الإنتاج الحقيقي في سبيل تحقيق التنمية، كان لضعف المعرفة بطبيعتها وإجراءاتها من قبل المتعاملين والعاملين في المصارف الإسلامية، ولأنها ذات مخاطر عالية تتجنبها، وتتطلب تمويلات كبيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، لتلبية احتياجات الشركات وكبار المستثمرين، وهو ما ابتعدت عنه المصارف الإسلامية في فلسطين.
- انخفاض استخدام أدوات التمويل الأخرى في المصارف الإسلامية أثر سلباً وبشكل كبير في قدرتها على تشجيع الاستثمار، حيث كان دورها محدوداً في الإسهام بالتنمية الاقتصادية/ الاجتماعية، وتحقيق التوازن بين المصلحة العامة والخاصة، والمساهمة بشكل أكثر فاعلية في تحقيق زيادة مستمرة في معدل الناتج المحلي الإجمالي.

## 2.5 التوصيات:

بناء على ما تقدم من نتائج واستنتاجات، تقدم الدراسة توصيات إلى إدارات المصارف الإسلامية في فلسطين، والمشرعين وصناع القرار، والمهتمين بالصناعة المصرفية الإسلامية بشكل عام، كما يأتي:

## التوصيات على المدى القصير:

- ضرورة التعريف بأدوات التمويل الإسلامية، من خلال مزيج ترويجي متكامل يتم الاستعانة على تصميمه بخبراء ومتخصصين في مجال التسويق.
- زيادة حجم رؤوس أموال المصارف الإسلامية، من خلال حزم حوافز للمدخرين
- تصميم برامج تشجيعية للمدخرين للمشاركة في المشاريع الاستثمارية.
- تطوير القدرات التسويقية لكوادر العمل المصرفي الإسلامي، من خلال برامج تدريبية متخصصة، في الصناعة المصرفية عموماً، والإسلامية بشكل خاص، ليكونوا أكثر قدرة على مساعدة المستثمرين على المفاضلة لاعتماد انساب الأدوات التمويلية لنجاح استثماراتهم.
- ضرورة مشاركة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في القرار التمويلي، والتأثير على إدارات المصارف في توسيع استخدام أدوات التمويل الأخرى غير المرابحة، وبتطبيق أكثر وضوحاً لمبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة.
- إعداد دليل إجراءات الحصول على التمويل من المصارف الإسلامية، يتضمن مزايا الأدوات التمويلية الشرعية، وأفضلية استخدامها بالنسبة للتوجهات الاستثمارية.

## توصيات على المدى الطويل:

- تطوير قدرات الكوادر المتخصصة في إدارة المخاطر التمويلية، بما يتوافق مع التشريعات والقوانين المعتمدة، وبما يحقق المرونة في ذات الوقت لتلبية متطلبات المستثمرين في توفير التمويلات المطلوبة.
- استحداث دوائر متخصصة بدراسة الفرص الاستثمارية في السوق المحلي، وجدواها باستخدام البدائل التمويل الواسعة والمتاحة في الشريعة الإسلامية و تحضير دراسات جدوى اقتصادية لمشاريع استثمارية متنوعة ومطلوبة ذات جدوى واضحة في السوق المحلي، وعرضها ضمن مؤتمرات اقتصادية محلية ودولية واستقطاب كبار المستثمرين للمشاريع الاستثمارية التي تتمتع بفرص حقيقية في السوق المحلي، من خلال سلسلة اتصالات مركزة بالتعاون مع الغرف التجارية والصناعية في مختلف المحافظات، ومحاولة التنسيق مع غرف التجارة والصناعة حول العالم.

- ضرورة ربط محفظة التمويل للمصارف الإسلامية بأولويات التنمية الاقتصادية/ الاجتماعية، من خلال تفعيل المسؤولية المجتمعية لكبار المستثمرين وبتفعيل المشاركة المجتمعية في تصميم المشاريع.
- ضرورة مشاركة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في القرار التمويلي، والتأثير على إدارات المصارف في توسيع استخدام أدوات التمويل الأخرى غير المرابحة، وبتطبيق أكثر وضوحاً لمبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة.
- سن قوانين وتشريعات ملزمة للمصارف الإسلامية بتحديد نسب مساهمة أدوات التمويل فيها، وبهذا الخصوص لا بدّ أن تسعى المصارف الإسلامية والمهتمون بالصناعة المصرفية الإسلامية لسن قانون خاص بالمصارف الإسلامية في فلسطين.

### القرآن الكريم

- الترمذي، محمد بن عيسى (279هـ): الجامع المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، تحقيق: مأمون شياح، دار المعرفة، بيروت، 2005.
- القرطبي، (ب ت): بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ.
- أبو بكر، ص. (2009): الصكوك الإسلامية: بحث مقدم إلى: مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، دبي، الإمارات العربية المتحدة.
- أبو سرير، م.، بولند، م. (2009): تقييم الاستثمارات في البنوك بين الواقع والرؤية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الملتقى الدولي الثاني، الجزائر.
- أمين، ح. (1983): الاستثمار اللاربوي في نطاق عقد الاستصناع، مجلة المسلم المعاصر، العدد 35.
- أمين، ح. (2000): المضاربة الشرعية وتطبيقاتها الحديثة، الطبعة الثالثة، المعهد الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية.
- بتران، ح. (2000) : ضوابط حرية الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن.
- البلتاجي ، م. (ب.ت): صيغ التمويل في المصارف الإسلامية: مقالة، موقع المصارف الإسلامية للدكتور محمد البلتاجي .  
(<http://www.bltagi.com/portal/articles.php?action=show&id=5>)
- البلتاجي، م. (2005): نحو بناء نموذج محاسبي لتقويم وسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية (المرابحة، المضاربة، المشاركة)، الندوة الدولية (نحو ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية)، دولة الإمارات العربية المتحدة - دبي 3-5 سبتمبر 2005.
- البنك الإسلامي العربي (2007-2011): التقرير السنوي، رام الله، فلسطين.
- البنك الإسلامي الفلسطيني (2007-2011): التقرير السنوي، رام الله، فلسطين.

- جمعية البنوك في فلسطين (2008-2011): التقرير السنوي (الوضع المالي للبنوك)، رام الله، فلسطين.
- جمعية البنوك في فلسطين (2009): دراسات مصرفية، رام الله، فلسطين.
- الحاج، ط. دعاس، غ. (2003): مساهمة المصارف الإسلامية في النشاط المصرفي الفلسطيني: مجلة جامعة النجاح للنجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) المجلد 17 (2)، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- خطاب، ك. (2009): الصكوك الاستثمارية الإسلامية والتحديات المعاصرة، بحث مقدم إلى: مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، دبي، الإمارات العربية المتحدة.
- حماد، ح. (2008): مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية مفهومها، طبيعتها، مصادرها، وآثارها، الطبعة الأولى، دار النفائس، عمان، الأردن.
- حميش، ع. (2009): ضوابط وأحكام "إجارة الخدمات" المقدمة من المؤسسات المالية الإسلامية، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، دبي، الإمارات العربية المتحدة.
- الحمر، ع. (2000): المصارف الإسلامية وما لها من دور مأمول وعملي في التنمية الشاملة.  
[http://www.4shared.com/office/-QLzuWCd/\\_\\_\\_\\_\\_ .htm](http://www.4shared.com/office/-QLzuWCd/_____ .htm)
- خان، (2003): إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية
- الخماش، ل. (2007): البنوك الإسلامية بين التشريع الضريبي والزكاة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- الخياط، ع.، العيادي، أ. (2004): فقه المعاملات وصيغ الاستثمار، الطبعة الأولى، الدار المتقدمة للتوزيع والنشر، عمان الأردن.
- الخير، ز. (2006): ضوابط الاستقرار المالي في الاقتصاد الإسلامي: الملتقى الدولي الأول بعنوان: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل. معهد العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر.
- داود، ح. (2005): المصرف الإسلامي للاستثمار الزراعي، الطبعة الأولى، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر.
- درغال، ر. (2007): دور المصارف في تعبئة الموارد المالية للتنمية- دراسة مقارنة بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة الحاج -باتنة،

الجزائر.

- الدماغ، ز. (2006): إطار مقترح لتطوير السياسة التمويلية لدعم عمليات التمويل في المصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الفلسطينية): رسالة الماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- الزرقا، م. (1999): عقد الاستصناع ومدى أهميته في الاستثمارات الإسلامية المعاصرة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية.
- السالوس، ع. (2002): موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والاقتصاد الإسلامي، الطبعة السابعة، مكتبة دار القرآن، بليبس، مصر.
- ساسي، ع. (2008) : ضوابط الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر-باتنة، الجزائر.
- سانو، (2000): الاستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي، طبعة أولى، دار النفائس، عمان، الأردن
- سلطة النقد الفلسطينية (2010-2011) : التقرير السنوي، رام الله، فلسطين.
- شاهين، ي. (2009): مستقبل العمل المصرفي الإسلامي في ظل الأزمات المالية العالمية المتلاحقة، مؤتمر الاقتصاد الإسلامي وأعمال البنوك، جامعة الخليل، الخليل، فلسطين.
- شحاتة، ح. (2006): المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، الطبعة الأولى، مكتبة التقوى، القاهرة، مصر.
- شحادة، م. (2011): مدى نجاعة البنوك الإسلامية وتغلغلها في الاقتصاد الفلسطيني، رسالة دكتوراة، الجامعة الحرة، هولندا.
- الشرع، م. (2003): المراجعة ع المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دائل وائل للطباعة والنشر، عمان الأردن.
- الشمري، ص (2008): أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية- أنشطتها التطلعات المستقبلية ، الطبعة العربية، دار اليازوري، الأردن.
- عاصي، أ. (2010): تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد بجامعة حلب - سوريا.
- عبادة، إ. (2008): مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس، عمان، الأردن.

- عبد السلام، م. (2009): آلية تطبيق عقد الاستصناع في المصارف الإسلامية (دول مجلس التعاون الخليج العربية نموذجا)، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، دبي، الإمارات العربية المتحدة.
- عبد الله، خ، سعيان، ح. (2008): العمليات المصرفية الإسلامية: الطرق المحاسبية الحديثة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- عبد المجيد، ع. (2009): المعايير الشرعية والاقتصادية للتمويل في المصارف الإسلامية، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، طرابلس، ليبيا.
- عبدو، ع. (2009): تسويق الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية (دراسة حالة)، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.
- العجلوني، م. (2008) : احكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية: الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن.
- عربيات، و. (2006): المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية (النظرية والتطبيق) الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- عريقات، ح، عقل، س. (2012): إدارة المصارف الإسلامية (مدخل حديث): الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- عماره، ن. (2011): الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية: تجربة السوق المالي الإسلامية الدولية (البحرين)، مجلة الباحث، عدد 09/ 2011.
- عمر، م. (2005): معايير تقويم الأداء في المصارف الإسلامية، بحث مقدم إلى: الملتقى العلمي السابع بعنوان المصارف الإسلامية واقع وآفاق، جامعة الجزائر، الجزائر.
- عمر، م. (2009): الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها، بحث مقدم إلى: مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة التاسعة عشرة، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.
- العيادي، أ. (2010): إدارة العمليات المصرفية والرقابة عليها: الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن.
- الفسفوس، ف. (2010): البنوك الإسلامية: الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع عمان، الأردن.
- الفقي، م. (2010): الأداء الاقتصادي للمصارف الإسلامية وأثره في عملية التنمية الاقتصادية: الطبعة الأولى، دار عالم الكتب، القاهرة، مصر.



- قحف، منذر (2004): مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي تحليل فقهي اقتصادي، الطبعة الثالثة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية.
- الكبي، س. (2002): المعاملات المالية المعاصرة في ضوء الإسلام، الطبعة الأولى، المكتب الإسلامي، عمان، الأردن.
- محيسن، ف. (2006): المصارف الإسلامية الواقع والتطلعات: المؤتمر للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بعنوان (آفاق الصيرفة الإسلامية)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، سوريا.
- مسعودة، م. (2007): معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية: رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر- باتنة، الجزائر.
- مشتهى، ب. (2011): دور المصارف الإسلامية في دفع عجلة الاستثمار المحلية في فلسطين للفترة ما بين 1996-2008، دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، فلسطين.
- مشعل، ع. الراشد، و. (2005): مرتكزات الاقتصاد الإسلامي، بحث مقدم إلى: الهيئة العامة للاستثمار، برنامج أساسيات الاستثمار الإسلامي وإعادة هيكلة الشركات وأسلمتها.
- مصطفى، م. (2013): دولة فلسطين: نحو تجسيد الاستقلال الفلسطيني، مقالة.
- مصلح، ع. (2007): التوجهات الإستراتيجية للاستثمار في المصارف العربية الإسلامية وأثرها على تخطيط سياستها التسويقية، رسالة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
- المغربي، ع. (2004): الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، بحوث المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية.
- مقداد، ز. (2005): الضوابط الشرعية لاستثمار الأموال، المؤتمر العلمي الأول بعنوان الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين.
- مقداد، م. ، حلس، س. (2005): دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، ص 239-261.
- المكاوي، م. (2009): التمويل المصرفي التقليدي و الإسلامي المنهج العلمي للاتخاذ القرار: الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر.

- منصور، ع. (2009): العمل بالصكوك الاستثمارية الإسلامية على المستوى الرسمي والحاجة إلى تشريعات جديدة، بحث مقدم إلى: مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، دبي، الإمارات العربية المتحدة.
- نزال، ع، الوادي، م. (2010): الخدمات في المصارف الإسلامية آليات تطوير عملياتها: الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- نصار، أ. (2009): فقه الإجارة الموصوفة في الذمة وتطبيقاتها في المنتجات المالية الإسلامية لتمويل الخدمات، بحث مقدم إلى: مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، دبي، الإمارات العربية المتحدة.
- الهيتي، ع. (1999): المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الوادي، م.، سمحان، ح. (2007): المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية: الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- يحيى، ح. (2009): الصيغ الاستثمارية للاستثمار في رأس المال العامل، رسالة دكتوراة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.

### المراجع الأجنبية

- Al-ashaboul, M. Al-moumaany S (2013): Risks of Investing in Jordanian Islamic Banks, European Scientific Journal.
- Moin (2008): Performance of Islamic Banking and Conventional banking in Pakistan: a Comparative Study, University of Skövde, School of Technology and Society,
- Munawar Iqbal, Philip Molyneux. (2005): Thirty Years of Islamic Banking, History, Performance and Prospects. Antony Rowe Ltd, UK.

- Samad A, Gardner and Cook (2002): Islamic Banking and Finance in Theory and Practice: The Experience of Malaysia and Bahrain, The American Journal of Islamic Social Sciences 22:2.

ملحق 1.3: أداة الدراسة:



جامعة القدس

كلية الدراسات العليا / معهد التنمية المستدامة

رقم الاستمارة: ( ) .

التاريخ: / / 2012م.

السيد/ السيدة:

تحية واحتراماً؛ وبعد،،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان:

## الأدوات المالية المستخدمة في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ودورها في تشجيع الاستثمار

وذلك ضمن متطلبات نيل درجة الماجستير من جامعة القدس / أبو ديس، المعهد العالي للتنمية المستدامة/ بناء مؤسسات وتنمية الموارد البشرية. فإنني أرجو منك التكرم بالإجابة عن أسئلة الاستمارة التي تم إعدادها لهذا الغرض، آملاً تحري الدقة والموضوعية في الإجابة، علماً بأن الإجابات ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي ومن خلال رزم إحصائية.

"شاكرين لكم حسن تعاونكم"

الباحث: عبد المحسن الجعبري

إشراف: د. عزمي الأطرش

القسم الأول: الخصائص الديموغرافية:

الرجاء وضع رقم الإجابة المناسبة التي تنطبق عليك في المربع مقابل كل عبارة أو الإجابة في الفراغات:

|    |  |   |  |
|----|--|---|--|
| A1 | العمر بالسنوات<br>الكاملة                      | : | <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/>  |
| A2 | الجنس  | : | (1) ذكر <input type="checkbox"/> (2) أنثى  |
| A3 | المؤهل العلمي                                  | : | (1) دبلوم متوسط (2) بكالوريوس (3) دبلوم عالٍ<br>(4) ماجستير (5) دكتوراه                    |
| A4 | التخصص العلمي<br>الدقيق                        | : | .....  |
| A5 | المسمى الوظيفي<br>الحالي                       | : | .....  |
| A6 | الخبرة في عمل<br>المصارف بشكل عام              | : | (1) من 1-3 سنوات (2) من 4-6 سنوات (3) من 7-10 سنوات<br>(4) من 11-15 سنة (5) أكثر من 16 عام |
| A7 | الخبرة في عمل<br>المصارف الإسلامية<br>بشكل خاص | : | (1) من 1-3 سنوات (2) من 4-6 سنوات (3) من 7-10 سنوات<br>(4) من 11-15 سنة (5) أكثر من 16 عام |

**ملاحظة:** عندما ترد جملة: (أدوات التمويل الأخرى في المصارف الإسلامية)، فإنه يقصد بها أدوات التمويل الأخرى غير المرابحة، والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وهي الاستصناع، والمضاربة، والإجارة، والسلم، والمزارعة، والمشاركة،... إلخ.

**القسم الثاني: فحص أسباب التركيز على المراجعة كأداة تمويل في المصارف الإسلامية على**

**تشجيع الاستثمار:**

الرجاء قراءة العبارات، الآتية ومن ثمّ ضع إشارة (X) في المكان المناسب أمام كل عبارة:

| درجة<br>ضعيفة<br>جداً | درجة<br>ضعيفة | محايد | درجة<br>كبيرة | درجة<br>كبيرة<br>جداً | من وجهة نظرك، فإن تركيز المصارف الإسلامية على المراجعة كأداة تمويل، يعود للأسباب الآتية: |
|-----------------------|---------------|-------|---------------|-----------------------|--|
|                       |               |       |               |                       | 1 سهولة فهمها من قبل موظفي المصرف  |
|                       |               |       |               |                       | 2 سهولة فهمها من قبل طالبي التمويل   |
|                       |               |       |               |                       | 3 تتطلب عدد محدود من الموظفين لمتابعتها  |
|                       |               |       |               |                       | 4 مخاطرها محدودة نسبياً  |
|                       |               |       |               |                       | 5 فترة استرداد قصيرة نسبياً  |
|                       |               |       |               |                       | 6 تسهم في تحقيق عوائد كبيرة نسبياً   |
|                       |               |       |               |                       | 7 حجم تمويلها صغير نسبياً  |
|                       |               |       |               |                       | 8 الضمانات المطلوبة بسيطة نسبياً   |
|                       |               |       |               |                       | 9 ملاءمتها للاستثمار على المدى القصير  |
|                       |               |       |               |                       | 10 تمويل مناسب لاحتياجات الأفراد   |
|                       |               |       |               |                       | 11 تسهم في توفير السلع والمنتجات الاستهلاكية   |

**القسم الثالث: فحص أسباب انخفاض استخدام أدوات التمويل الإسلامية الأخرى (غير المراجعة)**

**في المصارف الإسلامية على تشجيع الاستثمار:**

الرجاء قراءة العبارات، الآتية ومن ثمّ ضع إشارة (X) في المكان المناسب أمام كل عبارة:

| درجة<br>ضعيفة<br>جداً | درجة<br>ضعيفة | محايد | درجة<br>كبيرة | درجة<br>كبيرة<br>جداً | من وجهة نظرك، فإن انخفاض استخدام أدوات التمويل الأخرى (غير المراجعة) في المصارف الإسلامية، يعود للأسباب الآتية: |
|-----------------------|---------------|-------|---------------|-----------------------|---|
|                       |               |       |               |                       | 1 ضعف معرفة موظفي المصارف الإسلامية   |
|                       |               |       |               |                       | 2 ضعف معرفة طالبي التمويل   |
|                       |               |       |               |                       | 3 تتطلب عدد كبير من الموظفين لمتابعتها  |
|                       |               |       |               |                       | 4 ارتفاع مخاطرها  |
|                       |               |       |               |                       | 5 فترة استرداد طويلة نسبياً   |
|                       |               |       |               |                       | 6 عدم وضوح العوائد الممكنة من استخدامها   |
|                       |               |       |               |                       | 7 حجم تمويل كبير نسبياً   |
|                       |               |       |               |                       | 8 الضمانات المطلوبة معقدة نسبياً  |
|                       |               |       |               |                       | 9 ملاءمتها للاستثمار على المدى الطويل   |
|                       |               |       |               |                       | 10 تمويل مناسب لاحتياجات الشركات  |
|                       |               |       |               |                       | 11 تسهم في توفير المواد الإنتاجية   |

**القسم الرابع: فحص تأثير انخفاض التنوع في استخدام أدوات التمويل الإسلامية في المصارف**

**الإسلامية على تشجيع الاستثمار:**

الرجاء قراءة العبارات، الآتية ومن ثم ضع إشارة (X) في المكان المناسب أمام كل عبارة:

| درجة<br>ضعيفة<br>جداً | درجة<br>ضعيفة | محايد | درجة<br>كبيرة | درجة<br>كبيرة<br>جداً | من وجهة نظرك، يمكن أن يؤثر انخفاض التنوع في استخدام أدوات التمويل في المصارف الإسلامية على تشجيع الاستثمار، من خلال الآتي: |
|-----------------------|---------------|-------|---------------|-----------------------|--|
|                       |               |       |               |                       | 1 دور محدود في توفير تمويل مناسب للمشاريع الصناعية   |
|                       |               |       |               |                       | 2 دور محدود في توفير تمويل مناسب للمشاريع الخدمية (صحة، تعليم، اتصالات، إلخ).  |
|                       |               |       |               |                       | 3 دور محدود في توفير تمويل مناسب للمشاريع الاجتماعية   |
|                       |               |       |               |                       | 4 دور محدود في توفير تمويل مناسب للمشاريع الزراعية   |
|                       |               |       |               |                       | 5 دور محدود في إنشاء مشاريع جديدة  |
|                       |               |       |               |                       | 6 دور محدود في توسيع مشاريع قائمة  |
|                       |               |       |               |                       | 7 دور محدود في استبدال أصول قديمة بأخرى جديدة  |
|                       |               |       |               |                       | 8 دور محدود في إشراك رأس المال مع الخبرة في التنمية الاقتصادية   |
|                       |               |       |               |                       | 9 دور محدود في زيادة قدرة المجتمع على الإنتاج  |
|                       |               |       |               |                       | 10 دور محدود في مكافحة الفقر   |
|                       |               |       |               |                       | 11 دور محدود في الحد من البطالة  |
|                       |               |       |               |                       | 12 دور محدود في القدرة على تنويع المحافظ الاستثمارية   |
|                       |               |       |               |                       | 13 دور محدود في القيام بواجب المسؤولية الاجتماعية  |
|                       |               |       |               |                       | 14 دور محدود في تحقيق المنفعة العادلة بين طرفي المعاملة الاستثمارية  |
|                       |               |       |               |                       | 15 دور محدود في القدرة على استقطاب وتحفيز كبار المستثمرين  |
|                       |               |       |               |                       | 16 دور محدود في الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية   |

**القسم الخامس: فحص طرق وآليات زيادة استخدام المصارف الإسلامية لأدوات التمويل الإسلامية**

**الأخرى:**

الرجاء قراءة العبارات، الآتية ومن ثم ضع إشارة (X) في المكان المناسب أمام كل عبارة:

| درجة<br>ضعيفة<br>جداً | درجة<br>ضعيفة | محايد | درجة<br>كبيرة | درجة<br>كبيرة<br>جداً | من وجهة نظرك، يمكن زيادة استخدام أدوات التمويل في المصارف الإسلامية الأخرى في تشجيع الاستثمار في فلسطين، من خلال الآتي: |
|-----------------------|---------------|-------|---------------|-----------------------|---|
|                       |               |       |               |                       | 1 سن قوانين وتشريعات ملزمة للمصارف الإسلامية بتحديد نسب مساهمة أدوات التمويل فيها                                       |
|                       |               |       |               |                       | 2 زيادة حجم رؤوس أموال المصارف الإسلامية  |
|                       |               |       |               |                       | 3 تطوير القدرات التسويقية لكوادر العمل المصرفي الإسلامي   |

| درجة<br>ضعيفة<br>جداً | درجة<br>ضعيفة | محايد | درجة<br>كبيرة | درجة<br>كبيرة<br>جداً | تابع.. من وجهة نظرك، يمكن زيادة استخدام أدوات التمويل في المصارف الإسلامية الأخرى في تشجيع الاستثمار في فلسطين، من خلال الآتي: |
|-----------------------|---------------|-------|---------------|-----------------------|--|
|                       |               |       |               |                       | 4 تطوير قدرات الكوادر المتخصصة في إدارة المخاطر  |
|                       |               |       |               |                       | 5 استحداث دوائر متخصصة بدراسة الفرص الاستثمارية في السوق المحلي  |
|                       |               |       |               |                       | 6 تحضير دراسات جدوى اقتصادية لمشاريع استثمارية مطلوبة في السوق المحلي  |
|                       |               |       |               |                       | 7 استقطاب كبار المستثمرين للمشاريع الاستثمارية التي تمتع بفرص في السوق المحلي  |
|                       |               |       |               |                       | 8 ضرورة مشاركة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في القرار التمويلي   |
|                       |               |       |               |                       | 9 ضرورة ربط محفظة التمويل للمصارف الإسلامية بأولويات التنمية الاقتصادية/ الاجتماعية  |
|                       |               |       |               |                       | 10 ضرورة التعريف بأدوات التمويل الإسلامية  |
|                       |               |       |               |                       | 11 ضرورة إعداد دليل إجراءات الحصول على التمويل من المصارف الإسلامية  |

#### القسم السادس: اقتراحات وملاحظات:

هل ترغب/ين بإضافة اقتراحات وملاحظات لم ترد في الأقسام السابقة؟

---



---



---



---



---



---



---



---



---



---



---



---



---



---



---



---



---



---



---



---



---



---



---

انتهت الأسئلة

شكراً جزيلاً لحسن تعاونكم



ملحق 2.3: قائمة أسماء الأكاديميين و المتخصصين الذين قاموا بتحكيم أداة الدراسة:

| الرقم | الاسم                | التخصص                   | مكان العمل  |
|-------|----------------------|--------------------------|---|
| 1     | أ. د. حسين الترتوري  | الفقه والتشريع           | عميد كلية الشريعة - جامعة الخليل                  |
| 2     | د. يحيى شاور التميمي | اقتصاد إسلامي            | جامعة فلسطين التقنية                              |
| 3     | د. محمد بدر          | العلوم المالية والمصرفية | رئيس دائرة العلوم المالية والمصرفية - جامعة القدس |
| 4     | د. طارق الجعبري      | مصارف إسلامية            | عضو هيئة الرقابة الشرعية البنك الإسلامي الفلسطيني |
| 5     | د. موسى شحادة        | مصاريف إسلامية           | مدير البنك الإسلامي العربي - فرع بيت لحم          |
| 6     | د. أحمد مطر          | اقتصاد                   | رئيس المركز العربي للدراسات السياسية والاقتصادية  |
| 7     | د. محمد الجعبري      | موارد بشرية              | عميد كلية التمويل والإدارة - جامعة الخليل         |
| 8     | أ. مأمون راشد        | بناء مؤسسات              | معهد صائب الناظر للتعليم والتدريب المهني والتقني  |

ملحق 3.3- أ: قائمة أسماء الأكاديميين و المتخصصين - مجتمع الدراسة :

| الرقم | الاسم                | مكان العمل          |
|-------|----------------------|---------------------|
| 1     | د. حسام الدين عفانة  | جامعة القدس         |
| 2     | د. محمد بدر          | جامعة القدس         |
| 3     | د. سليم الرجوب       | جامعة القدس         |
| 4     | د. عروبة برغوثي      | جامعة القدس         |
| 5     | أ. محمد بيوض         | جامعة القدس         |
| 6     | د. مجيد منصور        | جامعة النجاح        |
| 7     | د. محمود ارشيد       | جامعة النجاح        |
| 8     | د. ايمن الدباغ       | جامعة النجاح        |
| 9     | د. علاء رزية         | جامعة النجاح        |
| 10    | د. جمال الكيلاني     | جامعة النجاح        |
| 11    | د. طارق الحاج        | جامعة النجاح        |
| 12    | د. علاء مقبول        | جامعة النجاح        |
| 13    | د. يحيى شاور التميمي | كلية فلسطين التقنية |
| 14    | د. خالد صويص         | كلية فلسطين التقنية |
| 15    | د. تامر صبري         | كلية فلسطين التقنية |
| 16    | د. سعيد ذباينة       | كلية فلسطين التقنية |
| 17    | أ. سالم سالم         | كلية فلسطين التقنية |
| 18    | د. طارق الجعبري      | جامعة الخليل        |
| 19    | د. حسين الترتوري     | جامعة الخليل        |
| 20    | د. هشام جبر          | جامعة بيرزيت        |

ملحق 3.3- ب: قائمة أسماء الأكاديميين و المتخصصين - مجتمع الدراسة :

| الرقم | الاسم                   | مكان العمل            |
|-------|-------------------------|-----------------------|
| 21    | د. انيس حجة             | جامعة بيرزيت          |
| 22    | د. محمد حوالي           | الجامعة الإسلامية غزة |
| 23    | د. يوسف ابو فارة        | جامعة القدس المفتوح   |
| 24    | د. عبد المنعم أبو قاهوق | جامعة النجاح          |
| 25    | د. موسى شحادة           | البنك الإسلامي العربي |
| 26    | أ هاشم الحموري          | ماجستير مصارف إسلامية |

ملحق 4.3: خصائص عينة المبحوثين - الأعداد و النسب لمتغير الجنس.

| المتغير | البدائل | العدد | النسب المئوية % |
|---------|---------|-------|-----------------|
| الجنس   | ذكر     | 73    | 90.1            |
|         | أنثى    | 8     | 9.9             |
|         | المجموع | 81    | 100.0           |

ملحق 5.3: خصائص عينة المبحوثين - الأعداد و النسب لمتغير العمر.

| المتغير | البدائل               | العدد | النسب المئوية % |
|---------|-----------------------|-------|-----------------|
| العمر   | أقل من 30 سنة         | 16    | 19.8            |
|         | من 30 - أقل من 40 سنة | 26    | 32.1            |
|         | من 40 - أقل من 50 سنة | 31    | 38.3            |
|         | من 50 سنة فأكثر       | 8     | 9.9             |
|         | المجموع               | 81    | 100.0           |

ملحق 6.3: خصائص عينة المبحوثين - الأعداد والنسب لمتغير المؤهل العلمي.

| المتغير       | البدائل     | العدد | النسب المئوية % |
|---------------|-------------|-------|-----------------|
| المؤهل العلمي | دبلوم متوسط | 3     | 3.7             |
|               | بكالوريوس   | 34    | 42.0            |
|               | ماجستير     | 22    | 27.2            |
|               | دكتوراه     | 22    | 27.2            |
|               | المجموع     | 81    | 100.0           |

ملحق 7.3: خصائص عينة المبحوثين - الأعداد والنسب لمتغير جهة العمل.

| المتغير   | البدائل               | العدد | النسب المئوية % |
|-----------|-----------------------|-------|-----------------|
| جهة العمل | سلطة النقد            | 7     | 8.6             |
|           | خبراء مستقلون         | 31    | 38.3            |
|           | لجنة التمويل في الفرع | 43    | 53.1            |
|           | المجموع               | 81    | 100.0           |

ملحق 8.3: خصائص عينة المبحوثين - الأعداد والنسب لمتغير الخبرة في عمل المصارف بشكل عام.

| المتغير                        | البدائل        | العدد | النسب المئوية % |
|--------------------------------|----------------|-------|-----------------|
| الخبرة في عمل المصارف بشكل عام | 3 سنوات أو أقل | 15    | 18.5            |
|                                | من 4-6 سنوات   | 14    | 17.3            |
|                                | من 7-10 سنوات  | 14    | 17.3            |
|                                | من 11-15 سنة   | 16    | 19.8            |
|                                | أكثر من 16 سنة | 22    | 27.2            |
|                                | المجموع        | 81    | 100.0           |

ملحق 1.4: الميزانية الموحدة للمصارف الإسلامية.

| 2011       | 2010       | 2009       | 2008       | 2007       | البيان  |
|------------|------------|------------|------------|------------|---|
| مليون \$   | مليون \$   | مليون \$   | مليون \$   | مليون \$   |   |
|            |            |            |            |            | <b>الموجودات</b>  |
| 193        | 207        | 231        | 188        | 202        | نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية                    |
| 48         | 26         | 41         | 71         | 69         | أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية                           |
| 4          | 5          | 6          | 81         | 1          | موجودات مالية للمتاجرة                                  |
| 60         | 96         | 70         | 0          | 10         | استثمارات لدى بنوك إسلامية                              |
| 321        | 249        | 181        | 200        | 186        | تمويلات مباشرة  |
| 6          | 7          | 8          | 8          | 15         | موجودات مالية متوفرة للبيع                              |
| 7          | 6          | 14         | 12         | 15         | استثمارات في صكوك محتفظ فيها حتى تاريخ الاستحقاق        |
| 16         | 15         | 13         | 12         | 11         | استثمارات عقارية  |
| 12         | 11         | 10         | 9          | 8          | عقارات والآلات ومعدات                                   |
| 25         | 21         | 19         | 25         | 17         | موجودات أخرى  |
|            |            |            |            |            |   |
| <b>693</b> | <b>643</b> | <b>593</b> | <b>606</b> | <b>534</b> | <b>مجموع الموجودات</b>                                  |
|            |            |            |            |            | <b>المطلوبات وحقوق أصحاب الاستثمارات والملكية</b>       |
|            |            |            |            |            | <b>المطلوبات</b>  |
| 28         | 11         | 9          | 40         | 74         | ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية                               |
| 164        | 163        | 150        | 146        | 132        | ودائع العملاء   |
| 13         | 10         | 7          | 7          | 12         | تأمينات نقدية   |
| 5          | 4          | 3          | 2          | 2          | مخصصات متنوعة   |
| 4          | 2          | 4          | 3          | 1          | مخصصات ضرائب  |
| 11         | 11         | 8          | 25         | 14         | مطلوبات أخرى  |
| <b>223</b> | <b>201</b> | <b>181</b> | <b>223</b> | <b>235</b> | <b>مجموع المطلوبات</b>                                  |
| <b>361</b> | <b>346</b> | <b>326</b> | <b>314</b> | <b>235</b> | <b>حقوق أصحاب حسابات الاستثمار</b>                      |
|            |            |            |            |            | <b>حق ملكية حملة الأسهم</b>                             |
| 94         | 87         | 77         | 60         | 57         | رأس المال المدفوع                                       |
| 3          | 3          | 2          | 2          | 2          | احتياطي إجباري  |
| 5          | 4          | 3          | 3          | 2          | احتياطي مخاطر مصرفية عامة                               |
| 0          | 0          | 0          | 0          | -1         | التغير المتراكم في القيمة العادلة للاستثمارات المالية   |
| 6          | 4          | 4          | 3          | 0          | التغير المتراكم في القيمة العادلة للاستثمارات العقارية  |
| 1          | 1          | 1          | 0          | 0          | احتياطيات أخرى  |
| 1          | -3         | -1         | 1          | 5          | الخسائر المتراكمة الأرباح المدورة                       |
| <b>109</b> | <b>96</b>  | <b>86</b>  | <b>69</b>  | <b>64</b>  | <b>صافي حقوق الملكية</b>                                |
| <b>693</b> | <b>643</b> | <b>593</b> | <b>606</b> | <b>534</b> | <b>مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب الاستثمارات والملكية</b> |

ملحق 2.4: قائمة الدخل الموحدة المصارف الإسلامية.

| 2011         | 2010         | 2009         | 2008         | 2007         | البيان  |
|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|---|
| مليون \$     | مليون \$     | مليون \$     | مليون \$     | مليون \$     |   |
| 25.33        | 18.46        | 15.93        | 17.77        | 21.72        | إيرادات التمويل والاستثمارات                      |
| -2.50        | -0.74        | -1.06        | -7.58        | -6.43        | ينزل: عائد أصحاب الاستثمارات المطلقة              |
| <b>22.83</b> | <b>17.73</b> | <b>14.87</b> | <b>10.18</b> | <b>15.29</b> | <b>حصة البنك من إيرادات التمويل و الاستثمارات</b> |
|              |              |              |              |              |   |
| 0.43         | 1.81         | 3.07         | 4.91         | 2.46         | إيراد الاستثمارات المختلفة                        |
| 3.34         | 3.79         | 3.13         | 3.49         | 3.26         | صافي إيرادات العمولات                             |
| 2.29         | 2.06         | 3.22         | 4.84         | 3.33         | أرباح عملات أجنبية                                |
| 3.43         |              |              | 0.21         |              | استرداد تدني تمويلات مشكوك في تحصيلها             |
| 0.45         | 1.44         | 0.43         | 0.29         | 0.17         | إيرادات أخرى                                      |
| <b>32.78</b> | <b>26.82</b> | <b>24.71</b> | <b>23.92</b> | <b>24.50</b> | <b>إجمالي الإيرادات</b>                           |
|              |              |              |              |              | <b>المصروفات</b>                                  |
| 12.19        | 11.72        | 9.82         | 9.17         | 5.94         | نفقات الموظفين                                    |
| 6.88         | 6.42         | 5.03         | 6.38         | 5.95         | مصاريف تشغيلية                                    |
| 2.20         | 2.52         | 2.32         | 1.93         | 1.51         | استهلاكات و اطفاءات                               |
|              | 1.69         | 0.08         |              |              | مخصص تدني تمويلات مشكوك فيها                      |
|              | 0.07         | 0.11         | 0.30         | 0.13         | غرارات سلطة النقد                                 |
| 1.17         | 1.95         | 1.45         | 10.00        | 0.00         | خسائر تدني استثمارات                              |
| 1.07         | 1.30         | 1.28         | -0.51        | 0.12         | خسائر موجودات مالية                               |
| 0.31         | 0.13         | 0.04         |              |              | مخصص قضايا  |
| 1.69         | 0.24         | 1.06         | 1.69         | 1.76         | مخصصات أخرى                                       |
| 0.87         |              |              |              |              | خسائر تدني موجودات بالقيمة العادلة                |
| <b>26.38</b> | <b>26.03</b> | <b>21.20</b> | <b>18.96</b> | <b>15.42</b> | <b>إجمالي المصاريف</b>                            |
| <b>6.40</b>  | <b>0.79</b>  | <b>3.51</b>  | <b>4.97</b>  | <b>9.08</b>  | <b>صافي ربح (خسارة) السنة قبل الضرائب</b>         |
| -1.48        | -0.98        | -1.62        | -1.83        | -1.70        | مخصص الضرائب                                      |
| 0.00         | -0.48        | -0.52        | -0.55        |              | الزكاة  |
| <b>4.92</b>  | <b>-0.68</b> | <b>1.37</b>  | <b>2.59</b>  | <b>4.18</b>  | <b>صافي ربح ( خسارة ) السنة بعد الضرائب</b>       |

ملحق 3.4: المؤشرات المستخدمة لتحديد مدى مساهمة المصارف الإسلامي في فلسطين في تعبئة المدخرات حسب نتائج التحليل.

| المتوسط | 2011  | 2010  | 2009  | 2008  | المعيار                                      |
|---------|-------|-------|-------|-------|--|
| 0.078   | 0.076 | 0.075 | 0.077 | 0.084 | نسبة مصادر الأموال                           |
| 0.09    | 0.09  | 0.09  | 0.09  | 0.08  | نسبة الموارد الذاتية                         |
| 0.11    | 0.11  | 0.11  | 0.11  | 0.10  | نسبة رأس المال المدفوع                       |
| 0.08    | 0.07  | 0.07  | 0.08  | 0.08  | نسبة الودائع الإجمالية                       |
| 0.07    | 0.08  | 0.09  | -0.02 | 0.13  | معدل نمو مصادر الأموال المصارف الإسلامية     |
| 0.09    | 0.06  | 0.11  | 0.08  | 0.12  | معدل نمو مصادر الأموال المصارف التجارية      |
| 0.14    | 0.13  | 0.11  | 0.24  | 0.08  | معدل نمو الموارد الذاتية المصارف الإسلامية   |
| 0.14    | 0.08  | 0.13  | 0.10  | 0.25  | معدل نمو الموارد الذاتية المصارف التجارية    |
| 0.14    | 0.08  | 0.13  | 0.28  | 0.05  | معدل نمو رأس المال المدفوع المصارف الإسلامية |
| 0.18    | 0.08  | 0.16  | 0.12  | 0.32  | معدل نمو رأس المال المدفوع المصارف التجارية  |
| 0.06    | 0.07  | 0.08  | -0.03 | 0.12  | معدل نمو الودائع الإجمالية للمصارف الإسلامية |
| 0.09    | 0.06  | 0.11  | 0.07  | 0.11  | معدل نمو الودائع الإجمالية للمصارف التجارية  |

جدول 4.4: المؤشرات المستخدمة لتحديد مدى مساهمة المصارف الإسلامي في فلسطين في تمويل الاستثمار حسب نتائج التحليل.

| المتوسط | 2011  | 2010  | 2009  | 2008  | المعيار                              |
|---------|-------|-------|-------|-------|--------------------------------------|
| 0.078   | 0.076 | 0.075 | 0.077 | 0.084 | نسبة الموجودات                       |
| 0.10    | 0.09  | 0.10  | 0.10  | 0.12  | نسبة التوظيفات الإجمالية             |
| 0.10    | 0.09  | 0.09  | 0.09  | 0.12  | نسبة التمويلات المباشرة              |
| 0.07    | 0.08  | 0.09  | -0.02 | 0.13  | معدل نمو موجودات المصارف الإسلامية   |
| 0.09    | 0.06  | 0.11  | 0.08  | 0.12  | معدل نمو موجودات المصارف التجارية    |
| 0.17    | 0.09  | 0.30  | 0.23  | 0.05  | معدل نمو التوظيفات المصارف الإسلامية |
| 0.29    | 0.21  | 0.33  | 0.49  | 0.13  | معدل نمو التوظيفات المصارف التجارية  |

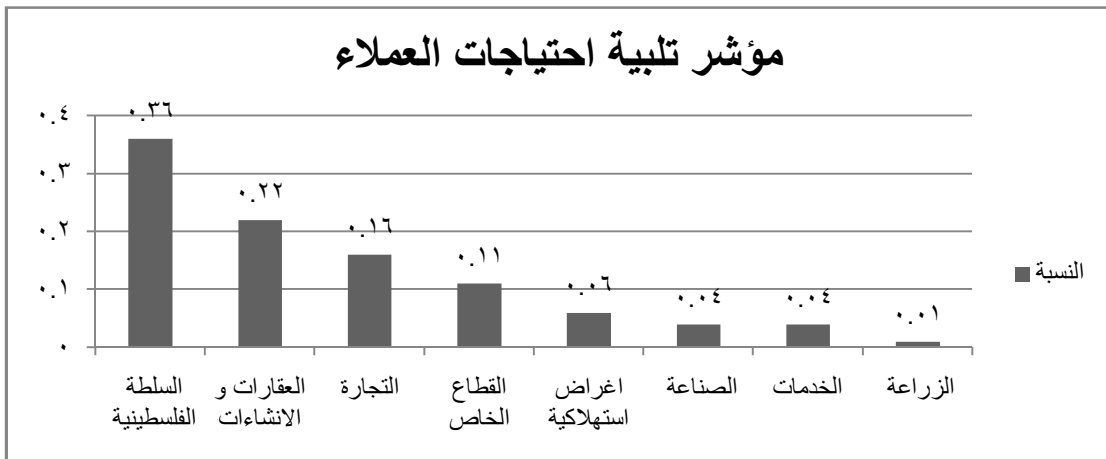
ملحق 5.4: المؤشرات المستخدمة لتقويم وسائل الاستثمار حسب التحليل المالي.

| نسبة الربح ( العائد ) إلى المتغيرات التالية: | المصارف الإسلامية | البنوك التجارية |
|--|-------------------|-----------------|
|  | المتوسط           | المتوسط         |
| الإيرادات                                    | %7                | %32             |
| الموجودات                                    | %0.3              | %1              |
| حقوق الملكية                                 | %2                | %12             |
| رأس المال المدفوع                            | %3                | %17             |

ملحق 6.4: المؤشرات المستخدمة لتقويم أداء وسائل الاستثمار المصارف الإسلامي العاملة في فلسطين حسب نتائج التحليل.

| المؤشر                            | المرابحة | الإجارة | المضاربة | الاستصناع |
|-----------------------------------|----------|---------|----------|-----------|
| ربحية أداة التمويل:               | %7       | %8      | %8       | %9        |
| العائد على الاستثمار              | %77      | %4      | %2       | %2        |
| نسبة الأداة من التمويلات المباشرة | %88      | %4      | %4       | %3        |
| معدل النمو                        | %20      | %16     | -%9      | -%1       |

ملحق 7.4: مؤشر تلبية احتياجات العملاء



## فهرس الملاحق

| الصفحة | عنوان الملحق   | الرقم   |
|--------|--|---------|
| 134    | أداة الدراسة .....   | 1.3     |
| 139    | قائمة بأسماء الأكاديميين والمتخصصين الذين قاموا بتحكيم أداة الدراسة..... | 2.3     |
| 139    | قائمة أسماء الأكاديميين و المتخصصين - عينة الدراسة.....                  | 3.3 - أ |
| 140    | قائمة أسماء الأكاديميين و المتخصصين - عينة الدراسة.....                  | 3.3 - ب |
| 140    | خصائص عينة المبحوثين - الأعداد والنسب لمتغير الجنس.....                  | 4.3     |
| 140    | خصائص عينة المبحوثين - الأعداد والنسب لمتغير العمر.....                  | 5.3     |
| 141    | خصائص عينة المبحوثين - الأعداد والنسب لمتغير المؤهل العلمي.....          | 6.3     |
| 141    | خصائص عينة المبحوثين - الأعداد والنسب لمتغير جهة العمل.....              | 7.3     |
|        | خصائص عينة المبحوثين - الأعداد والنسب لمتغير الخبرة في عمل المصارف       | 8.3     |
| 141    | بشكل عام.....  |         |
| 142    | الميزانية الموحدة للمصارف الإسلامية.....                                 | 1.4     |
| 143    | قائمة الدخل الموحدة للمصارف الإسلامية.....                               | 2.4     |
|        | المؤشرات المستخدمة لتحديد مدى مساهمة المصارف الإسلامي في فلسطين في       | 3.4     |
| 144    | تعبئة المدخرات حسب نتائج التحليل.....                                    |         |
| 144    | المؤشرات المستخدمة لتحديد مدى مساهمة المصارف الإسلامي في فلسطين في       | 4.4     |
|        | تمويل الاستثمار حسب نتائج التحليل.....                                   |         |
| 145    | المؤشرات المستخدمة لتقويم وسائل الاستثمار حسب التحليل المالي.....        | 5.4     |
| 145    | المؤشرات المستخدمة لتقويم أداء وسائل الاستثمار المصارف الإسلامي العاملة  | 6.4     |
|        | في فلسطين حسب نتائج التحليل.....   |         |
| 145    | مؤشر تلبية احتياجات العملاء.....   | 7.4     |



## فهرس الجداول

| الرقم   | عنوان الجدول   | الصفحة |
|---------|--|--------|
| 1.2     | الحصة السوقية للمصارف الإسلامية في فلسطين مقارنة بالقطاع المصرفي الفلسطيني.....                                      | 13     |
| 2.2     | مؤشرات عن الأداء المالي للمصارف الإسلامية في فلسطين وترتيبها من بين خمسة عشر مصرفاً في الجهاز المصرفي الفلسطيني..... | 13     |
| 1.3     | أقسام أداة الدراسة.....  | 69     |
| 2.3     | مصفوفة قيم معامل الارتباط.....   | 70     |
| 3.3     | قيم معاملات الثبات كرونباخ ألفا.....   | 71     |
| 4.3     | تقسيم مقياس ليكرت إلى المتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين.....  | 72     |
| 5.3     | توزيع استثمارات الاستبانة المسترجعة من المبحوثين.....  | 74     |
| 1.4     | نسبة مصادر الأموال في المصارف الإسلامية ومعدل نموها مقارنة بالقطاع المصرفي.....                                      | 76     |
| 2.4     | الموارد الذاتية للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ومعدل نموها بالمقارنة من القطاع المصرفي.....                     | 78     |
| 3.4     | نسبة رأس المال المدفوع للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ومعدل نموه بالمقارنة بالقطاع المصرفي.....                 | 79     |
| 4.4     | نسبة الودائع الإجمالية للمصارف الإسلامية ومعدل نموها بالمقارنة مع القطاع المصرفي.....                                | 80     |
| 5.4     | ودائع المصارف والمؤسسات المصرفية في المصارف الإسلامية ومعدلات نموها.....   | 82     |
| 6.4 - أ | نسبة ودايع العملاء وأصحاب الاستثمارات المطلقة في المصارف الإسلامية ومعدل نموها بالمقارنة بالقطاع المصرفي.....        | 83     |
| 6.4 - ب | نسبة ودايع العملاء وأصحاب الاستثمارات المطلقة في المصارف الإسلامية ومعدل نموها بالمقارنة بالقطاع المصرفي.....        | 84     |
| 7.4     | توزيع ودايع العملاء وأصحاب الاستثمارات ومعدل نموها.....  | 85     |
| 8.4     | نسبة الودائع الإجمالية إلى مصادر الأموال في المصارف الإسلامية والتجارية.....   | 86     |

|     |          |  |
|-----|----------|--|
| 87  | أ - 9.4  | تحليل نسب العائد للمصارف الإسلامية ومقارنتها مع المصارف التجارية.....  |
| 88  | ب - 9.4  | تحليل نسب العائد للمصارف الإسلامية ومقارنتها مع المصارف التجارية.....  |
|     | أ - 10.4 | نسبة موجودات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ومعدل نموها ومقارنتها مع المصارف التجارية.....  |
| 90  | ب - 10.4 | نسبة موجودات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ومعدل نموها ومقارنتها مع المصارف التجارية.....  |
| 91  | 11.4     | التوظيفات في المصارف الإسلامية ومعدل نموها ومقارنتها مع البنوك التجارية.   |
| 92  | أ - 12.4 | توزيع توظيفات المصارف الإسلامية ومعدل نموها بالمقارنة مع المصارف التجارية  |
| 93  | ب - 12.4 | توزيع توظيفات المصارف الإسلامية ومعدل نموها بالمقارنة مع المصارف التجارية.....   |
| 93  | 13.4     | نسبة العائد على الاستثمار.....   |
| 96  | 14.4     | نسبة ربحية الأداة المالية.....   |
| 97  | أ - 15.4 | الوزن النسبي لصيغ التمويل في المصارف الإسلامية في فلسطين.....  |
| 98  | ب - 15.4 | الوزن النسبي لصيغ التمويل في المصارف الإسلامية في فلسطين.....  |
| 99  | 16.4     | معدل نمو استخدام الأدوات المالية في المصارف الإسلامية في فلسطين.....   |
| 100 | 17.4     | تنوع مجال الاستخدام الأدوات المالية في تمويل القطاعات الاقتصادية.....  |
| 102 | 18-4     | التمويلات المقدمة من المصارف الإسلامية للقطاعات الاقتصادية المختلفة مقارنة بالمصارف التجارية.....  |
| 104 | 19.4     | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات أسباب تركيز عمليات التمويل الإسلامية في المصارف الإسلامية في فلسطين على أداة المربحة.....                |
| 107 | 20.4     | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات ما أسباب انخفاض استخدام أدوات التمويل الإسلامية الأخرى (غير المربحة) في المصارف الإسلامية في فلسطين..... |
| 109 | 21.4     | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات تأثير انخفاض استخدام أدوات التمويل الأخرى في المصارف الإسلامية في فلسطين على الفرص الاستثمارية.....      |
| 112 | 22.4     | المتوسطات الحسابية لفقرات الطرق والآليات التي يمكن من خلالها زيادة استخدام المصارف الإسلامية لأدوات التمويل لإسلامية غير المربحة.....                    |
| 115 |          |  |

## فهرس الاشكال

| الصفحة | عنوان الشكل  | الرقم |
|--------|--|-------|
| 6      | الإطار النظري للدارسة.....   | 1.2   |
| 23     | أنواع المضاربة.....  | 2.2   |
| 32     | أنواع الشركات.....   | 3.2   |
| 40     | أنواع الصكوك.....  | 4.2   |
| 47     | أنواع الاستثمار.....   | 5.2   |
| 52     | الأبعاد الاستثمارية للمصارف الإسلامية.....                             | 6.2   |
| 75     | محاور الدراسة.....   | 1.4   |
| 82     | تصنيفات الودائع الإجمالية.....   | 2.4   |
| 106    | مجالات تقييم الخبراء والمتخصصين لأداء المصارف الإسلامية في فلسطين..... | 3.4   |

## فهرس المحتويات

| رقم الصفحة | الرقم                                    |
|------------|--|
| أ          | الإقرار.....                             |
| ب          | شكر و عرفان.....                         |
| ج          | المصطلحات.....                           |
| و          | ملخص الدراسة.....                        |
| ح          | الملخص بالانجليزية.....                  |
| 1          | <b>الفصل الأول: خلفية الدراسة</b> .....  |
| 1          | 1.1 مقدمة.....                           |
| 2          | 2.1 أهمية الدراسة .....                  |
| 3          | 3.1 مبررات الدراسة.....                  |
| 3          | 4.1 مشكلة الدراسة.....                   |
| 4          | 5.1 أهداف الدراسة.....                   |
| 4          | 6.1 أسئلة الدراسة.....                   |
| 5          | 7.1 هيكلية الدراسة.....                  |
| 6          | <b>الفصل الثاني: الإطار النظري</b> ..... |
| 7          | 1.2 المصارف الإسلامية .....              |
| 7          | 1.1.2 مفهوم المصارف الإسلامية.....       |
| 8          | 2.2.2 نشأة المصارف الإسلامية.....        |
| 9          | 3.1.2 أهمية المصارف الإسلامية.....       |
| 10         | 4.1.2 أهداف المصارف الإسلامية.....       |

|    |  |           |
|----|--|-----------|
| 10 | .....خصائص المصارف الاسلامية                             | 5.1.2     |
| 11 | .....عوامل نجاح المصارف الإسلامية                        | 6.1.2     |
| 11 | .....التعريف بالمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين        | 7.1.2     |
| 12 | .....البنك الإسلامي العربي                               | 1.7.1.2   |
| 12 | .....البنك الإسلامي الفلسطيني                            | 2.7.1.2   |
| 13 | .....مؤشرات من نشاط المصارف الإسلامية في فلسطين          | 8.1.2     |
| 13 | .....الحصة السوقية للمصارف الإسلامية في فلسطين           | 1.8.1.2   |
| 13 | .....مؤشرات عن الأداء المالي للمصارف الإسلامية في فلسطين | 2.8.1.2   |
| 14 | .....الأدوات المالية الإسلامية                           | 2.2       |
| 14 | .....مفهوم التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية وخصائصه | 1.2.2     |
| 15 | .....مبادئ التمويل في الاقتصاد الإسلامي                  | 2.2.2     |
| 16 | .....التحديات والمعوقات التي تواجه التمويل الإسلامي      | 3.2.2     |
| 16 | .....معوقات البيئة الخارجية                              | 1.3.2.2   |
| 17 | .....معوقات البيئة الداخلية                              | 2.3.2.2   |
| 18 | .....الأدوات المالية في المصارف الإسلامية                | 4.2.2     |
| 18 | .....المرابحة  | 1.4.2.2   |
| 19 | .....مفهوم المرابحة وأركانها                             | 1.1.4.2.2 |
| 20 | .....شروط بيع المرابحة                                   | 2.1.4.2.2 |
| 21 | .....المضاربة  | 2.4.2.2   |
| 21 | .....مفهوم المضاربة                                      | 1.2.4.2.2 |
| 21 | .....أركان المضاربة                                      | 2.2.4.2.2 |
| 22 | .....أنواع المضاربات                                     | 3.2.4.2.2 |
| 23 | .....شروط المضاربة                                       | 4.2.4.2.2 |
| 24 | .....الاستصناع   | 3.4.2.2   |
| 24 | .....مفهوم الاستصناع                                     | 1.3.4.2.2 |
| 25 | .....خصائص الاستصناع                                     | 2.3.4.2.2 |
| 26 | .....مزايا الاستصناع                                     | 3.3.4.2.2 |
| 26 | .....الإجارة   | 4.4.2.2   |
| 26 | .....مفهوم الإجارة                                       | 1.4.4.2.2 |
| 27 | .....أركان الإجارة                                       | 2.4.4.2.2 |

|    |   |           |
|----|---|-----------|
| 27 | ..... شروط الإجارة.                                   | 3.4.4.2.2 |
| 28 | ..... خصائص الإجارة.                                  | 4.4.4.2.2 |
| 28 | ..... صورة الإجارة.                                   | 5.4.4.2.2 |
| 29 | ..... المشاركة.                                       | 5.4.2.2   |
| 29 | ..... مفهوم المشاركة.                                 | 1.5.4.2.2 |
| 30 | ..... خصائص المشاركة.                                 | 2.5.4.2.2 |
| 30 | ..... أركان المشاركة وشروطها.                         | 3.5.4.2.2 |
| 31 | ..... أنواع المشاركات.                                | 4.5.4.2.2 |
| 33 | ..... المشاركات المستخدمة في المصارف الإسلامية.       | 5.5.4.2.2 |
| 34 | ..... السلم.  | 6.4.2.2   |
| 34 | ..... مفهوم السلم.                                    | 1.6.4.2.2 |
| 34 | ..... أركان السلم.                                    | 2.6.4.2.2 |
| 35 | ..... المزارعة.                                       | 7.4.2.2   |
| 35 | ..... مفهوم المزارعة.                                 | 1.7.4.2.2 |
| 36 | ..... أركان المزارعة وشروطها.                         | 2.7.4.2.2 |
| 36 | ..... المساقاة.                                       | 8.4.4.2   |
| 36 | ..... مفهوم المساقاة.                                 | 1.8.4.2.2 |
| 36 | ..... شروط المساقاة.                                  | 2.8.4.2.2 |
| 37 | ..... الصكوك الإسلامية (التوريق).                     | 9.4.2.2   |
| 37 | ..... مفهوم الصكوك الإسلامية (التوريق).               | 1.9.4.2.2 |
| 38 | ..... أهمية الصكوك الإسلامية.                         | 2.9.4.2.2 |
| 38 | ..... أنواع الصكوك الإسلامية.                         | 3.9.4.2.2 |
| 40 | ..... الاستثمار الإسلامي.                             | 3.2       |
| 41 | ..... مفهوم الاستثمار.                                | 1.3.2     |
| 42 | ..... الصفة الاستثمارية للمصارف الإسلامية.            | 2.3.2     |
| 43 | ..... ضوابط الاستثمار.                                | 3.3.2     |
| 44 | ..... أهداف الاستثمار.                                | 4.3.2     |
| 46 | ..... أنواع الاستثمار.                                | 5.3.2     |
| 47 | ..... تصنيف الاستثمار.                                | 6.3.2     |
| 49 | ..... معايير التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية. | 7.3.2     |

|           |  |        |
|-----------|--|--------|
| 50        | .....سمات ومميزات الاستثمار في المصارف الإسلامية | 8.3.2  |
| 51        | .....الابعاد الاستثمارية للمصارف الإسلامية       | 9.3.2  |
| 52        | .....تقييم وسائل الاستثمار في المصارف الإسلامية  | 10.3.2 |
| 54        | .....العوامل المؤثرة على الاستثمار في فلسطين     | 11.3.2 |
| 57        | .....دراسات سابقة                                | 4.2    |
| 57        | .....دراسة (Al-ashaboul and Al-moumaany,2012)    | 1.4.2  |
| 58        | .....دراسة (مشتهى، 2011)                         | 2.4.2  |
| 59        | .....دراسة (شحادة، 2011)                         | 3.4.2  |
| 59        | .....دراسة (التميمي، 2009)                       | 4.4.2  |
| 60        | .....دراسة (يحيى، 2009)                          | 5.4.2  |
| 61        | .....دراسة (ارزيقات، 2008)                       | 6.4.2  |
| 61        | .....دراسة (Moin ,2008)                          | 7.4.2  |
| 62        | .....دراسة (درغال، 2007)                         | 8.4.2  |
| 62        | .....دراسة (الدماغ، 2005)                        | 9.4.2  |
| 63        | .....دراسة (مقداد، حلس، 2005)                    | 10.4.2 |
| 64        | .....دراسة (عاشور، المشهوراوي، 2005)             | 11.4.2 |
| 64        | .....دراسة (Iqbal and Molyneux,2005)             | 12.4.2 |
| 65        | .....دراسة (Samad, Gardner and Cook,2002)        | 13.4.2 |
| 65        | .....ما يميّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة    | 14.4.2 |
| <b>68</b> | <b>.....الفصل الثالث: إجراءات الدراسة</b>        |        |
| 68        | .....منهج الدراسة                                | 1.3    |
| 69        | .....أداة الدراسة                                | 2.3    |
| 69        | .....صدق الأداة                                  | 1.2.3  |
| 71        | .....ثبات الأداة                                 | 2.2.3  |
| 72        | .....المعالجة الإحصائية                          | 3.3    |
| 73        | .....حدود الدراسة                                | 4.3    |
| 73        | .....محددات الدراسة                              | 5.3    |
| 73        | .....مجتمع وعينة الدراسة                         | 6.3    |

|     |  |                                    |
|-----|--|------------------------------------|
| 75  | .....  | <b>الفصل الرابع: نتائج الدراسة</b> |
|     |  | 1.4                                |
|     | التحليل المالي للقوائم المالية للمصارف الإسلامية في فلسطين في الفترة |                                    |
| 76  | .....2011-2008   |                                    |
| 76  | .....  | 1.1.4                              |
|     | مدى إسهام المصارف الإسلامية في فلسطين في تعبئة المدخرات .....        |                                    |
|     | المعيار الأول: نسبة مصادر الأموال ( المطلوبات وحقوق الملكية) في      | 1.1.1.4                            |
|     | المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين ومعدل نموها ومقارنتها مع         |                                    |
| 76  | .....  |                                    |
|     | القطاع المصرفي.....  |                                    |
| 77  | .....  | 2.1.1.4                            |
|     | المعيار الثاني: عناصر ( مصادر الأموال ) في المصارف الإسلامية....     |                                    |
| 90  | .....  | 2.1.4                              |
|     | مدى إسهام المصارف الإسلامية في فلسطين في تمويل الاستثمار.....        |                                    |
| 90  | .....  | 1.2.1.4                            |
|     | المعيار الأول: حجم التوظيفات في المصارف الإسلامية.....               |                                    |
| 95  | .....  | 2.2.1.4                            |
|     | المعيار الثاني: تقييم أداء الأدوات المالية الإسلامية.....            |                                    |
|     | التحليل الإحصائي لتقييم الخبراء والمتخصصين لأداء المصارف             | 2.4                                |
| 106 | .....  |                                    |
|     | الإسلامية في فلسطين.....   |                                    |
|     | أسباب تركيز عمليات التمويل الإسلامية في المصارف الإسلامية في         | 1.2.4                              |
| 107 | .....  |                                    |
|     | فلسطين على أداة المراجعة.....  |                                    |
|     | أسباب انخفاض استخدام أدوات التمويل الإسلامية الأخرى (غير             | 2.2.4                              |
| 109 | .....  |                                    |
|     | المراجعة) في المصارف الإسلامية في فلسطين.....                        |                                    |
|     | تأثير انخفاض استخدام أدوات التمويل الأخرى في المصارف الإسلامية       | 3.2.4                              |
| 111 | .....  |                                    |
|     | في فلسطين على الفرص الاستثمارية.....                                 |                                    |
|     | الطرق والآليات التي يمكن من خلالها زيادة استخدام المصارف             | 4.2.4                              |
| 115 | .....  |                                    |
|     | الإسلامية لأدوات التمويل الإسلامية غير المراجعة.....                 |                                    |
| 118 | .....  | 3.4                                |
|     | تلخيص وتحليل النتائج   |                                    |
| 122 | .....  | 4.4                                |
|     | مقارنة عامة بين نتائج التحليل المالي والتحليل الإحصائي للدراسة       |                                    |
| 124 | .....  |                                    |
|     | <b>الفصل الخامس: الاستنتاجات والمقترحات</b>                          |                                    |
| 124 | .....  | 1.5                                |
|     | الاستنتاجات.....   |                                    |



|     |                          |     |
|-----|--------------------------|-----|
| 125 | .....توصيات.....         | 2.5 |
| 128 | .....المراجع.....        |     |
| 135 | .....الملاحق.....        |     |
| 147 | .....فهرس الملاحق.....   |     |
| 148 | .....فهرس الجداول.....   |     |
| 150 | .....فهرس الأشكال.....   |     |
| 151 | .....فهرس المحتويات..... |     |